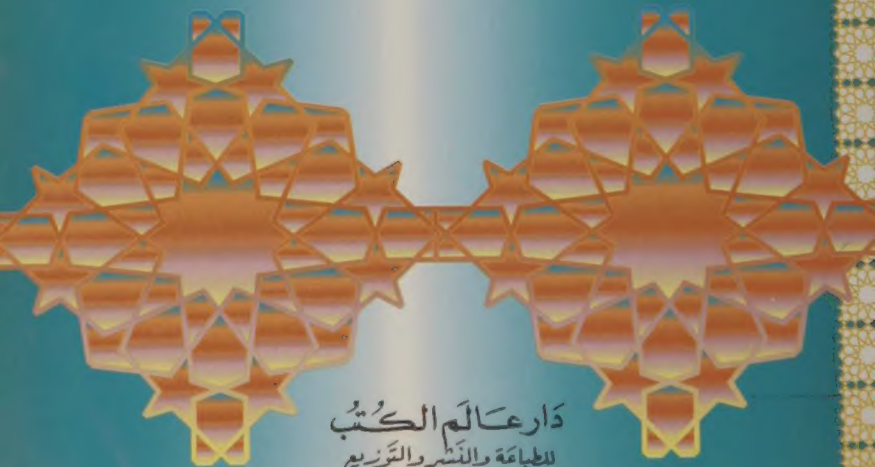


الكنوة سعاد ابراهيم صالح

أضواء على

# نظام الأسيرة في الإسلام



دار عالم الكتب  
للطباعة والنشر والتوزيع



اضواء على  
نظام الأسيرة في الإسلام

© دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

صالح، سعاد إبراهيم

أضواء على نظام الأسرة في الإسلام - الرياض.

٢١٦ ص : ٢٤×١٧ سم

ردمك ٢ - ٦٨ - ٧٧٥ - ٩٩٦٠

أ - العنوان

١ - الأسرة في الاسلام

١٧ / ٠٤٨١

ديوي ١ ، ٢١٩

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

رقم الإيداع : ١٧/٠٤٨١

ردمك ٢ - ٦٨ - ٧٧٥ - ٩٩٦٠



دَارْ عَالَمِ الْكُتُبِ

للطباعة والنشر والتوزيع

العليا - غرب مؤسسة التحلية - ت : ٤٦٥١٦٨٩ / ٤٦٣١٧٢٢

ص : ب - ٦٤٦٠ - الرياض ١١٤٤٧ - تليفاكس : ٤٦٣١٧٣٦

المملكة العربية السعودية

الركنورة سعاد البراهيم صالح

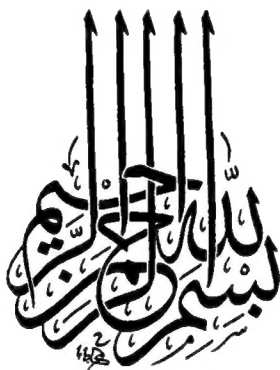
٢١٠١٤

١٥٥١

أضواء  
على

نظام الأسرة في الإسلام

دار عالم الكتب  
للطباعة والنشر والتوزيع  
الرياض



## مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله في الأولى وفي الآخرة .

أما بعد ،

فلا أملك أن أدعي لنفسي فضلا في نفاذ الطبعة الأولى من كتابي (أضواء على نظام الأسرة في الإسلام) في فترة قصيرة نسبيا . فالفضل راجع من قبل ومن بعد إلى توفيق الله سبحانه وتعالى ، هذا التوفيق الذي مكنتني من اتمام البحوث التي احتواها الكتاب ، ومكن الأخوة في تهامة من نشره بمستوى جيد ، وجعل له مكانا في قلوب وعقول القراء . الأمر الذي كانت ثمرته النهائية نفاذ الطبعة الأولى والرغبة في إصدار طبعة ثانية .

وإذا كان من حق الباحث بصفة عامة أن يسعد عندما يتأكد من أن مجهوده البحثي لا يذهب سدى فمن حق الباحث في علوم الدين أن يشعر بسعادة أوفر لأن الإقبال من جانب القراء لا ينصرف لشخص الباحث بقدر ما ينصرف للموضوع .

من هنا فإن سعادتي ترجع إلى أنني بذلت جهدا توخيت فيه خدمة الإسلام وصالح المسلمين ، وأن هذا الجهد لقي قبولا لدى إخوة مسلمين وأخوات مسلمات لا يعرف أحدا الآخر ولكن تجمعنا كلمة التوحيد .

أسأل الله سبحانه وتعالى لجميع المسلمين ولي التوفيق والقبول .

والله من وراء القصد ، وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل .

المؤلفة

د . سعد ابراهيم صالح





## مقدمة

الحمد لله الذى خلق الناس من الأرض واستعمرهم فيها ، وجعل خلق البشرية من نفس واحدة ، خلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ، وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا .

والصلاة والسلام على نبينا محمد الذى بعثه الله للناس هادياً ومبشراً ونذيراً ، وجعله بالناس رؤوفاً رحيماً ، وجعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم وجعل من أزواجه أمهاتهم .

أما بعد ..

فإن نظام الأسرة فى الإسلام ليس مجرد تنظيم لعلاقة الرجل بالمرأة وما يرتبط بهذه العلاقة من حقوق وواجبات لأحدهما أو لهما معاً أو لمن يأتى من أبنائهما وأحفادهما ؛ بل إن نظام الأسرة فى الإسلام هو جزء من نظرة الإسلام للخلق ، وللكون ، والمركز الإنسان فى هذا الكون ، وللهدف من وجود الإنسان فيه . لذلك كان هذا النظام كلاً متكاملًا وكان جامعاً مانعاً : جامعاً لكل أسباب الخير للإنسان والمجتمع ، مانعاً لكل أسباب الشر للإنسان والمجتمع . والناظر إلى مفردات هذا النظام نظرة واعية يقف مبهوراً بما يراه من إحكام البناء ، وتوافق النتائج مع المقدمات ، وتسلسل العناصر وتتابعها فى نسق بديع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ولكن ..

كما تعرض الوطن الإسلامى الكبير لغزو الصليبية العسكرية فإن الفكر الإسلامى قد تعرض على مدى القرون لما يمكن أن نسميه « الصليبية الفكرية » . ولقد أدرك حملة راية هذه الصليبية الفكرية صعوبة - بل استحالة - ضرب المسلمين فى أصل إعتقادهم . ووجدوا أن الأجدى لهم والأسلم هو أن يحاولوا تلمس ما يظنون أنها ثغرات فى البناء الإسلامى المحكم . وكان نظام الأسرة فى الإسلام أحد مواضع

الهجوم . فقد نَعَوْا على المسلمين إباحة الإسلام تعدد الزوجات ، ونعوا عليهم إباحة الطلاق في الإسلام . وقد ساء بهم - عن غير وعى - بعض المسلمين ممن إستهوتهم أنماط الحضارة الغربية . وأغمضوا عيونهم عما تشقى به المجتمعات الغربية من مفسد ناجمة عن التعسف في العلاقات الأسرية . الأمر الذى دفع بعض الدول الغربية وفى مقدمتها إيطاليا - بلد الفاتيكان - إلى إباحة الطلاق وإن كان بشروط متشددة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الناظر إلى المجتمعات المسلمة يجد أن فى كثير منها إبتعاداً عن الأصول المقررة لنظام الأسرة . بعض صور هذا الابتعاد يتمثل فى السلوك الفردى ازاء موضوعات معينة مثل الخطبة والمهر والكفاءة . وبعض هذه الصور يتخذ طابعاً رسمياً مثل تقييد تعدد الزوجات أو جعل الطلاق بيد القاضى . وهذه فى حقيقة الأمر معالجات قاصرة لمشكلات إجتماعية لا ترجع أسبابها إلى أصل قواعد بناء الأسرة كما قررها الإسلام ولكنها ترجع فى الأساس إلى بعد النهج الاجتماعى المتبع بصفة عامة - وفى نظام الأسرة بصفة خاصة - عما قرره الإسلام .

من هنا كانت فكرة هذا الكتاب « أضواء على نظام الأسرة فى الإسلام » . وموضوع هذا الكتاب ليس دراسة وتحليل عقد النكاح ( الزواج ) وشروط إنشائه وأركانه والآثار المترتبة عليه - فهذه يمكن الحصول عليها من أى مرجع فقهى - ؛ ولكن الهدف هو إلقاء قدر كاف من الضوء على نظام الأسرة والمقاصد السامية منه والأهداف النبيلة له ، والتركيز على بعض النواحي التى يحلو للبعض أن يجعلوها منها ( قضايا ) مطروحة للنقاش .

ويشتمل هذا الكتاب على مقدمة وأحد عشر فصلاً فى : مقاصد الأسرة فى الإسلام ، أسس بناء الأسرة ، الخطبة ، الكفاءة ، المهر ، المحرمات ، تعدد الزوجات ، علاج الخلافات ، الطلاق ، الخُلْع ، العدة ، وخاتمة .

أسأل الله أن أكون قد وفقت فى هذا ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ولنفع عباده المؤمنين . وهو سبحانه نعم المولى ونعم النصير .

سعاد ابراهيم صالح

القاهرة فى ١٥/١١/١٤٠٢ هـ

١١/١١/١٩٨١ م

# الفصل الأول

## مقاصد الأسرة في الإسلام

﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة  
ورحمة﴾

سورة الروم / آية ٢١



# مقاصد الأسرة في الإسلام

نظام الأسرة في الإسلام كل متكامل ، بلغ من الابداع غايته ومن الإحكام منتهاه . ولا عجب في ذلك فهو من صنع الخالق سبحانه وتعالى . وحتى نفهم نظام الأسرة في الاسلام يتعين علينا أن ننظر الى الأسرة نفسها ليس فقط باعتبارها نواة المجتمع وحجر الأساس فيه ؛ ولكن باعتبارها الوعاء الذي يلتقى فيه الانسان - الرجل - بالانسان - المرأة - فيتحقق من التقائهما نشوء أناس آخرين . يتعين علينا أن نفهم الهدف من ذلك . وهنا نتأمل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾ (١) . ولكي نتقدم خطوة في طريق الفهم يجب أن نستلهم حكمة خلق الكون ومركز هذا الانسان من هذا الكون . فكل ما خلقه الله وأنشأه إنما هو لحكمة بالغة ولأداء وظيفة عظمى . يقول جل شأنه : ﴿ أفحسبم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون ﴾ (٢) ، ويقول سبحانه : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ (٣) . والعبادة هنا هي بمفهومها الشامل الذي يشمل كل وجوه الخير . وقد كرم الله الانسان وفضله على سائر مخلوقاته ومنَّ عليه بمنة الخلافة في الأرض . قال تعالى : ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ (٤) وهذه مرتبة اختصَّ بها الانسان دون غيره . والخلافة هنا هي مرتبة تشريف ومرتبة تكليف في نفس الوقت . وهي مرتبة اختبار وابتلاء ونظر الى ما يفعل الانسان بما سخر له الله من كل مخلوقاته . قال

---

(١) سورة الحجرات / آية ١٣

(٢) سورة المؤمنون / آية ١١٥

(٣) سورة الذاريات / آية ٥٦

(٤) سورة البقرة / آية ٣٠

سبحانه : ﴿ وهو الذى جعلكم خلائف الأَرْض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلولكم فيما آتاكم ﴾<sup>(١)</sup> ، وخلائف جمع خليفة وتُجمع على خلفاء : أى يخلف بعضكم بعضاً أى يأتى من بعده ، جيلاً بعد جيل ، وقرناً بعد قرن وأمة بعد أمة<sup>(٢)</sup> . هذا التعاقب بين الأجيال والقرون والأُمم له حكمته وله هدفه . ولننظر قول الله تعالى : ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾<sup>(٣)</sup> والعمر بالفتح والضم وبضميتين : الحياة . والجمع أعمار . والعمارة : حفظ البناء ، وما يعمر به المكان . وأعمره المكان واستعمره فيه : جعله يعمره ، أذن له فى عمارته . وقوله تعالى ( واستعمركم فيها ) أى جعلكم عُمَارَهَا<sup>(٤)</sup> . أى أن الانسان بالاذن وبالتكليف وبحكمة الخالق سبحانه مكلف بعمارة الأرض . وزود الله الانسان بقدرات فطرية خصه بها . وسخر له عناصر الكون : الأرض وما عليها ، الشمس والقمر والنجوم والرياح . وحمل الانسان الأمانة ، قال تعالى : ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ﴾<sup>(٥)</sup> . واقتضت إرادة الله ألا يعمر الأرض فرداً ، ولا هو وزوجه ، وإنما بمن يأتى من أبناء آدم ، جيلاً بعد جيل ، وقرناً بعد قرن ، وأمة بعد أمة ، فكان التزاوج وسيلة للتناسل ، وكان التناسل وسيلة لاستمرار الحياة<sup>(٦)</sup> .

فالأصل فى الجنس البشرى هو وحدة المنشأ ، ثم التزاوج ، ثم الانتشار ، فالتعارف فعمارة الأرض . قال تعالى : ﴿ يأيتها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾<sup>(٧)</sup> . والزواج للمرأة بعلمها وللرجل زوجته . والاسم الزواج بالفتح والكسر . والزوج : القرين . وَزَوْجَ الشئ بالشئ وزوجه اليه وزوجه به : قرنه . والزواج من العدد : ما انقسم

(١) سورة الانعام / آية ١٦٥

(٢) انظر : ترتيب القاموس المحيط ، الطاهر أحمد الزاوى ، المجلد الثانى ص ٩٧ ومعجم متن اللغة ، الشيخ أحمد رضا ج ٢ ص ٣٢٠ والصحيح اسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ج ٤ ص ١٣٥٣ - ١٣٥٦ تعريف مادة خلف .

(٣) سورة هود / آية ٦١

(٤) انظر ترتيب القاموس المحيط المجلد الثالث ص ٣٠٩ ومعجم متن اللغة ج ٤ ص ٢٠٤ والصحيح ج ٢ ص ٧٥٦ - ٧٥٧ .

(٥) سورة الأحزاب / آية ٧٢

(٦) علاقة الآباء بالأبناء فى الشريعة الاسلامية ، سعاد ابراهيم صالح ص ٩

(٧) سورة النساء / آية ١

بمتساويين ، وضئُهُ الفرد . والزوج : الفرد الذى له قرين ؛ إما بالنظائر كالأصناف والألوان ، أو بالتقيض كالذكر والأنثى . والزوج : الرطب واليابس ، الليل والنهار ، الحلو والمر<sup>(١)</sup> . قال تعالى ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال سبحانه : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ﴾<sup>(٣)</sup> . وقال جل شأنه : ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تبارك اسمه : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾<sup>(٥)</sup> .

هذه الآيات وغيرها تبين أن قاعدة الحياة البشرية هى الأسرة . فقد شاء الله أن تبدأ حياة البشر بأسرة واحدة ، فخلق - ابتداء - نفسا واحدة ، وخلق منها زوجها فكانت أسرة من زوجين ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء . ولو شاء الله - جلّت قدرته - لخلق في أول النشأة رجالا كثيرين ونساء ، ولزوّجهم فكانوا أسرا شتى من أول الطريق لا رحم بينها من مبدأ الأمر ، ولا رابطة تربطها إلا صدورها عن إرادة الخالق وهى الوشيجة الأولى . ولكنه سبحانه شاء بعلمه والحكمة يقصدها أن يضاعف الوشائج فيبدأ بها من وشيجة الربوبية وهى أصل الوشائج ، ثم يُثْنِي رابطة الرحم فتقوم الأسرة الأولى من ذكر وأنثى هما من نفس واحدة وطبيعة واحدة وفطرة واحدة . ومن هذه الأسرة الأولى يث رجالا ونساء كلهم يرجعون ابتداء الى الرابطة الأولى والأصلية وهى رابطة الربوبية ، ثم يرجعون بعدها الى رابطة الأسرة التى يقوم عليها المجتمع الانسانى كله بعد قيامه على أساس العقيدة . وبعد ذلك اهتم الإسلام بالأسرة فوضع أسس تأليفها ، ونظم العلاقات بين أفرادها تنظيما يكفل لها الترابط والتناسق فى نطاق الطبيعة البشرية ، لا يصادمها ولا يعاندها ، وإنما يلبى حاجاتها ويعالج ما قد يطرأ عليها من أعراض مرضية علاجا تذهب به تلك الأعراض .

والأسرة أبوة وأمومة وبنوة وأخوة ورحم . وهى تقوم فى الإسلام على أوثق العلاقات وأقواها . لذلك أحاط الإسلام الأسرة بسياسات منيع يحميها ويضمن استمرارها لتحقيق أغراضها .

(١) ترتيب القاموس المحيط المجلد الثانى ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ومعجم متن اللغة ج ٣ ص ٧٤ - ٧٥ والصحاح

ج ١ ص ٣٢٠

(٢) سورة الزمر / آية ٦

(٣) سورة الأعراف / آية ١٨٩

(٤) سورة النحل / آية ٧٢

(٥) سورة الروم / آية ٢١

# ضرورة الأسرة

حث الإسلام على تكوين الأسرة . ودعا الى أن يعيش الناس في ظلها . فهي الصورة الطبيعية للحياة المستقيمة التي تلبى رغائب الإنسان وتفي بحاجاته . وهي الوضع الفطرى الذى ارتضاه الله لحياة الناس منذ فجر الخليقة وفضَّله لهم . واتخذ من الأنبياء والرسل مثلاً فقال سبحانه : ﴿ ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية ﴾ (١) . وقال جل شأنه : ﴿ فاطر السماوات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ (٢) . وقد جاء في تفسير (٣) المنار ، تفسيراً لقوله تعالى : ﴿ وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ (٤) قول الإمام محمد عبده : « إن هذا الميثاق الذى أخذه النساء من الرجال لا بد أن يكون مناسباً لمعنى الانضاء » (٥) فى كون كل منهما من شؤون الفطرة السليمة ، وهو ما أشارت اليه الآية الكريمة ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ (٦) . فهذه آية من آيات الفطرة الإلهية ، هى أقوى ما تعتمد عليه المرأة فى ترك أبويها واخوانها وسائر أهلها والاتصال برجل غريب عنها تقاسمه السراء والضراء . فمن آيات الله تعالى فى هذا الإنسان أن تقبل المرأة الانفصال من أهلها ذوى الغيرة عليها لأجل الاتصال بالغريب تكون زوجة له ويكون زوجها لها ، تسكن اليه ويسكن إليها ، ويكون بينهما من المودة والرحمة أقوى من كل ما يكون بين ذوى القرى . فكأنه يقول : « ان المرأة لا تقدم على الزوجية وترضى بأن تترك جميع أنصارها وأحبائها لأجل زوجها إلا وهى واثقة بأن تكون صلتها به أقوى من كل صلة ، وعيشتها معه أنها من كل عيشة » . وهذا ميثاق فطرى من أغلظ المواثيق وأشدّها إحكاماً ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ (٧)

(١) سورة الرعد / آية ٣٨

(٢) سورة الشورى / آية ١١

(٣) تفسير المنار ج ٤ ص ٤٦٠

(٤) سورة النساء / آية ٢١

(٥) يقصد بذلك قوله تعالى (سورة النساء / آية ٢١) ﴿ وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ﴾

ويراد بذلك المعاشرة الزوجية وما يتبعها من اختلاط وامتزاج .

(٦) سورة الروم / آية ٢١

(٧) سورة الروم / آية ٣٠



# مقاصد الأسرة في الإسلام

في دعوة الاسلام الى الأسرة وترغيبه فيها تبرز وظائف ومقاصد ، وتظهر ثمرات ذات أثر فعال وبعيد المدى في حياة الفرد والأمة ؛ إذ هي نعمة من نعم الله وآية من آياته ، امتن بها على عباده واختارها لهم لتستقر بهم الحياة وتثبت فطرة الله . قال تعالى : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ (١) . والقرآن الكريم انما يستعمل لفظي ( آية ) و ( آيات ) في الأمور الجليلة العظيمة ليدل على قدرة الخالق سبحانه وتعالى وحكمته ، فيقول جل شأنه : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الأبصار ﴾ (٢) . ويأتى ذكر الآيات مقرونا بالتنبيه والحث على العلم والتفقه والإيمان والتفكر والتدبر والصبر والشكر والتقوى . وما كان ذلك ليكون إلا لعظمة هذه الآيات والا لحاجة الانسان ليتدبر ويعتبر فيكون هذا سبيلا لأن يَقَرَّ الإيمان في قلبه ويتقى ربه .

وقد أورد القرآن الكريم رغائب النفس البشرية في آية هي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ﴾ (٣) وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى : ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ (٤) والزينة هي الحسن والبهجة وهي الزخرف . ويوم الزينة : يوم العيد . (٥) وقال تعالى : ﴿ وبث منها رجالاً كثيراً ونساء ﴾ (٦) .

من هذه الآيات الكريمات يمكن استخلاص أهم وأبرز مقاصد الأسرة في الاسلام ؛ ألا وهي :

## ١ - تنظيم الطاقة الجنسية :

وهي طاقة خلقت في الإنسان الذكر وفي الإنسان الأنثى لتحقيق غاية جليلة هي التناسل والتوالد والتكاثر بغرض استمرار الجنس البشرى . وانما شرع الزواج والأسرة ليكون الزواج أداة وتكون الأسرة وعاء شرعياً نظيفاً ودائماً ومستقراً

(١) سورة الروم / آية ٢١

(٢) سورة آل عمران / آية ١٩٠

(٣) سورة آل عمران / آية ١٤

(٤) سورة الكهف / آية ٤٦

(٥) معجم متن اللغة ج ٣ ص ٨٢ ، الصحاح ج ٥ ص ٢١٣٢

(٦) سورة النساء / آية ١

لاستقبال هذه الطاقة وتوظيفها في المحل الصحيح وتوجيهها الوجهة السليمة . والإسلام لا ينظر الى هذه الطاقة كمجرد أمر واقع ولكنه يعاملها بالتقدير باعتبارها وسيلة لغاية جليلة . وقد قال النبي ﷺ : « وفي بضع أحدكم أجر » أى أن الرجل يثاب على العمل الجنسي الذى يأتيه مع زوجته . قيل : « يارسول الله ، أياي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ » . قال : « أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر » . وإن ذكر اسم الله سبحانه وتعالى قبل بدء الاتصال بين الرجل وزوجته - وهو ما أدب النبي ﷺ المسلمين على فعله - ليدل دلالة قاطعة على مدى نظافة الجنس في نظر الإسلام ، وعلى مدى رغبته في تأصيل هذه النظافة في حس المسلم . صحيح أن المسلمين يصنعون ذلك من أجل أن يبارك النسل المنتظر ، لكن اسم الله وهو أظهر اسم يرد على خاطر المسلم المؤمن - كما يعنى اسم الله في هذا المجال - فيه اطمئنان المسلم أنه قادم على عمل نظيف يستأهل تذكر هذا الاسم الكريم (١) .

والطاقة الجنسية من حيث المبدأ مسألة بيولوجية لا يمكن استمرار الحياة على وجه الأرض بدونها . والإسلام حريص على تحقيق أهداف الحياة العليا . فهو لذلك يحترم كل ما يؤدي الى تحقيق هذه الأغراض . ولكن الذى يضع له الاسلام الضوابط والقيود هو طريقة التنفيذ العملي لتلك الأهداف بعد الاعتراف بها من حيث أحقيتها بالوجود ، والاعتراف للناس بحق الاحساس بها في الشعور (٢) .

## ٢ - الإنجاب :

إذا كان لقاء الزوجين ( الذكر والأنثى ) غاية ومقصدا في حد ذاته من جانب ؛ فهو من جانب آخر وسيلة لغاية أخرى ومقصد آخر . هذا المقصد هو الإنجاب ، لقوله تعالى : ﴿ وبث منها رجالا كثيرا ونساء ﴾ (٣) . هذه الحقيقة التى يقرها القرآن الكريم هى حكمة مقررة منذ الأزل ، وهى مطلب موجود في أصل خلقه الانسان . ولذلك وصف القرآن الكريم البنين بأنهم أحد عنصريين هما

(١) الزواج الاسلامى أمام التحديات ص ١١٦ - ١١٧

(٢) الانسان بين المادية والاسلام . محمد قطب ص ٢٤٨ - ٢٤٩ نقلا عن كتاب الزواج الاسلامى أمام

التحديات ص ١١٧

(٣) سورة النساء / آية ١

زينة الحياة الدنيا وبهجتها ( المال والبنون ) . وقال النبي ﷺ : « تناكحوا تكاثروا فإنى مباح بكم الأمم يوم القيامة » . والمفهوم أن المباحة ليست بالكثرة في ذاتها ولكن بكثرة العمل الصالح والالتزام بأوامر الله والانتفاء عما نهى عنه .

وقد كانت الذرية - والذرية الصالحة على وجه الخصوص - مطلب أولى العزم من الرسل . وكانت الذرية الصالحة هي إحدى النعم التي من بها الله على من اصطفى من عباده<sup>(١)</sup> . قال تعالى : ﴿ ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية ﴾<sup>(٢)</sup> .

ان صلة الآباء بالأبناء صلة فطرية مدفوعة بحب البقاء الذي يدفع الإنسان الى إفراغ محبته في ذريته وولده ، إذ يرى نسله امتدادا لحياته وأحياء لذكراه . ولذا كانت الذرية زينة الحياة الدنيا ، فقال تعالى : ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾<sup>(٣)</sup> . وإنما كان المال والبنون زينة الحياة الدنيا لأن في المال جمالا ونفعا وفي البنين قوة ودفعاً ، فصارا زينة الحياة الدنيا . وقال سبحانه : ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ﴾<sup>(٤)</sup> فالمرتبة الثانية من المُشْتَهِيَّات حب الولد . ولما كان حب الولد الذكر أكثر من حب الأنثى فلا جرم أن خصه الله تعالى بالذكر . ووجه التمتع بهم ظاهر من حيث السرور والتكثير بهم الى غير ذلك . وأُخِرَ في الذكر عن حب النساء لتأخره في الوجود : إذ الأولاد من النساء . والعلة الطبيعية لحب النساء أو الأزواج هي داعية النسل<sup>(٥)</sup> . لذلك حثت السنة النبوية على طلب الذرية ورغبت فيها .

### ٣ - المشاركة في أعباء الحياة :

عقد الزواج هو عقد مؤبد ، أى أنه ليس موقوتا بأجل ينتهى عنده ، أى أن طابع الأسرة هو الاستمرار وهدفها هو الاستقرار والسكن . وقد قال الله تعالى :

(١) انظر في ذلك بالتفصيل كتاب علاقة الآباء بالأبناء للمؤلفة من ص ١٥ إلى ص ٤١

(٢) سورة الرعد / آية ٣٨

(٣) سورة الكهف / آية ٤٦

(٤) سورة آل عمران / آية ١٤

(٥) تفسير القرطبي مجلد ٥ ص ٤٠٣٠

﴿ لتسكنوا إليها ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ (٢) . واللام هنا للتعليل ، أى أن مقصد الزواج هو السكنى والاستقرار . والسكنى وإن كانت هدفاً في جانب فهي وسيلة في جانب آخر . فإن مقصد الإنجاب لا يتحقق دون استقرار وألفة بين الزوجين . والحياة تغدو مستحيلة بدون هذا الاستقرار . فالرجل يكذب ويكدر ويسافر ويعود ويحارب ويهادن ويسلم . ولا يمكن أن يفعل شيئاً من هذا على الوجه الصحيح دون أن تكون معه ومن خلفه زوجة صالحة تساعد وتشاركه أفراحه وأتراحه وتخفف عنه همومه وتعنى ببيتها وأولادها . ولذلك يقول النبي ﷺ : « إن الدنيا كلها متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » (٣) . فالمشاركة في تحمل أعباء الحياة بين الزوجين مقصد نبيل من مقاصد الأسرة في الإسلام .

#### ٤ - تربية الأجيال الجديدة :

التربية - والتربية الصالحة - هي قرين الإنجاب . فليس المقصود هو إنجاب الأبناء ثم تركهم للضياع . بل المقصود تزويد الحياة بعناصر الإعمار ، وتزويد المجتمعات بعناصر البناء . وهذا لا يتحقق إلا من مجموع أسر قوية محكمة التأليف قوية البناء . والأسرة القوية لا تكون إلا بأب وأم وأبناء صالحين . ومن أوجب حقوق الأبناء على الآباء التربية الصالحة (٤) . والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم ﴾ (٥) . والذرية الصالحة هي مطلب الأنبياء . فإبراهيم أبو الأنبياء عليه السلام يقول : ﴿ رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ﴾ (٦) وقال الله تعالى : ﴿ والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين ﴾ (٧) ، وزكريا عليه السلام يدعو ربه : ﴿ رب هب لي من لدنك ذرية طيبة ﴾ (٨) وقال وقوله الحق : ﴿ وأصلح لي في ذريتي ﴾ (٩) . وتعدد الآيات التي تبين نعمة الذرية الصالحة كمطلب للأنبياء ومنة من الله سبحانه وتعالى .

(١) و (٢) سورة الروم / ٢١

(٣) رواه مسلم والنسائي

(٤) انظر تفصيل ذلك في كتاب علاقة الآباء بالأبناء من ص ٤٥ إلى ص ٦٤

(٥) سورة الطور / آية ٢١

(٦) سورة إبراهيم / آية ٤٠

(٧) سورة الفرقان / آية ٧٤

(٨) سورة آل عمران / آية ٣٨

(٩) سورة الأحقاف / آية ١٥

وقد ترجم الإمام البخارى باب « طلب الولد » وباب الدعاء بكثرة الولد مع البركة . وساق أحاديث كثيرة تبين هذا المطلب الفطرى وتضعه فى إطاره الصحيح من القيم والمثل العليا . من هذه الأحاديث ما روى من حديث أنس أن النبى ﷺ قال : « أى رجل مات وترك ذرية طيبة أجرى الله له مثل أجر عملهم ولم ينتقص من أجورهم شيئا » . وقال ﷺ : « إذا مات أحدكم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له » . وعن أبى سلمى - رضى الله عنه - إلى أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بَخْ نَحْ - وأشار بيده - لَحْمُ مَنْ ما أثقلهن فى الميزان : سبحانه الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، والولد الصالح يُتَوَفَّى للمرء المسلم فيحتسبه » (١) .

والإنسان يحتاج إلى الأسرة فى مراحل عمره جميعا . فالطفل لابد له من النشأة فى أسرة وإلا كان شاذ الأخلاق منحرف الطباع . وحاجته إلى أمه وأبيه حاجة أصيلة فى نفسه . كذلك يحتاج الإنسان إلى الأسرة شابا ورجلا وكهلا ، إذ لا يجد رعاية فى غيرها ، ولا يرضى بديلا عنها .

وعلى الأسرة يقع قسط كبير من واجبات التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطفولة ، بل فى المراحل التالية كذلك . وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى والعواطف الأسرية المختلفة ، وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنتظمة . فالأسرة هى التى تجعل من الطفل حيوانا مدنيا ، وتزوده بالعواطف والاتجاهات اللازمة للحياة فى المجتمع وفى البيت (٢) .

وفضلا عن هذه المقاصد الرئيسية الكبرى فإن للأسرة وظيفتين غاية فى الأهمية هما :

## ٢ - حفظ الأنساب

وهذا هو الأساس فى التسلسل الأسرى من جد معروف إلى أب معروف إلى ابن معروف إلى أبناء وأحفاد منتشرين يعرف كل منهم إلى من ينتمى بالقرى والمصاهرة . يقول الله تعالى : ﴿ وجعل لكم من أزواجكم

(١) رواه النسائى وابن حبان فى صحيحه واللفظ له ، الترغيب والترهيب ج ٤ ص ١٥١ .

(٢) الأسرة والمجتمع ، على عبد الواحد دوى ص ٢٠ .

بين وحفدة ﴿١﴾ . وهذه المعرفة هي الأساس في تقرير الحقوق والواجبات من تربية وحضانة ونفقة وإرث وغير ذلك من الحقوق والواجبات المترتبة على الزواج ، والتي بدون التحقق منها والقيام بها تضعيع ويعم الفساد وينتشر الصراع .

من أجل ذلك أحاط الإسلام الأسرة بسياسات متينة من الضوابط التي تحمي بناءها فقرر قواعد البناء وأمر بها ونادى إليها . وحدد عوامل الهدم فمنع منها ونهى عنها . ومن ذلك بصفة خاصة :

### تحريم الزنى :

فقد اعتبره الإسلام فاحشة كبرى فنهى عنه نهيا قاطعا لقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾ (٢) . وأدخلت هذه الفاحشة في جرائم الحدود التي توقع فيها العقوبة لحق الله سبحانه وتعالى . وقرن الله الزنى بالقتل في قوله تعالى : ﴿ ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ﴾ (٣) وقرنه بالشرك والسرقة في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يمشركوا بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنن ﴾ (٤) . وقرر القرآن عقوبة دنيوية في قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ (٥) .

### النهي عن التبني :

وقد كان التبني عادة متفشية بين العرب في الجاهلية وصدر الإسلام . وكان الرسول ﷺ قد تبني زيدا بن حارثة وكان يسمى زيدا بن محمد فنزل في ذلك قوله تعالى : ﴿ وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ﴾ (٦) ففضى القرآن بذلك الطريق على تفشي هذا الادعاء والتبني بين المسلمين . وأمر بنسبة هؤلاء الأبناء لآبائهم إن عُرِفُوا . فإن لم يعرف لواحد منهم أب

(١) سورة النحل / آية ٧٢

(٢) سورة الإسراء / آية ٣٢

(٣) سورة الفرقان / آية ٦٨

(٤) سورة المنتحة / آية ١٢

(٥) سورة النور / آية ٢

(٦) سورة الأحزاب / آية ٤

دُعِيَ أَحَا فِي الدِّينِ أَوْ مَوْلَى ، فَقَالَ سَبَّحَانَهُ ﴿۱﴾ اَدْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴿۲﴾ وهذا أمر ناسخ لما كان في ابتداء الإسلام من جواز ادعاء الأبناء الأجانب وهم الأُدعياء . فأمر تبارك وتعالى بـرد نسبهم الى آبائهم في الحقيقة . وهذا هو العدل والقسط والبر . روى البخارى عن عبد الله بن عمر قال : (٢) « ان زيد بن حارثة رضى الله عنه مولى رسول الله ﷺ ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل القرآن ﴿۱﴾ اَدْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴿۲﴾ . وقد كانوا يعاملونهم معاملة الأبناء من كل وجه في الخلوة بالمحارم وغير ذلك . ولهذا لما نسخ هذا الحكم أباح تبارك وتعالى زوجة الدَّعِيِّ (٣) . وتزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش مطلقة زيد بن حارثة رضى الله عنه . وقال عز وجل : ﴿۱﴾ لَكَى لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴿۲﴾ (٤) وقال تبارك وتعالى في آية التحريم ﴿۱﴾ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكَ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴿۲﴾ (٥) احترازاً عن زوجة الدعى فانه ليس من الصلب (٦) » .

### تشريع العدة :

وقد شرعت العدة في صورها المختلفة : أولاً لإتاحة الفرصة للزوجين للمراجعة في حالات الطلاق الرجعى ، وثانياً للتثبت من وجود حمل من عدمه . وقد ميز القرآن بين حالة المطلقة قبل الدخول وحالة المطلقة المدخول بها ( الحامل والخالية من الحمل ، والمنقطع عنها الحيض ) والتي مات عنها زوجها .

قال تعالى : ﴿۱﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴿۲﴾ وهذا في حالة المطلقات قبل الدخول . فجعلت العدة حقاً للزوج على الزوجة في الأساس .

(١) سورة الأحزاب / آية ٥

(٢) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى

(٣) أى المتبنى ( الابن بالتبني )

(٤) سورة الأحزاب / آية ٣٧

(٥) سورة النساء / آية ٢٣

(٦) أنظر التفصيل في : علاقة الآباء بالأبناء ص ٥٠ ومابعدها . وانظر : تفسير ابن كثير ، المجلد الثالث ص ٨٠

وتفسير القطبى ، المجلد السادس ص ١١٩٩

(٧) سورة الأحزاب / آية ٤٩

وقال سبحانه : ﴿ يا أيها النبی إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا  
العدة ﴾ (١) وهذا فی حالة المطلقات المدخول بهن . والعدة قبل التثبت من وجود  
الحمل من عدمه هی ثلاثة قروء لقوله تعالى : ﴿ والمطلقات یتربصن بأنفسهن ثلاثة  
قروء ﴾ (٢) أما إذا ثبت الحمل فان الأجل یمتد حتى الولادة لقوله تعالى :  
﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن یضعن حملهن ﴾ (٣) ویشدّد القرآن النبی عن کتمان  
الحمل بقوله سبحانه و تعالى : ﴿ ولا یحِلُّ لهن أن یتکتمن ما خلق الله فی أرحامهن  
إن کن یؤمن بالله والیوم الآخر ﴾ (٤) . أما اللائی یسن من المحيض فلهن أجل  
آخر : ﴿ واللائی یسن من المحيض من نسائکم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾  
(٥) . أما المتوفی عنهن أزواجهن فلهن أجل مختلف ﴿ والذین یتوفون منکم ویذرون  
أزواجاً یتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ (٦) . هذه الأحکام کلها تدور  
حول هدف واحد هو تبیین وجود الحمل من عدمه منعا لاختلاط الأنساب . یؤكد  
ذلك نهیه سبحانه وتعالى النساء عن إخفاء ما خلق الله فی أرحامهن وجعل الإفضاء بما  
فی الأرحام صفة من صفات المؤمنین بالله والیوم الآخر . وهذا یوضح مدى الحرص  
على إثبات نسب الابن لأیه ، ومن ثم حفظ الأنساب ومنع اختلاطها .

## ب- الميراث

لا یمکن تصور انتقال الثروة من جیل الى جیل دون أن یمکن هناك وعاء  
حافظ للنسب والقرنی والرحم . هذا الوعاء هو الأسرة . وقد فصل القرآن الکریم  
قواعد الميراث بین ذوی القرنی . وما کان من الممكن أن یم هذا دون أن تكون  
روابط القرنی واضحة ومحددة ومقررة . وبدون هذه القواعد المثلی كانت تضع الثروة  
بوفاء مالکها ویثور الصراع بین من یقولون بانتمائهم الى المورث بالحق أو الباطل

(١) سورة الطلاق / آیه ١

(٢) سورة البقرة / آیه ٢٢٨

(٣) سورة الطلاق / آیه ٤

(٤) سورة البقرة / آیه ٢٢٨

(٥) سورة الطلاق / آیه ٤

(٦) سورة البقرة آیه ٢٣٤



بعد ذلك وبالإضافة إليه ، بدون الأسرة وبدون معرفة القرى بدرجاتها لتقطعت الروابط بين الناس وتقطعت القرى وهى مما أوصى الله سبحانه وتعالى بصلته . وقد روى عن النبي ﷺ فى تعظيم صلة الرحم ما يواطىء ما ورد به التنزيل ، فعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ان الرحم شجنة من الرحمن فقال الله : ( من وصلك وصلته ومن قطعك قطعتة ) » (١) وعنه عن النبي ﷺ أنه قال : ﴿ إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ من خلقه قالت الرحم : هذا مقام العائذ بك من القطيعة . قال : نعم . أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت بلى يارب . قال : هو لك » قال رسول الله ﷺ (٢) : « فارقوا إن شئتم ﴾ فهل عسى إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم ﴾ (٣) . فثبت بدلالة الكتاب والسنة وجوب صلة الرحم واستحقاق الثواب بها (٤) . ولا تكون الرحم بدون الأسرة ، فالأسرة هى الأصل والأساس .



(١) شجنة : الشجن واحد الشجون وهو طرق الأودية . وهنا الرحم شجنة من الرحمن أى مشتقة من اسم

الرحمن تعالى ، فمن وصلها وصله الله بلطفه وأحسنه ، رواه البخارى والترمذى ، التاج الجامع للأصول فى

أحاديث الرسول ج ٥ ص ١٠

(٢) رواه البخارى ، التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ١٠

(٣) سورة محمد / آية ٢٢ ، ٢٣

(٤) علاقة الآباء بالأبناء ص ١ ، ١٦



## الفصل الثاني

### أسس بناء الأسرة

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾

سورة الحجرات/آية ١٣



# أسس بناء الأسرة

يقوم نظام الأسرة في الاسلام - باعتباره كُلاً متكاملاً وشاملاً - على عدة أسس عامة وهامة . وتتوافق هذه الأسس مع مقاصد الأسرة وتخدمها ، كما أنها ترتب حقوقاً والتزامات عدة يؤدي العمل بموجبها الى تأليف أسرة قوية . ومن مجموع الأسر القوية والعلاقات المنظمة السليمة بينها يتألف المجتمع القوي .

## أولاً: حسن الاختيار

تبدأ رحلة تأليف الأسرة في اللحظة التي يشعر فيها الرجل بحاجته الى زوجة تشاركه حياته وتحمل معه أعباءها . حيثئذ يبدأ باختيار من يرى أنها تصلح له ويمكن أن تسعده . وهذه هي المرحلة الأولى وهي مرحلة الاختيار . وهي خطوة هامة من خطوات التكوين ، وعليها يتوقف نجاح الأسرة في مهامها أو فشلها . وقد أوصى الإسلام بأن يختار كل من الزوجين شريك حياته على أسس قوية ثابتة لا تزول ؛ ألا وهي الدين والخلق . وأما غير ذلك من مال أو جمال أو نسب فهو زائل . فالمال غاد ورائح . والجمال وحده - غالباً - مبعث الشك والريبة . والنسب لا فخر فيه . لأن الفخر الحقيقي إنما يكون بالعمل ، وقيمة كل امرئ بما يقدمه ويحسسه لا بمن ينتسب اليه .

ووجهة نظر الإسلام في اختيار الزوجين مبنية على نظره العامة لمقاصد الزواج . ففي الإسلام أن الزواج لا تقتصر ثمرته على اشباع الغريزة وتليتها ، بل ان له وظائف جمة سبقت الإشارة اليها . وفيه كثير من المعاني التي تجعله أقرب للعبادة منه الى الدنيا . فإن فيه إعفاف النفس والغير ، والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها ، وتهذيب الأخلاق ، وتوسعة الباطن بتحمل معايشة الغير وغير ذلك مما هو عبادة يثاب المرء على فعلها .

ولذلك يقول سبحانه وتعالى : ﴿وَلَأَمَّةٌ مِّمَّنْ خَيْرٍ مِنْ مَشْرِكَةِ  
وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ (١)

فهذه مفاضلة بين نفسين ومقارنة بين مبدئين : مؤمنة سليمة القلب صحيحة الاتجاه ، ومشركة فاسدة العقيدة ضالة القصد . وتحكم الآية بأن الأولى خير من الثانية . فهذا يدل على أن مبنى الاختيار اعتبار سلامة العقيدة والخلق والاتجاه قبل اعتبار الأنوثة والجمال . ولا يعنى هذا اهدار قيمة الجمال في الزوجة أو الحرص على القبح ؛ بل يعنى شمول النظرة التي يوجهها الخاطب الى خطيبته . لذلك قال ﷺ : « تنكح المرأة لأربع : لدينها ولما لها ، ولحسبها ، ولجمالها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » (٢) . فهنا يخرى الرسول بأغراض الناس الغالبة من الزواج ، ويحث الخاطب على تقدير الدين والحرص عليه الى جانب ما يريد في زوجته من أوصاف . واعتبار الدين والحرص عليه يعنى رغبة الاسلام في استقرار الأسرة وتثبيت دعائمها ؛ فان زوجة بغير دين وبأل على زوجها وذريتها ، وفي هذا يقول الرسول الكريم : « ان الدنيا كلها متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » (٣) .

وكما يوجه الإسلام الرجل الى اختيار ذات الدين والخلق يرشد المرأة - أيضا - الى اختيار الرجل الذى تجتمع فيه صفات الإنسانية الفاضلة وأخلاق الرجولة المكتملة ، فينظر الى الحياة بصدق ، ويسلك منها السبيل القويم فان عنده سعادتها . ولهذا رجح الإسلام الفقير الطاهر النفس ، الناصع السيرة ، المستقيم الخلق ، على الغنى الذى لا تتوفر فيه هذه الخصال . مر رجل على النبی ﷺ ، فقال : « ما تقولون في هذا » ؟ قالوا : « حرئ إن خطب أن ينكح ، وان شفع أن يشفع ، وان قال أن يستمع » . ثم سكت . فمر رجل من فقراء المسلمين . فقال : « ما تقولون في هذا » ؟ قالوا : « حرئ ان خطب ألا ينكح وإن شفع ألا يشفع ، وان قال ألا يستمع » . فقال رسول الله ﷺ : « هذا خير من ملء الأرض مثل هذا » (٤) . وقال النبی ﷺ : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه » (٥) - ثلاث مرات - .

(١) سورة البقرة/آية ٢٢١ .

(٢) رواه البخارى .

(٣) رواه النسائي ومسلم .

(٤) رواه البخارى .

(٥) رواه الترمذی وحسنه . يراجع : حجة الله البالغة للدهلوی ج ٢ ص ١٢٣ ، إحياء علوم الدين للغزالي

ج ٢ ص ٥٣ .

وهذه نظرة صادقة الى حقائق الأشياء ، خليقة بأن تهيب الأسرة السعادة والهناء . وهى نظرة اعتبرت فيها حاجة الأسرة الى الاستقرار وصدق العلاقات بعيدا عن الفتنة والخداع . وهى أيضا تطبيق لما أعلنه الإسلام عن مقياسه فى تقدير الناس والتفاضل بينهم وهو ميزان التقوى لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (١) .

وقد التقت نظرة الإسلام الى الزوجة المحمودة مع نظرتها الى الزوج المحمود عند صدق الإيمان وسلامة الفطرة وكرم الأخلاق وطهارة النفس والضمير .

## ثانيًا : المحرمات (٢)

لقد نظم القرآن الكريم الزواج ليكون مبنيا على دعائم ثابتة ، فليست كل امرأة تحل لكل رجل ، بل هناك محرمات على سبيل التأيد بسبب القرابة أو المصاهرة أو الرضاع ، ومحرمات على سبيل التأقيت كالمعتدة وزوجة الغير وأخت الزوجة . ولهذا التحريم حكمة سامية وغايات نبيلة .

## ثالثًا : الخطبة (٣)

نظرا لقدسية عقد الزواج وأهميته ، ولما يترتب عليه من آثار ونتائج فقد جعل الشارع له مقدمة هى الخطبة ووضع لها أحكاما مفصلة . والخطبة تعبير واضح عن الرغبة فى الزواج ، وهى خطوة وان كانت غير ملزمة فهى هامة فى طريق الإلزام . ولهذا ينبغى أن تكون عن رغبة صادقة واقتناع بصير .

وقد جعل الإسلام الخطبة وسيلة للتعرف على الصفات الحسية التى يهتم الرجل الاطمئنان اليها حتى يقدم على الزواج وهو مرتاح الى سمات زوجته الحسية والمعنوية ، ويكون كل منهما على بينة من أمر صاحبه فتستمر الحياة بينهما وتستقر .

(١) سورة الحجرات/آية ١٣ .

(٢) سنعرض لبحث المحرمات تفصيلا فى موضعه .

(٣) سنعرض لبحث الخطبة تفصيلا فى موضعه .

## رابعاً: الرضى

لابد للزواج - عقد الحياة - أن تتوافر فيه الارادة الكاملة والرضى التام لكل من الزوجين ، فلا اكراه لأحد على زواج من لا يحب ، ولا سلطة لرئيس الأسرة على بعض أفرادها بالزواج . وهذا عدل واجب وحق طبيعى لا غرابة فيه . فالزواج حياة مشتركة وعلاقة فيها قصد الدوام والاستمرار ، وليس لقاء عابراً ولا نزوة طارئة . فأوجب الاسلام استئذان المرأة قبل تزويجها ، فقال الرسول الكريم ﷺ : « لا تُنْكَحُ الأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » : قالوا : « يارسول الله وكيف إذن ؟ » قال : « أن تسكت » (١) .

وفى رواية : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وإذنها سكوته » .

وذلك يرسى بناء الأسرة على دعائم وطيدة وأسس راسخة من الحب والرغبة والتفاهم ، ويرعى مصالح الطرفين اللذين يعنهما الأمر وهما الزوجان .

وبناء على ذلك فقد قرر الرسول ﷺ - توكيدا لهذه الحقيقة - أن كل عقد يقع دون اذن المرأة فهو باطل ومردود وذلك فيما روى عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهَا زَوَّجَهَا وهى ثيب ، فكرهت ذلك فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه (٢) . وجاءت جارية بكر الى النبى تذكر أن أباهَا زوجها وهى كارهة فخيرها النبى (٣) .

ولكن هل يحق للمرأة الاستقلال بمباشرة عقد زواجها دون إذن وليها ورضاه؟

كما اشترط الإسلام قبول المرأة للزواج اشترط اقتناع وليها ورضاه ، نظراً لأن الفتيات قد يقدمن على الزواج فى سن لا تتوافر فيه التجربة الكافية للحياة ، والمعرفة الدقيقة بشئون الرجال ، فجعل الولى رقيباً على هذا الزواج . فان أحسنت الفتاة الاختيار كان زواجها صحيحاً ، والا كان للولى حق الفسخ لأن آثار الزواج تتعدى

(١) رواه الخمسة .

(٢) رواه البخارى وأبو داود .

(٣) رواه أبو داود وأحمد .



الزوجين إلى الأسرة فالمجتمع . ان الولي هنا قائد بصير ورائد ناصح ، لا يعنيه إلا توضيح الحقيقة والبحث عن الزوج الكفء ولا بد من رضى الولي للبكر والثيب معا . وهذا ما تشهد به الأحاديث عن عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ قال : « أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » .. ثلاث مرات (١) . وعن النبي ﷺ قال : « لا نكاح الا بولي » (٢) .

ولا عنت في هذا ولا حرج ، بل فيه صيانة مما نشاهد اليوم من استقلال بعض الفتيات بتزويج أنفسهن وما ينتج عنه من نتائج سيئة تعود على الولي والأسرة والمجتمع بالندم والخسران والضرر .

كذلك نهى الإسلام الأولياء أن يعضلوا النساء ، فلا يمتنعوا عن تزويجهن متى كان الخاطب كفؤا ، ولا يضاروهن بحبسهن عن الزواج لهُوى أو منفعة .  
وفي القرآن : ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ﴾ (٣) .

فان امتنع الولي عن التزويج بلا عذر مع كفاءة الزوج واستقامة الحال سقطت ولايته وأصبح معضلا ، وانتقلت الولاية الى القاضى لينفذ الزواج لأن العضل ظلم ، وولاية رفع المظالم الى القاضى .

## خامسا: الإشهاد

أوجب الإسلام الإشهاد حين الزواج ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام : « لا نكاح الا بولي وشاهدى عدل » . وهذا الشرط متفق عليه بين فقهاء المسلمين في كل العصور والغاية منه اشهار الزواج واعلانه بين الناس ؛ فإنَّ فَرْقَ ما بين الحلال والحرام الإعلان . ولقد قال النبي ﷺ : « أعلنوا النكاح ولو بالدف » (٤) . وقال أبو بكر الصديق : « لا يجوز نكاح السر حتى يعلن ويشهد عليه » (٥) ، ولهذا نهى

(١) رواه ابو داود والترمذى .

(٢) رواه الترمذى .

(٣) سورة البقرة/آية ٢٣٢ .

(٤) رواه أحمد والترمذى وحسنه .

(٥) محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، محمد أبو زهرة ، ص ٩١ .

القرآن الكريم عن عقد الزواج في السر فقال سبحانه : ﴿ ولكن لا تواعدوهن سرا  
الا أن تقولوا قولاً معروفاً ﴾ (١) .

## سادسا: عدم توقيت الزواج

شرع الله الزواج ليحقق أهدافا اجتماعية ومقاصد مثلى من الاستقرار النفسى  
وتربية الأولاد والتعاون المشترك بين الزوجين . وذلك لا يكون على الوجه الأكمل  
الا اذا كانت عقدة الزواج باقية الى أن يفرق الموت . فالزواج شرع ليكون عقدا  
مؤبدا ، وما الطلاق الا أمر طارئ لا علاقة له بانشاء الزواج . ولهذا فكل توقيت  
فى هذا العقد يفسده ؛ لمنافاته ما نص عليه القرآن من أهداف الزواج بقوله :  
﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة  
ورحمة ﴾ (٢) فالزواج المؤقت لا سكن فيه ولا مودة ولا رحمة . ولقد حكم الفقهاء  
ببطلان نوعين من العقود لتنافيها مع التأييد وقد كان هذان العقدان معروفين فى  
الجاهلية ، وهذان العقدان هما المتعة والنكاح المؤقت .

## سابعا: المهر أو الصداق

من أركان الزواج الصداق وهو اعطاء المرأة قيمة مالية رمزا للمعاوضة  
والتقدير . ولرفع الإسلام منزلة المرأة لم يجعل المهر ثمنا لها لأن الزوجة انسان ،  
والإنسان خلق الكون كله ليكون مسخرا له ﴿ ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى  
البر والبحر ورزقناهم من الطيبات ﴾ (٣) .

فقيمتها لا تقدر بضمن ، فقال تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ (٤)  
أى عطية وهبة . ولم يجعل المهر على عاتق المرأة تشقى فى سبيل الحصول عليه شطرا  
من حياتها ؛ بل جعل القرآن المهر هدية لازمة يقدمها الزوج لزوجته رمز تقدير  
واكرام .

(١) سورة البقرة/آية ٢٣٥ .

(٢) سورة الروم/آية ٢١ .

(٣) سورة الاسراء/آية ٧٠ .

(٤) سورة النساء/آية ٤ .

والإسلام سار في تقدير الصداق على اعتباره رمزا ، ورغب الناس في ألا يتغالوا فيه ولا يطغوا فقال عليه الصلاة والسلام : « التمس ولو خاتما من حديد » (١) تسهلا لأمر الزواج ولئلا يكون المهر عقبة في طريق الشباب يصدhem عن الزواج فنتج عن ذلك أضرار اجتماعية تصيب الأمة فتهد كيانها القومي (٢) .

## ثامنا: حرية الاشتراط في عقد الزواج

ان آثار العقود في الشريعة الإسلامية بصورة عامة من عمل الشارع حفظا للعدل ، وصونا للمعاملات في العقود المالية عن النزاع ، وحفظا للحياة الزوجية من أن تتعرض لعوامل الفساد بما يشترطه العاقدان من شروط قد تكون منافية لمقاصد الشارع وممرها من ذلك العقد المقدس .

ولكن - في عقد الزواج - ذهب بعض الفقهاء الى أنه للعاقدين أن يشترطا من الشروط ما فيه منفعة لهما ، ولم يرد نص يبطلانه . واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ : « المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » . وبقوله ﷺ : « ان أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج » .

ولقد روى أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها - أى لا تسكن الا في دارها - ثم بدا له بعد ذلك أن ينقلها الى داره فتخاصما الى عمر . فقال عمر : « لها شرطها . مقاطع الحقوق عند الشروط » (٣) .

وعلى ذلك فاذا رضى الطرف الآخر بالشرط فانه يلزمه الوفاء به لأن الرضى في انشاء العقد تم على أساس هذا الشرط . وقد قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ (٤) .

## تاسعا: القوامه للرجل

يشترك الزوجان في تدبير شؤون الأسرة ، وتحمل أعبائها والقيام بمهامها ، فيتبادلان

(١) رواه الترمذى وصححه .

(٢) لأهمية قضية المهر تناولناها في فصل خاص من هذا الكتاب .

(٣) محاضرات في عقد الزواج وأثاره ص ٢١٣ .

(٤) سورة المائدة/آية ١ .

الرأى فيما يجب عمله دون طغيان لشخصية أحدهما على الآخر ضمن حدود التشاور والتناصح. فإذا استقر رأيهما على أمر أخذنا به . والقاعدة الشرعية في نظام المنزل التزام كل من الزوجين العملَ بارشاد الشرع في كل ما هو منصوص عليه ، والتشاور والتراضى في غير المنصوص عليه ، ومنع الضرر والضرار بينهما ، وعدم تكليف أحدهما الآخرَ ما ليس في وسعه . والأصل في قاعدة هذه الأحكام كلها قوله تعالى :

﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ، وعلى الوارث مثل ذلك فان أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما ﴾ (١) .

ولكن في حياة طويلة كالحياة الزوجية من المحتمل أن يحصل خلاف في الرأى حول موضوع معين ؛ فلا بد من وجود شخص يعتبر مسئولا والا سادت الفوضى وفسدت شؤون الأسرة . فالحياة الزوجية حياة اجتماعية ولا بد لكل اجتماع من رئيس ؛ لأن المجتمعين لابد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور ، ولا تقوم مصالحهم الا اذا كان لهم رئيس يُرجعُ الى رأيه في الخلاف ، لئلا يعمل كل على ضد الآخر فتفتصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام . وقد وضع القرآن الكريم هذه السلطة بيد الزوج لأنه بعد أن سوى بينهما في الحقوق والواجبات بقوله : ﴿ وهن مثل الذى عليهن بالمعروف ﴾ (٢) ، قال ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ (٣) .

قال المفسر الجليل رشيد رضا في تفسيره لهذه الآية (٤) : « هذه كلمة جليلة جدا جمعت على ايجازها ما لا يؤدى بالتفصيل الا في سفر كبير ، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق الا أمرا واحدا عبر عنه بقوله : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ وهذه الدرجة مفسرة بقوله تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ (٥) . وقد أحال في معرفة ماهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهلهم ، وما يجرى عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم ، وعقائدهم ، وآدابهم وعاداتهم . فهذه الجملة تعطى الرجل ميزانا يزن به معاملته لزوجته في جميع

(١) سورة البقرة/آية ٢٣٣ .

(٢) و (٣) سورة البقرة/آية ٢٢٨ .

(٤) تفسير المنار ج ٢ ص ٢٩٤-٢٩٥ .

(٥) سورة النساء/آية ٣٤ .

الشئون والأحوال . فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزارته . ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما : « انتى لأتزين لامرأتى كما تزين لى لهذه الآية » . وليس المراد بالمثل المثل لأعيان الأشياء ، وإنما أراد أن الحقوق بينهما متبادلة وأنهما أكفاء ؛ فما من عمل تعمله المرأة للرجل الا وللرجل عمل يقابله ان لم يكن مثله فى شخصه فهو مثله فى جنسه . فهما متماثلان فى الحقوق والأعمال كما أنهما متماثلان فى الذات والإحساس والشعور والعقل أى أن كلا منهما بشر تام له عقل يتفكر فى مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويُسّرُّ به ، ويكره ما لا يلائمه وما ينفر منه . فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ، ويتخذة عبدا يستذله ويستخدمه فى مصالحه لا سيما بعد عقد الزوجية والدخول فى الحياة المشتركة التى لا تكون سعيدة الا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه .

ويسترشد محمد رشيد رضا بقضاء النبى ﷺ بين على وابنته فى توزيع تبعات الزوجية ، فأمر فاطمة بخدمة البيت ، وأمر عليا بما كان فى خارجه . ويقول : « وما قضى به النبى ﷺ بين بنته وربيه وصهره هو ما تقضى به فطرة الله تعالى وهو توزيع الأعمال بين الزوجين : على المرأة تدبير المنزل والقيام بالأعمال فيه ، وعلى الرجل السعى والكسب خارجه . وهذا هو المماثلة بين الزوجين فى الجملة . وهو لا ينافى استعانة كل منهما بالخدم والأجراء عند الحاجة الى ذلك مع القدرة عليه ، ولا مساعدة كل منهما للآخر فى عمله اذا كانت هناك ضرورة ؛ وإنما ذلك هو الأصل والتقسيم الفطرى الذى تقوم به مصلحة الناس وهم لا يستغنون فى ذلك ولا فى غيره عن التعاون . ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ (١) ، ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله ﴾ (٢) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ فهو يوجب على المرأة شيئا وعلى الرجال أشياء ؛ ذلك أن هذه الدرجة هى الرياسة والقيام على المصالح المفسرة بقوله تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم ﴾ (٣) . أى أن من شأنهم المعروف المعهود القيام على النساء بالحماية والرعاية والولاية والكفاية . ومن لوازم ذلك أن يُفرضَ عليهم الجهاد

(١) سورة البقرة/آية ٢٨٦ .

(٢) سورة المائدة/آية ٢ .

(٣) سورة النساء/آية ٣٤ .

دونهن - فانه يتضمن الحماية لهن - وأن يكون حفظهم من الميراث أكثر من حفظهن لأن عليهم من النفقة ما ليس عليهن . وسبب ذلك أن الله تعالى فضل الرجال على النساء في أصل الخلقة وأعطاهم ما لم يعطهن من الحول والقوة . فكان التفاوت في التكاليف والأحكام أثرَ التفاوت في الفطرة والاستعداد .

وثمة سبب مكتسب يدعم السبب الفطري وهو ما ينفق الرجال على النساء من أموالهم . فان في المهور تعويضا للنساء ومكافأة على دخولهن لعقد الزوجية تحت رياسة الرجال . فالشريعة كرمت المرأة اذ فرضت لها مكافأة عن أمر تقتضيه الفطرة ونظام المعيشة وهو أن يكون زوجها قيما عليها ؛ فجعل هذا الأمر من قبيل الأمور العرفية التي يتواضع الناس عليها بالعقود لأجل المصلحة ، كَأَنَّ المرأة تنازلت باختيارها عن المساواة التامة ، وسمحت بأن يكون للرجل عليها درجة واحدة هي درجة القيامة والرياسة ورضيت بعوض مالى عنها ، فقد قال تعالى : ﴿ وهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ﴾ (١) .

وقوامه الرجال في الأسرة ليست درجة رئاسية ، اذ لا يوجد في الأسرة رئيس ومرؤوس ؛ بل هي مسئولية وسلطة لا بد أن تناط بأحد الزوجين . فكانت للزوج لطبيعة عمله ؛ فهو المسئول الأول عن حياة الأسرة وعليه يقع عبء التبعات المالية . ولا ينبغى للرجل أن يبغي بفضل قوته على المرأة ، ولا للمرأة أن تستثقل فضله وتعهده خافضا لقدرها . فان كون الشخص قيما على آخر هو عبارة عن ارشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده اليه ، أى ملاحظته في أعماله وتربيته . ومنها حفظ المنزل وعدم مفارقتة ولو لنحو زيارة أولى القرى الا في الأوقات والأحوال التى يأذن بها الرجل ويرضى .

## عاشرا: تبادل الحقوق والواجبات

الأصل في الرجل والمرأة هو وحدة الأصل مع المفارقة الفطرية في الخصائص والقدرات . فقد خلق كل من الرجل والمرأة لأداء وظائف بعينها يؤهله لها تكوينه العضلى . لذلك فهما ليسا متشابهين تشابها مطلقا لقوله تعالى :

(١) سورة البقرة/آية ٢٢٨ .

﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾<sup>(١)</sup> . وهذه المفارقة في الصفات لا تعنى أن المرأة دون الرجل في الحقوق والواجبات لقوله تعالى : ﴿ فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر وأنثى ﴾<sup>(٢)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ ومن عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ﴾<sup>(٣)</sup> .

ويتألف الناس ويترابطون لتحقيق المصالح ودفع المضار . وأسمى المصالح هي التي تتحقق بالزواج ، وأعظم المضار هي التي تندفع به . ومن هذه الأصول : وحدة الأصل ، وتباين الخصائص ، والاشتراك في الحقوق والواجبات ، ووجود مقاصد سامية للأسرة تُبنى علاقة الرجل بالمرأة من خلال الأسرة على أساس من تبادل الحقوق والواجبات . والأساس هو قوله تعالى : ﴿ للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ﴾<sup>(٤)</sup> . ولا يتعارض ذلك مع جعل القوامة للرجل ؛ بل على العكس يتوافق معه ويتكامل ليرسم الصورة المثلى للحياة الزوجية . والقاعدة العامة والرئيسية هي المعاملة بالمعروف وهو ما سنوضحه في موضعه من هذا البحث . وفي إطار من هذه القاعدة وبناء عليها ثمة حقوق وواجبات لكل من الزوجين حرص الاسلام على بيانها وتوضيحها لقطع الطريق على الخلاف الذى يهدد استقرار الأسرة واستمرارها .

وأول حقوق الزوج على الزوجة الطاعة . والأصل أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . لذلك فإن طاعة الزوجة لزوجها ليست نوعا من الإذعان لشخصه مجردا ؛ بل هي استجابة للأوامر والقواعد والنظم التي تحكم عقد الزواج ، وما يترتب عليها من تبعات على كل من الجانبين . والمرأة مطالبة بأن تكون أمينة في بيت زوجها ، في نفسها وفي ماله ، لقوله ﷺ : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا بإذنه ، ولا تأذن في بيته الا بإذنه ، وما أنفقت من نفقة من غير أمره فانه يُؤدَّى اليه شطره » .

والإذن هنا عام أى لا تأذن المرأة في بيت زوجها لا لرجل ولا لامرأة يكرهها.

(١) سورة آل عمران/آية ٣٦ .

(٢) سورة آل عمران/آية ١٩٥ .

(٣) سورة غافر/آية ٤٠ .

(٤) سورة النساء/آية ٣٢ .

زوجها لأن ذلك يوجب سوء الظن ويبعث على الغيرة التي هي سبب القطيعة . وأما عند الداعى للدخول عليها للضرورة كالإذن لشخص فى دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها الى دار منفردة عن مسكنها أو الاذن بدخول موضع معد للضيفان فلا حرج عليها فى الاذن بذلك لأن الضرورات مستثناة فى الشرع .

واذا أنفقت المرأة من مال زوجها من غير أمره فانه يستحق نصف الأجر . وروى ابن الجوزى من حديث لبيث عن عطاء عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم : « لا تصدق المرأة من بيته بشئ إلا بإذنه فان فعلت كان له الأجر وعليها الوزر . ولا تصوم يوما إلا بإذنه فان فعلت أثمت ولم تؤجر » . والمرأة راعية فى بيت زوجها لقوله ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها » . ترعى شئون بيته وتقوم بتربية أولاده تربية قومية سليمة وتشرف على شئون الأسرة وتطيع زوجها فيما أمرها الله به أن تطيعه فيه .

وللزواج حق النصح وتوجيه الارشاد الى زوجته لأنها أم أولاده التي يتأثرون بسلوكها . فغاية الزوج من هذا هي تقويم اعوجاج زوجته ان حادت عن النظم والقواعد التي وضعها الشارع للأسرة المسلمة .

والزوجة التي تعرف حقوق الله فى نفسها وفى أولادها وفى زوجها فهي مدرسة تعلم الناس الخلق والأدب ، ومثال يحتذى ونموذج حى للأُم المسلمة والزوجة المسلمة .. يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ﴾ (١) . أى أن المرأة الصالحة فى دينها مطيعة لزوجها تحفظ أسرارها وتصون نفسها وماله وبيته . فليس لها أن تصوم تطوعا إلا باذن زوجها ، يدل على ذلك ما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : « لا تصوم المرأة وعلها شاهد الا بإذنه » ، وعليها أن تطيعه اذا دعاها لحق من حقوق الزوجية لقوله ﷺ : « اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

وبالمقابل فان للمرأة على زوجها حقوقا بعضها مالية وبعضها حقوق غير مالية وفى مقدمة هذه الحقوق المهر لقوله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ (٢) .

(١) سورة النساء/آية ٣٤ .

(٢) سورة النساء/آية ٤ .



والنفقة الكاملة من طعام وكسوة وتمريض وسكن لقوله تعالى : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجدكم ﴾ (٢) ، والعدل وحسن المعاملة وعدم الإضرار لقوله تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (٤) ، وقوله جل شأنه : ﴿ ولا تمسكوهن ضاررا لتعتدوا ﴾ (٥) . وللمرأة الحرية الكاملة للتصرف في مالها دون رقابة الزوج ؛ إذ لا ولاية للزوج في مال زوجته ، كما أنها تحتفظ باسمها واسم عائلتها . يقول الله تعالى : ﴿ للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ﴾ (٦) .

وإذا انحرف الزوج ، فللزوجة أن ترفع الأمر للقاضي في كل أمر يخالف الزوج فيه حدود الشرع ، وعلى القاضي أن يُعزِّره بعد النصح وقد يأمر بحبسه وذلك ليكون الأب قدوة أمام أبنائه .

وقد أبرز القرآن الكريم رابطة المودة والرحمة بين الزوجين حتى لكأنهما شخص واحد بقوله تعالى : ﴿ هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾ (٧) فكل حق في الأسرة يقابله واجب لقوله تعالى : ﴿ وهن مثل الذى عليهن بالمعروف ﴾ (٨) .

(١) سورة الطلاق/آية ٧ .

(٢) سورة الطلاق/آية ٦ .

(٣) سورة النساء/آية ١٩ .

(٤) سورة البقرة/آية ٢٢٩ .

(٥) سورة البقرة/آية ٢٣١ .

(٦) سورة النساء/آية ٣٢ .

(٧) سورة البقرة/آية ١٨٧ .

(٨) سورة البقرة/آية ٢٢٨ .

## حادى عشر: حسن المعاملة

أوجب الإسلام حسن المعاملة بين أفراد المجتمع عامة وأفراد الأسرة خاصة وبين الزوجين بصورة مؤكدة بنصوص من القرآن الكريم وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام .

قال الله مخاطبا الأزواج : ﴿ وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ﴾ (١) . وقال ﷺ : « استوصوا بالنساء خيرا . فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج ما فى الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج » (٢) .

ومعناه أن فى طبع المرأة عوجا فى صلابة خلقية لحكمة فى ذلك . فهى كالضلع فى عوجه وتقوسه لحكمة ، فيجب على الرجل أن لا يحاول تقويم هذا العوج بالقوة وأن يستوصى بها خيرا على ما هى عليه مما هو طبع لها . وإنما يكون التأديب على العوج والميل عن الصواب والمصلحة فى الأمور العادية التى يمكن تركها بدون مقاومة للطبع . وقال ﷺ : « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهله » (٣) . وقال : « خيركم خيركم للنساء » (٤) .

ولهذا فقد أمر القرآن الكريم الأزواج بالصبر على المعاشرة بالمعروف حتى مع الكراهية ، فقد يكره الإنسان أمرا ويجعل الله منه خيرا كثيرا . وكذلك فإن الرسول العظيم عليه الصلاة والسلام جعل ميزان الخير للإنسان فى الطريقة التى يعامل بها زوجته .

قال الإمام الغزالى (٥) : « وللمرأة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف وأن يحسن خلقه معها . وليس حسن الخلق معها كفى الأذى عنها بل احتمال الأذى منها ، والحلم على طيشها وغضبها ، اقتداء برسول الله ﷺ : « فقد كان أزواجه يراجعه الكلام وتهجره احداهن الى الليل » .

(١) سورة النساء/آية ١٩

(٢) رواه الشيخان فى صحيحهما .

(٣) رواه الترمذى .

(٤) رواه الحاكم

(٥) احياء علوم الدين للغزالى ج ٤ ص ٧١٩ وما بعدها .

قال الغزالي : « وأعلى من ذلك أن الرجل يزيد احتمال الأذى بالمداعبة فهي التي تطيب قلوب النساء . فقد كان رسول الله ﷺ يمزح معهن وينزل الى درجات عقولهن في الأعمال والأخلاق ، حتى روى أنه كان يسابق عائشة في العدو فسبقته يوما فقال لها : « هذه بتلك » .

والإسلام ما فرض للمرأة احسان العشرة وكرم المخالطة الا ليستقيم البيت ويصلح أمره ، فلن يفيد البطش والانتقام ، ولن يُنسى الإيذاء والضرر . قال الله تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ (١) .

ويلفت الغزالي النظر الى سعة الأفق الذي ينبغي أن ينظر منه الرجل الى امرأته ؛ فلا يحصر نظره في عيب يعلمه فيها ، أو خلق يكرهه منها ؛ بل يقدرها جملة بما فيها من مزايا وعيوب ، ويتم نفسه في تقدير العيب ، فلعله متحامل عليها سيء الظن بها ، ولعل فيها من الخير ما لم يلتفت اليه . قال النبي ﷺ بولا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى منها آخر » (٢) .

والإسلام جملةً يريد البيت جنة وارفة الظلال ، وافرة البركات بالسكينة والحب والمودة . ولذا أوصى باكرام الزوجة واحسان السلوك معها ، فهو الطريق الى اجتناء ثمارها ونيل النفع منها .



(١) سورة النساء/آية ١٩ .

(٢) رواه الشيخان ، ومعنى يفرك : يفض .



## الفصل الثالث

### الخطبة

﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم﴾

سورة البقرة / آية ٢٣٥



# الخطبة

كل عقد من العقود له خطر وشأن تسبقه مقدمات ؛ ليتبين كل من العاقدين مدى تحقق رغباته ومطالبه في العقد . فإذا تلاقت الرغبات أقدم كل منهما على العقد ، وتلاقت إرادتهما بالإيجاب والقبول فيتم العقد . والزواج هو أخطر العقود وأعظمها شأنًا لما يترتب عليه من مقاصد سامية وحكم جليلة ومعان تجعله أقرب للعبادة منه للمعاملات ، إذ هو عقد الحياة الإنسانية ، خصّه الشارع بأحكام تخص مقدمته . ومن هذه المقدمات : ما يكون تمهيداً من الطرفين لإجراء العقد وإنشائه إذا ما تلاقت الرغبات واطمأن كل منهما إلى صاحبه . وهذه هي المعروفة بالخطبة .

وتسبق هذه المقدمة مقدمة أخرى من الرجل يتدبّر بها بعد إعترافه الزواج هي تخيير المرأة التي يريد لها زوجة له ، واتجاهه إلى أمور خاصة ينبغي أن تكون متحققة فيها . وقد عُيِّنَت الشريعة بهذه المقدمات ، فجعلت للخطبة أحكاماً خاصة ، وكان لها توجيه وإرشاد في الاختيار :

## ١- تخيير الزوجة

لم تترك الشريعة الناس يتخبطون فيما ييغونه في المرأة من الأغراض عند تخيير الزوجة ، بل وجهتهم إلى الطريق السوى . وفي حدود مقاصد الزواج وما يوصل إليه كان توجيهها وإرشادها . من ذلك توجيه من يريد التزوج إلى مراعاة الاستقامة على الدين والخلق الكريم في المرأة التي يتخيرها ، وأن يكون هذا هو أهم ما يقصده فيها ؛ فالدين يرعى الحقوق ويحفظها ، ويعصم النفس من الطغيان والتردى . والخلق الحميد ينشر المودة والمحبة ، فتستقيم الحياة الزوجية وتدوم العشرة بين الزوجين . أما الجمال وحده أو المال أو الحسب وغير ذلك من الأمور الزائلة فكثيراً ما يكون مبعثاً للتغيبص بما يحمل عليه

من الزهو والتعاضم ، وما يجز وراه من المتاعب الكثيرة التى تكون سببا فى تداعى بناء الأسرة .

لذلك حذر الرسول ﷺ من هذا الاتجاه فى التخير ، وحض على ما ينبغى مراعاته بقوله : « لا تَزَوِّجُوا النساء لحسنهن ، فعسى حسنهن أن يرذبن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ولكن تزوجوهن على الدين . ولأمة سوداء ذات دين أفضل » . وشدد فى التحذير من المرأة الجميلة ذات الخلق السيئ بقوله ﷺ : « إياكم وخضراء الدمن » . قيل : « وما خضراء الدمن ؟ » قال : « المرأة الحسناء فى المنبت السوء » (١) .

ويمكن معرفة ما عليه المرأة من الخلق والدين وغيرها من سمات الأسرة التى نشأت فيها ، وعاداتها ؛ فإن عادات القوم فى الغالب ما تكون غالبية على أفرادهم ، حتى تكون كالجليلة فيهم . والانسان يتأثر بالبيئة التى يعيش فيها .

ومن توجهات الشريعة فى الاختيار ، أن يتخير الرجل المرأة الولود حتى يتحقق المقصد الأهم من الزواج وهو التناسل الذى يبقى على النوع الإنسانى ، وبه تكون الكثرة التى يباهى بها الرسول ﷺ يوم القيامة ، وذلك بقوله ﷺ : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم » (٢) .

أما تخير المرأة للرجل من ناحية الخلق فمممكن ويسير ، لأن الرجال يغدون ويروحون فمن السهل رؤيتهم . ومعرفة خلقه لا تكون الا بالسؤال عنه ، وبالسؤال عن طبائع أسرته ، ومنبته الذى نبت فيه .

## ٢- الحقيقة الشرعية للخطبة (٣)

بكسر الخاء - هى طلب الزوج من امرأة معينة ، وعرض هذه الرغبة عليها أو على أهلها . وقد يعرض هذا من يريد الزواج بنفسه ، وقد يوكل غيره فى عرضه .

(١) منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١١٢ .

(٢) منتقى الأخبار ج ٦ ص ١١٢ وإحياء علوم الدين للغزالي ج ٤ ص ٧١١ وما بعدها .

(٣) الخطبة لغة : يقال خطب فلانة واختطبا خطبة وخطبا فهو خاطب وخطيب وخطب ويجمع على خطاب وخطباء وأخطاب ، وهى خطبية ومخطوبة . وخطب فلانة طلبها للزواج ، وخطبها الى أهلها طلبها منهم للزواج . القاموس المحيط ج ١-١٣٠١ هـ ج ١ ص ٦٢ ، ٦٣ .



فاذا ما أُجيب الى طلبه فقد تمت الخطبة بينهما . فالخطبة في الشريعة الإسلامية ليست عقدا بين الخاطب والمخطوبة أو وليها ، وليست وعدا من الخاطب ولا تواعدا بين الخاطب والمخطوبة أو وليها على الزواج ، وإنما هي مجرد طلب الزواج ؛ لأن الخطبة تتم بمجرد هذا الطلب . والأصل في العقد أن يتم بإيجاب وقبول . وقبول الفتاة أو أهلها ما طلبه الخاطب من الزواج لا يعنى قيام عقد بينهما ، وإنما يعنى مجرد ترشيح الفتى زوجا في المستقبل .

ثم إن الخاطب في الأصل عندما يطلب الفتاة للزواج لا يعدها ولا يعد أهلها بالزواج ؛ وإنما يخطبها ليستكمل التعرف عليها ثم يقرر بعد ذلك ان كان سيتزوج بها بالفعل أم يعدل عن طلبه الزواج بها . كذلك قبول الفتاة للخطبة أو قبول أهلها لا يعنى - في الأصل - وعدا منهم بتزويج الخاطب ؛ وإنما يعنى ترشيحه زوجا في المستقبل ، مع رغبتهم في التعرف عليه والتأكد من مدى استجابته لمطالبهم ، ثم يقررون بعد ذلك رضاهم بالفتى زوجا مستقبلا للفتاة ، أو رفضهم طلب الزواج بها ، وبالتالي فلا وعد ولا مَوَاعِدَة .

وليس هناك ما يمنع شرعا أن تقترن الخطبة بوعد ، أو تواعد على الزواج . وكثيرا ما تقترن الخطبة بوعد ، أو تواعد على الزواج ، مما جعل الكثيرين يتصورون أن الخطبة وعد بالزواج . والصحيح أن الخطبة طلب الزواج ، ولو لم يكن هذا الطلب مقرونا بوعد الزواج . وبفرض أن الخطبة تواعد على الزواج ، فإن الوعد بالزواج والتواعد عليه لا يترتب عليه آثار أكثر من آثار طلب الزواج ؛ فهو مثلا غير ملزم لكل من الخاطب والمخطوبة .

## مشروعية الخطبة

ثبتت مشروعية الخطبة بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والعرف .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة

النساء أو أكنتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ (٢) .

(١) حطبة النساء في الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية ص ٦ ، ٧ .

(٢) سورة البقرة/آية ٢٣٥ .

وأما السنة : فما روى أن النبي ﷺ قال : « لا يخاطب الرجل على خطبة

أخيه » (١) . وهذا يدل على أن الخطبة مشروعة للمخاطب الأول ، وأنه يجب احترام حقه في الخطبة .

وقد أجمع علماء المسلمين على جواز الخطبة ومشروعيتها : كما جرى عرف المسلمين على الخطبة قبل الزواج وهو عرف صحيح لا يعارض نصا في كتاب أو سنة .

## أهداف المخطبة

عرفنا أن الخطبة هي المقدمة التي تسبق الزواج مباشرة ، وأنها التمهيد من الطرفين لأجراء العقد وانثائه في المستقبل . وقد أقرت الشريعة هذه السنة المتبعة ، لما لها من الأثر الصالح في بناء الحياة الزوجية على أساس الألفة والمحبة . فبها يتسنى لكل من الرجل والمرأة اللذين يريدان الاقتران التعرف على صاحبه حتى اذا ما أقدما على الزواج بعد ذلك كان عن رضى واطمئنان ، فتدوم العشرة بينهما . وعلى ذلك فالأهداف التي تتحقق من وراء ذلك هي :

أولا : تيسير سبل التعارف بين الخاطب والمخطوبة . وبذلك يتم الزواج بعد بحث وروية واطمئنان .

ثانيا : تنمية المودة : فالخطبة تساعد كلا من الخاطب والمخطوبة على التكيف

التدريجي على العشرة . فخلال فترة الخطبة يتصرف كل من الخاطب والمخطوبة بحذر ، ويعرف كل منهما حق الآخر ويحرص على احترامه . وتسعد فترة الخطبة بالكثير من المشاعر والذكريات مما يزيد المودة بين الخاطب والمخطوبة ويكون له أثره الطيب بعد الزواج .

ثالثا : الاستقرار النفسي : فالخطبة تربط بين الخاطب والمخطوبة برباط

---

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٠ .

تمهيدى يُمكنُ كلا منهما من الاطمئنان على زواجه مستقبلا من الطرف الآخر دون أن يسبقه غيره اليه ، خصوصا اذا تمت الخطبة في وقت قد لا تساعد فيه الظروف كلا منهما أو أحدهما على اتمام الزواج بالآخر . ولا شك أن مثل هذه الظروف تسبب قلقا كبيرا للشباب ، والخطبة علاج لهذا القلق .

## طرق الخطبة

للخطبة طريقتان في عرضها : التعريض ، والتصريح .

**فالتصريح :** ما كان بعبارة صريحة لا تحتل سوى طلب الزواج بالمرأة

المقصودة ، كأن يقول للمرأة التى يريد التزوج بها : « إني أريد أن أتزوجك » ، أو « إني أريد التزوج من فلانة » اذا كان العرض على أهلها .

**والتعريض خلاف التصريح :** وهو ما كان بعبارة لا تدل على الخطبة . ولكن

يفهم من عرضها وجانبها قصد الخطبة بالقرائن والأحوال . كأن يقول الرجل لمن يريد التزوج منها ( انك مهذبة ) ، أو ( وددت لو يُسِّرت لى زوجة صالحة ) . وما الى ذلك من العبارات التى تفهم منها الخطبة تعريضا وتلميحا .

**رؤية المخطوبة والاختلاط بينهما :** الأصل فى الاسلام أنه لا يحل لكل من

الرجل والمرأة أن ينظر أحدهما الى الآخر ، ما لم تربطه رابطة أبوة أو بنوة أو أخوة أو زواج إلا فى حالات استثنائية ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ (١) .

والمقصود من غض البصر هو صرف النظر عما لا يحل . والحكمة فى ذلك أن البصر ينقل الى القلب خبر ما أبصره فيجول فيه الفكر وقد يتعلق به الهوى . وفى هذا انشغال بما لا يفيد وانزلاق الى مهوى الفساد .

(١) سورة النور/آية ٣٠ ، ٣١ .

ولكن الأمر في الخطبة يختلف ، لأنه يُسْتَحَبُّ في الاسلام أن ينظر الرجل الى المرأة عندما تقوم لديه الرغبة في الزواج منها . بل ان الشريعة نذبت الى ذلك وَرَغِبَتْ فيه كى يقف على هيئتها ، ويعرف مدى ما هي عليه من الأوصاف الخلقية .

والمرأة في هذا الحق كالرجل يباح لها أيضا أن تنظر الى من تتجه رغبتها الى الزواج به حينما يتقدم بخطبتها ؛ فانها يعجبها منه ما يعجبها منها . حتى اذا ما لاقى كل منهما استحسانا وقبولا لدى الآخر وأقدا على الزواج بعد ذلك كان ذلك عن رغبة ورضى ، وذلك أدعى لدوام العشرة بينهما .

ولا شك أن نظر الشخص بنفسه هو أجدى طرق المعرفة بهذه النواحي . لهذا أرشد الرسول ﷺ اليه ورغب فيه . فقد روى أن الغيرة بن شعبة خطب امرأة . فقال له النبي ﷺ : « أنظرت اليها ؟ » . قال : « لا » فقال عليه الصلاة والسلام : « انظر اليها . فإنه أحرى أن يُؤَدَمَ بينكما » أى أجدى أن تدوم بينكما المودة والألفة .

وروى الإمام أحمد في مسنده أن رسول الله ﷺ قال : « اذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح أن ينظر منها اذا كان إنما ينظر اليها لخطبة وان كانت لا تعلم » (١) .

## شروط نظر الخاطب الى المخطوبة

ولكن هل من حق أى شخص أن ينظر الى المرأة عملا بتلك الاباحة أم أن الاباحة مقيدة بشروط ؟

الجواب : أن النظر الى المخطوبة أبيض للخطاب لتحقيق أغراض محددة ، وبالتالي فانه يتقيد بشروط حتى تتحقق أهدافه ، وهى :

أ - أن تكون المرأة ممن يحل للخطاب خطبتها ، فلا ينظر الخطاب مثلا الى زوجة غيره لأنها لا تحل له ، كما لا ينظر الى مخطوبة غيره لأنه يُكْرَهُ منه أن يتقدم لخطبتها .

ب - أن يقصد الخطاب خطبة هذه المرأة بقصد الزواج منها مستقبلا .

ج - ألا يقصد الخطاب اللذة من النظر . وإنما يقصد التعرف على المخطوبة

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٨

والاستقرار على رأى فى الزواج بها فيحقق بذلك أهداف السنة النبوية من استحباب النظر الى المخطوبة .

## مواضع النظر الى المخطوبة

نهى الله عز وجل النساء عن أن يدين زينتهن كقاعدة عامة ، فقال تعالى : ﴿ وَلَا يَدِينُ زِينَتَهُنَّ ﴾ ثم استثنى - جلت حكمته - ما ظهر من زينة المرأة فأجاز لها أن تبديه . وقد اختلفت نظرة الفقهاء فيما يباح النظر اليه من المخطوبة ، فذهب أكثرهم الى أن ما يباح منها للنظر انما هو الوجه والكفان . وزاد بعضهم القدمين ؛ فان الأصل تحريم النظر من الرجل للأجنبية . وقد استثنى الشارع من هذا الأصل النظر الى المخطوبة للحاجة وهى تندفع برؤية الوجه والكفين ، فان الوجه يدل على الجمال والقدمين والكفين تتم عن الجسم وخصوصية البدن ، فيبقى ما وراء ذلك على أصل المنع .

ومن الفقهاء من قال باباحة النظر الى ما يظهر منها غالبا ، كالرقبة والذراعين والساقين وهذا رأى الامام أحمد (١) ، لأن النبى ﷺ لما أذن فى النظر الى المخطوبة من غير علمها ، عُلِمَ من ذلك أنه أذن فى النظر الى ما يظهر منها عادة . وهذا أقرب لمفهوم بعض الصحابة رضى الله عنهم اذ ارتضوا رؤية ما يظهر من المرأة عادة عند خطبتها ، ومن ذلك قصة جابر بن عبد الله مع مخطوبته ، فقد روى عنه عن النبى ﷺ أنه قال : « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل » قال - أى جابر - فخطبت جارية فكنت أُنْجَبُ لها حتى رأيت منها مادعانى الى نكاحها ، فتزوجتها (٢) . فجابر بن عبد الله وهو الصحابى المعروف أراد أن ينظر من مخطوبته ما يظهر منها فى العادة زائدا على الوجه والكفين . اذ لو كان يريد ما كان فى حاجة الى هذا التحايل الذى حدث منه .

ولكن هل اباحة النظر الى المخطوبة مقيدة بعلمها أو بعلم وليها ؟ . الى ذلك الرأى ذهب المالكية ؛ فقد رأوا فى جواز النظر الى المخطوبة أن يكون بعلم منها أو من

(١) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج ٧ ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) متقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٨ .

وليها . وعللوا رأيهم بأن ذلك مدعاة لأن تصلح من شأنها وتنبأ له ، كى لا يراها الخاطب وهى فى حالة لا ترضاه .

والى عكس هذا ذهب الشافعية . فقد استحسنوا أن يكون النظر اليها دون علم منها ومن ذويها (١) اكتفاء باذن الشارع فى النظر ، وأن يكون هذا قبل عرض الخطبة حتى يراها الخاطب وهى فى حالتها الطبيعية ، ولا يكون فى الإعراض عنها ان لم تلق قبولا عنده اىذاء لها ، ولا احراج لأسرتها . ورأوا أن هذا هو ما يشير اليه حديث النظر الى المخطوبة فى بعض رواياته: « اذالقى الله فى قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها » . ولا يخفى ما فى هذا الاستحسان من اللياقة والخلق الكريم مما يحفظ على المرأة وأسرته كرامتهم .

ومما تجدر ملاحظته هنا أن الفقهاء قد اشترطوا لرؤية المخطوبة ألا تكون فى خلوة بها ؛ فإن الشريعة قد نهت عن اختلاء الرجل بالأجنبية عنه ، سدا للذريعة الفساد بما ينفثه الشيطان بينهما من سموم المعصية .

ولقد جاء النهى عن ذلك صريحا فيما صح عن رسول الله ﷺ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فان ثالثهما الشيطان » (٢) .

وبناء على ذلك النهى الوارد من الرسول ﷺ فإنه لا يحل اختلاط الرجل بالمخطوبة على انفراد دون أن يكون معهما محرم منها كأبيها أو أخيها حتى لا يكون للشيطان بينهما مكان ، خصوصا أن الخطبة كما عرفنا مجرد مقدمة ووسيلة للزواج ، ومهما تمت لا تعدو أن تكون مجرد وعد واتفاق من الطرفين على انشاء عقد الزواج فى المستقبل . وعلى ذلك فالمخطوبة تظل - أثناء الخطبة - أجنبية عنه لا يحل له منها ما يحل للرجل من زوجته من المعاشرة والخلوة .

وعلى ذلك فنحن نرفض ما جد فى بعض الأوساط الإسلامية من ترك الحرية للمخطوبين يجتمعان حيثما شاءا ، وفى أى مكان أرادا ، وإزالة الحجب من بينهما بحجة تعرف كل منهما على الآخر تعرفا تاما ؛ فذلك فضلا عن كونه لا يوصل الى هذا الغرض المزعوم لأن اللقاء مع المخطوبة لا يمكن أن يكشف عن كل طباعها ، لأن الطباع لا تظهر الا بالعشرة الطويلة وفى المواقف المختلفة ، ولهذا لن يكشف اللقاء مع

(١) تراجع الشرح الكبير مع حاشية الدسوق ج ٢ ص ٢١٥ ، مضى المحتاج ج ٣ ص ١٢٨ .

(٢) متقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٩ .

المخطوبة في خلوة شيئاً كثيراً عن اللقاء معها في غير خلوة فإن في الخلوة تعريضاً لسمعة الفتاة للخطر وسوء الظن . والنزهة خارج البيت لا تكون دائماً وسط حشد من الناس فلا نأمن العاقبة ، فإن الشيطان يجد مكاناً بينهما فيلعب دوره من الاستهواء والاغراء ممهداً هذا السبيل ومُزَيِّتاً لهما بأنهما سوف يكونان زوجين . وفي الغالب ما يكون الإعراض بعد ذلك . وحيثذ يكون الندم .

ومن هنا يجب أن يستشعر كل من الخاطب والمخطوبة أن هناك حواجز لازالت بينهما ، وأنه لا ينبغي أن يعطى أحدهما الآخر مالا يملكه الا بعد الزواج .

وإذا كانت الخلوة بالمخطوبة محرمة في الإسلام ، فمن باب أولى اللبس والعناق والتقبيل والمعاشرة ، فهذه كلها محرمة بين الخاطب والمخطوبة . ولا تجوز بين ذكر وأنثى الا اذا تم الزواج بينهما . ويمكن لكل من الخاطب والمخطوبة أن يسلم على الآخر بتحية الإسلام وهي « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » ، ولا حاجة بعد ذلك الى أن يصافح أحدهما الآخر .

هذا هو موقف الشريعة الإسلامية من الخطبة . وهو كما نرى موقف وسط لا افراط فيه ولا تفريط ، راعت فيه الشريعة مصلحة المخطوبين على السواء فلم تمنع الرؤية كلية ، ولا هى أباحت الخلوة بالمخطوبة ؛ بل أثبتت لهما حق النظر ، ورؤية كل منهما للآخر ولا بأس في جلوس الخاطب الى مخطوبته والتحدث معها حتى يطمنن الى حديثها ، ويقف على عقليتها ومدى ثقافتها وخبرتها بالحياة ان أراد الوقوف على هذا على أن يكون كل ذلك في غير خلوة ؛ بل مع محرم من محارمها صيانة لعرضها وحفظاً لشرفها .







## الفصل الرابع

### الكفاءة

﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾

سورة الزخرف : آية ٣٢



# الكفاءة

إذا كانت الأسرة دعامة الأمة فإن الزواج عماد الأسرة ؛ به تنشأ وتتكون ، وفي ظله تحبو وتتطور ، ومن غذائه الروحي والمادى تنمو وتهذب ، ومن دوحته الباسقة تتفتح براعم سلالة جديدة من البنين والبنات ، ومن هذه البراعم الناشئة تتفرع أواصر القرابة والرحم ، وتمتد هنا وهناك لتظلل برواقها مجتمعا فسيح الجوانب متشابك المصالح (١) .

ومن هنا تبدو أهمية الزواج في الأسرة ، كما تبدو أهمية الأسرة للمجتمعات والأمم . اننا إذ نقرأ قول الله تعالى :

﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ، ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون ، وبنعمة الله هم يكفرون ﴾ (٢) نجد أنه سبحانه جعل الزوجية في ذاتها نعمة ، والزوجية هي صلاحية الأفراد من الناس عن طريق الذكورة والأنوثة للمزاوجة والالتقاء في علاقة بينهما .

كما جعل ما يخرج عن الزوجية من البنين والحفدة نعمة أخرى ، وهي نعمة مشتركة بين الرجل والمرأة .

وأخيرا جعل الرزق منه سبحانه وتعالى للأزواج : نساء ورجالا معا من الطيبات نعمة ثالثة (٣) .

---

(١) انظر منهج السنة في الزواج للدكتور الأحمدي أبو النور ص : ٣٠ ، ٣١

(٢) سورة النحل / آية ٧٢ .

(٣) انظر الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ، مشكلات الأسرة والتكافل للدكتور محمد البهي وروح الدين الاسلامي لعفيف طيارة .

﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ (١) .

فهذه الآية تنبه الرجل والمرأة الى أن من أعظم دلائل قدرة الله وآيات كرمه أن خلق للرجل زوجة من جنسه ليسكن إليها . والسكون النفسى المذكور فى الآية هو تعبير بليغ عن شعور الشوق والحب الذى يشعر به كل منهما نحو الآخر والذى يزول به أعظم اضطراب فطرى فى القلب والعقل ، والذى لا ترتاح النفس وتطمئن فى سريرتها بدون .

ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى فى تصوير هذه العلاقة :

﴿ هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾ (٢) .

فهذه الآية الكريمة شبت كلا من الزوجين باللباس لأن كلا منهما يستر الآخر ويحميه ؛ فحاجة كل منهما إلى صاحبه كحاجته إلى اللبس . فان يكن اللبس لستر معائب الجسم ولحفظة من عاديات الأذى وللتجمل والزينة . فكل من الزوجين لصاحبه كذلك : يحفظ عليه شرفه ، ويصون عرضه ، ويوفر له راحته . وبذلك يحدد القرآن الكريم فى مجمل آياته أن الهدف الأسمى من عقد الزواج هو السكنى . والسكنى بمعنى الاستقرار والاطمئنان فى الحياة . وهى لا تتم إلا إذا توافرت عناصر الانسجام والاتلاف بين الزوجين بتشريع ضمانات تحمى هذا الاستقرار وتساعد على استمراره والحفاظة عليه . ولكى نتجنب الكثير من المشكلات التى تعترض الملازمة والتوافق بين طبيعتي الزوجين ووظيفة كل منهما فى مستقبل العلاقة الزوجية والحياة المشتركة بينهما شرعت الكفاءة فى عقد الزواج .

## الكفاءة فى اللغة

كفى الشيء يكفى كفاية فهو كاف : إذا حصل به الاستغناء عن غيره . واكتفيت بالشيء : استغنيت به أو قنعت به ، وكل ما ساوى شيئاً حتى صار مثله فهو مكافئ له . والمكافأة بين الناس من هذا : والمسلمون ( تتكافأ دماؤهم ) أى

(١) سورة الروم / آية ٢١

(٢) سورة البقرة / آية ١٨٧ .

تساوى فى الدين والقصاص ، ومنه الكفىء بالهمزة على فعيل والكفوء على فعول والكفاء : مثل قفل كلها بمعنى المماثل (١) .

## الكفاءة فى اصطلاح الفقهاء

هى أن يساوى الزوج زَوْجَتَهُ فى أمور مخصوصة بحيث لا تكون الزوجة ولا أولياؤها عرضة للتعبير بهذه المصاهرة حسب العرف (٢) .

أو هى المساواة فى أمور اجتماعية تساعد على التقارب والاستقرار بين الزوجين ويعتبر الإخلال بها مفسدا للحياة الزوجية (٣) .

ولا بد قبل الحديث عن مذاهب الفقهاء فى اشتراط الكفاءة فى عقد الزواج أن نقدم بين يدى البحث ما ندفع به دعوى المغرضين الذين يريدون اظهار الاسلام بأنه يدعو إلى الطائفية ، ويقوم على أساس من المادية والعصبية فنقول :

أولا : التشريع الاسلامى لا يعرف نظام الطبقات ، ولا يقوم على أساس الفوارق بين من يتمون إليه . فالناس سواسية كأسنان المشط ، ولا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى . والله سبحانه وتعالى يقول فى محكم آياته :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (٤) .

فالتقوى هى مقياس الناس عند الله ، وما وراء ذلك فدنيا الناس ، والدنيا لا تزن عند الله جناح بعوضة .

والإسلام الذى لا ينظر إلى صاحب الغنى لغناه ، ولا إلى صاحب الجاه لماله من جاه ، سَوَّى فى الحقوق والواجبات العامة بين الغنى والفقر ، والعظيم والحقير والسوقة والأمير ؛ بل وأعطى الذمى غير المسلم ما أعطى المسلمين من حقوق ، وأوجب عليه ما أوجب عليهم ، له ما لهم وعليه ما عليهم .

(١) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى . للعلم أحمد بن على المقرئ . ٢ ص ١٩٨ باب الكاف مع الفاء .

(٢) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لركى الدين شعباو ص : ٢٢٤ .

(٣) الأحوال الشخصية لأبى زهرة ص : ١٤٣ .

(٤) سورة الحجرات / آية ١٣ .

ولكن ليس معنى ذلك أن الناس لا بد أن يكونوا على درجة سواء من الغنى والجاه والعلم . فذلك معاندة لناموس الكون وخروج على قانون الحياة . فالتفاوت بين الناس في حظوظ الدنيا أمر لا بد منه حتى يستقر الكون وتنظم حركة العالم . والا فمن يقوم بصغائر الأعمال إن كان الناس جميعا في درجة واحدة ؟

والله الذى خلق العالم وأبدعه ونظم التعاون بين أفرادهِ صرح بأنه فاضل في متع الحياة ونعيمها فقال : ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ﴾ (١) . وصرح بأنه فاضل بين الرسل ، ولا عيب ولا نقص . فقال :

﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ، ورفع بعضهم درجات ﴾ (٢) ويُنَّ وهو الحكيم الخبير أن التفاضل سنة الكون وطبيعة الحياة فقال :

﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ، ورحمة ربك خير مما يجمعون ﴾ (٣) .

ثانيا : إن الكفاءة بين الزوجين ليست أمرا مجمعا عليه بين الفقهاء ، بل منهم من لا يقول بها ، ولا يراها شرطا في الزواج مادام المسلمون في نظر الإسلام سواسية ومن هؤلاء أبو الحسن الكرخي ، وأبو بكر الجصاص .

ويرى مالك ، وهو قول للإمام أحمد (٤) أن الكفاءة لا تشترط الا في التدين والتقوى وما سوى ذلك فهدر في نظر الإسلام ، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول :

« إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » (٥) .

(١) سورة النحل / آية ٧١ .

(٢) سورة البقرة / آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الزخرف / آية ٣٢ .

(٤) أنظر : المغنى والشرح الكبير لموفق الدين بن قدامة ج ٧ ص : ٣٧١ ، ٣٧٤ .

(٥) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني ج ٦ ص : ١٧٣ .

ومن الفقهاء من اشترط الكفاءة في الزواج ، وجعلها في أمور وراء الإسلام والتدين كالنسب والمال والحرفة . ولم يقل إن الكفاءة حق الله فلا بد منه ؛ وإنما قال هي حق الزوجة والأولياء على سبيل التخيير ، فإن أسقطوا حقهم ورضوا بغير الكفاءة فلا بأس ، وإن تمسكوا بحقهم في الكفاءة لمصلحة يقدرونها فلا بأس (١) .

والحق أن من يعطى الزوجة وأولياءها الحق في التمسك بالكفاءة والمساواة في النسب والمال وما وراء ذلك ينظر إلى غاية سامية وهدف مرموق ، وذلك أن عقدة النكاح تتم على أساس الارتباط الدائم ؛ فلا بد للزيجة الصالحة من التوافق في الطبع ، والتلاؤم في الوضع ، والتشابه في المركز الاجتماعي ، والتقارب في المستوى الثقافي حتى نضمن للزوجين حياة مستقرة هادئة يسودها الود والإخلاص ويكون قوامها الاحترام والتقدير . أما إن كان الزوج دون الزوجة حالا ، وأقل منها نسبا وأدنى ثقافة وعلماً فهيات أن يكون هناك وئام وانسجام ، وهيات أن يمضي يوم دون شقاق وخصام ، وهيات أن يرفع الرجل أمام المرأة رأساً أو يظهر - وهو القوام عليها - حميةً وبأساً ، وبذلك تسوء الحال ، ويكون أمر الزوجية حتماً إلى الزوال .

### آراء الفقهاء في اشتراط الكفاءة في عقد الزواج

اختلف الفقهاء في اشتراط الكفاءة في الزواج إلى رأيين : فذهب بعض الفقهاء إلى أن الكفاءة ليست شرطاً أصلاً ، فيصح الزواج ويكون لازماً سواء أكان الزوج كفواً للزوجة أو لم يكن كفواً لها . وهو رواية لأحمد ، وقول لعمر وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمر وحمام بن أبي سلمة وابن سيرين (٢) .

وذهب جمهور الفقهاء ومنهم أئمة الحنفية والشافعية والمالكية ورواية عن أحمد إلى أن الكفاءة شرط لصحة النكاح . وقال أحمد في الرجل يشرب الشراب ما هو بكفء لها ويُفَرَّقُ بينهما ، وقال : إذا تزوج المولى العربية فَرَّقَ بينهما (٣) .

### أدلة القائلين بعدم اشتراط الكفاءة :

استدل القائلون بعدم اشتراط الكفاءة بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول :

(١) أنظر : الأحوال الشخصية للدكتور محمد حسين الذهبي ص : ١١٥ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧١ .

(٣) نفس المصدر ص ٣٧١ ، الأحوال الشخصية لركى الدين شعبان ص ٢٢٤ .

## أولا : الكتاب :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (١) . فالله سبحانه قد جعل مقياس المفاضلة وميزان التكريم بين الناس بالتقوى ، وعلى ذلك فالمسلمون جميعا أكفاء للمسلمات .

## ثانيا : الأدلة من السنة :

١ - ان النبي ﷺ قال : « الناس سواسية كأسنان المشط . لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » .

٢ - ما روى من أن أبا طيبة - وهو حجام - خطب إلى بنى بياضة فأبوا أن يزوجه فقال رسول الله ﷺ : « أنكحوا أبا طيبة إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » .

٣ - وما روى من أن بلالا - رضى الله عنه - خطب إلى قوم من الأنصار فأبوا أن يزوجه فقال رسول الله ﷺ : « قل لهم إن رسول الله يأمركم أن تزوجوا ، فلو كانت معتبرة ما أمرهم أن يزوجه » .

٤ - وما روى عن عائشة - رضى الله عنها - من أنها قالت إن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة تبنى سالما وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة - وهو مولى لامرأة من الأنصار - وأمر النبي ﷺ فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاها فنكحها بأمره - متفق عليه .

وزوج زيد بن حارثة ابنة عمته زينب بنت الحسن الأسدية (٢) .

فهذه الأحاديث والآثار متضاربة على عدم اعتبار الكفاءة في عقد النكاح (٣) .

---

(١) سورة الحجرات / آية ١٣ .

(٢) تراجع : عمدة القارى شرح صحيح البخارى للبدر العيى ج ٢٠ ص ٨٤ وما بعدها ونيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ١٧٣ وما بعدها .

(٣) أنظر : أحكام الزواج والطلاق لأبى العيين بدران ص ١٣٣ ، أحكام الأحوال الشخصية لزكى الدين شعبان ص ٢٢٤ .



### ثالثا : استدلالهم بالمعقول :

قياسهم الكفاءة على الجنايات فقالوا : ان الكفاءة لو كانت معتبرة في الشرع لكانت الجنايات أولى باعتبارها ، لأنه يلزم فيها - الجنايات - الاحتياط أكثر مما يلزم في غيرها ؛ ولكنها لا تعتبر فيها ، ولذلك يقتل الشريف بالوضيع والعالم بالجاهل ، فلا تكون معتبرة في الزواج بالطريقة الأولى .

### أدلة القائلين باعتبار الكفاءة :

استدل المعتبرون لها بأدلة من الكتاب والسنة ، والمعقول :

### أولا : الكتاب :

١ - قوله تعالى : ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (١) .

٢ - قوله جل شأنه : ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ (٢) .

٣ - قوله سبحانه : ﴿ شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم ﴾ (٣) .

٤ - قوله تعالى : ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ﴾ (٤) .

٥ - وقوله : ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ﴾ (٥) .

قالوا : هذه الأدلة مجتمعة تدل على أن الناس ليسوا على درجة واحدة في العلم والرزق والدرجة ، بل ان التفاوت بينهم في حظوظ الدنيا ومراتبها أمر لا بد منه حتي يستقر الكون وتنتظم حركة العالم .

(١) سورة الزمر / آية ٩ .

(٢) سورة المجادلة / آية ١١ .

(٣) سورة آل عمران / آية ١٨ .

(٤) سورة النحل / آية ٧١ .

(٥) سورة الزخرف / آية ٣٢ .

## ثانيا : الأدلة من السنة :

١ - ما روى عن بريدة - رضى الله عنه - أنه جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « يارسول الله ان أبى يزوجنى ابن أخيه ليرفع لى خسيسته » . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر إليها . فقالت : « قد اخترت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس الى الآباء من ذلك الأمر شيء » (١) .

٢ - ما رواه جابر أن النبى ﷺ قال : « لا يُزَوَّجُ النساء إلا الأولياء ، ولا يُزَوَّجْنَ إلا من الأكفاء » (٢) .

٣ - وكان ﷺ يقول : « احمِلوا النساء على أهوائهن » . يعنى زوجوا المرأة بمن تحب إذا كان كفوا لها .

٤ - وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء ، وانكحوا اليهن » .

٥ - وحكى فى الشفاء عن النبى ﷺ أنه قال : « ان هذا النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته » (٣) .

٦ - قوله ﷺ : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه . إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير » (٤) .

٧ - وكان عمر يقول : « لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » . ورفّع إليه - رضى الله عنه - أن امرأة زوّجها أهلها بشيخ وكانت شابة فقتلته فقال : « أيها الناس . اتقوا الله ولينكح الرجل شَبَهَهُ من النساء ، والمرأة شَبَهَهَا من الرجال » . وكان جبير بن نفير - رضى الله عنه - يقول : « لا تنكحوا من بنى فلان ، انكحوا من بنى فلان وبنى فلان ، وان بنى فلان

(١) كشف الغمة عن جميع الأمة للشمراني ج ٢ ص ٨٠

(٢) إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى للقسطلاني ج ٨ ص ١٩

(٣) البحر الزخار الجامع لمناهج علماء الأمصار لاحمد بن يحيى بن المرتضى ج ٤ ص ٤٨

(٤) كشف الغمة عن جميع الأمة للشمراني ج ٢ ص ٨٠

حصنوا فحصنت فروج نسائهم ، وان بنى فلان وهوا<sup>(١)</sup> فوهت نساؤهم . فحصنوا الفروج ﴿٢﴾ .

قالوا : فهذه الأحاديث والآثار متضاربة على اعتبار الكفاءة في النكاح سواء أكانت في الدين أم الحسب أم الخلق . لأن النكاح يُعَقَّدُ للعمر ويشتمل على أغراض ومقاصد كالإنجاب والصحة والألفة وتأسيس القربات ولا ينتظم ذلك عادة إلا بين الأكفاء . والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وهو الذى خلق من الماء (٣) بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا ﴾ (٤) . والمراد من سياق هذه الآية أن النسب والصهر مما يتعلق به حكم الكفاءة (٥) .

### ثالثا : المعقول :

إن الزواج يراد لمصالح عديدة . ولا تنتظم هذه المصالح الا إذا كان هناك تقارب بين الزوجين يُمكنُ من توثيق الصلات وربط عرى المودة بينهما . ولا يتم ذلك إذا كانت الهوة بينهما عميقة في الأخلاق والصفات التى يُمتَدِّحُ الناس بها أو يُعَيَّرُونَ . والزواج بحكم الشرع وحكم العرف له السلطان الأقوى في شؤون الزوجية . فإذا لم يكن مساويا لزوجته أو أعلى منها في المنزلة استنكفت أن يكون له هذا السلطان وهذه القوامة ، ولم يكن منها محل تقدير ولا اعتبار ، وكذلك الأولياء يأنفون من مصاهرة من لا يناسبهم في دينهم وجاههم ونسبهم ويُعَيَّرُونَ بذلك . فإذا لم تشترط الكفاءة اختلت روابط المصاهرة أو ضعفت ، ولم تثمر ثمراتها المقصودة منها .

أما ما استدل به أصحاب الرأى الأول فلا حجة لهم فيه . فحديث « الناس سواسية كأسنان المشط » معناه أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات ، وفي كل ما يرجع الى النظام العام . وكذلك الآية : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ المراد بها في حكم الآخرة . وكلامنا في الدنيا ؛ فانهم لا يتفاضلون

(١) الوهى : المكروه

(٢) كشف الغمة عن جميع الأمة للشمراني ج ٢ ص ٨١

(٣) الماء : النطفة

(٤) سورة الفرقان / آية ٥٤

(٥) ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى للقسطلاني ج ٨ ص ٢٠

إلا بالتقوى فى الآخرة ومراعاة هذه الحقوق والواجبات . أما فيما عدا هذه الأمور من الصفات الشخصية فلا شك أن الناس يتفاوتون فيها . ولا يوجد عاقل يسوى بين العلماء وذوى الثقافات والآداب العالية وبين غيرهم من الجهال وأهل السوء وأصحاب الحرف الدنيئة .

وأما رواية أبى طيبة وبلال فالأمر محمول فىهما على الندب ومع هذا ففيهما دليل على اعتبار الكفاءة فى الدين .

وأما قياسهم الزواج على مسائل الجنائيات والقصاص فهو قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ؛ والقياس الشرعى لا بد فيه من تساوى الأصل مع الفرع . ذلك أن القصاص إنما شرع لمصلحة الحياة ، فلو اعتبرت الكفاءة فيه لأدى ذلك إلى ضياع هذه المصلحة واختل نظام الحياة ، فإن صاحب الجاه أو النسب يقتل من لا يكافئه فى ذلك ثم يخلص من القصاص لانعدام التكافؤ بينه وبين المجنى عليه . أما الزواج فانه شرع لتحقيق المصالح بين الزوجين من دوام العشرة مع المودة والألفة بينهما ، وهذه المصالح لا تتحقق إلا بالكفاءة فى الزواج .

ولا يقال : ان القول باشتراط الكفاءة يناهى المساواة بين الناس التى يدعو إليها الإسلام ؛ لأن المساواة التى تعد مبدأ من أهم المبادئ الإسلامية إنما هى المساواة فى الحقوق والواجبات والمسؤوليات ، لا فى الاعتبارات الشخصية التى تقوم على عرف الناس وعاداتهم . والقرآن الكريم ينص فى بعض آياته على أن الله فضل بعض الناس على بعض : فضل بعضهم على بعض فى الرزق ، وفضل بعضهم على بعض فى التكريم . ولا يزال الناس مختلفين فى مكاناتهم الاجتماعية ومراكزهم الأدبية وهو مقتضى الفطرة الإلهية التى فطر الناس عليها . ولا يمكن لشرعة من الشرائع أن تتجاهل الفطرة الطبيعية وأعراف الناس وعاداتهم التى لا تضر بالنظام الاجتماعى ولا تخالف مبادئ الدين .

والذى نراه فى هذا الموضوع أن الفقهاء الذين اشتراطوا الكفاءة فى الزواج لم يفكر أحد منهم بأفضلية فرد على فرد ، أو طبقة على طبقة ، وإلا كانوا يخالفون ما جاء به القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ إِن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ (١) ؛ إنما حرص هؤلاء الفقهاء على أمر واحد وهو أن يضمّنوا للحياة الزوجية عنصر التأيد

(١) سورة الحجرات / آية ١٣

والدوام والاستقرار . فكل ما يساعد على ذلك من استقرار وانسجام دعوا إليه ، وكل ما يؤدي الى التفرقة والشقاق وحصول الضرر بين الزوجين تَقَرُّوا منه .

والكفاءة من هذا النوع ؛ فننصها أمور اجتماعية تقارب بين الزوجين وتعمل دون افتراقهما ، لأن التفاوت وعدم الانسجام بين الزوجين لا بد وأن تظهر آثاره فيحصل الطلاق أبغض الحلال الى الله . فاذا كانت الفتاة غنية والزوج فقيرا فهو غير كفء لها ، لأنها أفضل منه - فقد يكون الفقراء أقرب الى الله من الأغنياء - ولكن الموضوع حياة زوجية يجب أن يُضْمَنَ لها البقاء والاستقرار .

وكذلك الرجل الأمي الجاهل - في عصرنا الحاضر - غير كفء للفتاة المتعلمة المثقفة ، والرجل الهرم غير كفء للشابة ، وهكذا .

لذا نرجح الرأي القائل باعتبار الكفاءة في النكاح لقوة أدلته ومعقوليتها وموافقها للعرف والعادة ولنظام الحياة .

### الأموال التي تعتبر في الكفاءة

الكفاءة بين الزوجين - عند القائلين باعتبارها - لا تعتبر في جميع الأمور ، وإنما في أمور مخصوصة . وقد اختلف هؤلاء الفقهاء في هذه الأمور اختلافا كبيرا . فالحنفية هم أكثر المذاهب توسعا في هذه الأمور ، ولا سيما أن إمامهم أبا حنيفة قد أطلق الحرية للمرأة في الزواج ، فلذا احتاط للولي بالتوسع في معنى الكفاءة والتشدد في اشتراطها لكيلا تسمى المرأة في الزواج اليه . فاعتبروا الكفاءة في ستة أمور هي : النسب ، الاسلام ، الحرية ، الديانة ، والمال ، والحرفة .

ولقد قارب المذهب الشافعي المذهب الحنفي ، ولكنه زاد عليه بعض الأمور ونقص بعضها ، وشدد في بعضها بما لم يشدد الحنفية . فزاد السلامة من العيوب ولم يذكر الكفاءة في المال ، وذكر الكفاءة في النسب والاسلام والتدين وسماها الكفاءة في الفقه . واعتبر الكفاءة في الحرفة وفي الحرية وشدد فيها .

ومذهب مالك لم يعتبر الكفاءة في النسب ، ولا في الصناعة ، ولا في المال أو الغنى ؛ إنما الكفاءة في التدين والتقوى والسلامة من العيوب . بأن يكون الرجل سليما من العيوب الجسمية المستحكمة التي لا تمكن المعاشرة معها إلا بضرر .

والمذهب الحنبلي فيه روايتان عن أحمد : إحداهما أنه كالمذهب الشافعي ما عدا السلامة من العيوب في الجملة ، والثانية أنه لا كفاءة فيه إلا في التقوى والنسب (١) .

(١) تراجع : الغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٣٧٤ وما بعدها . والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ١٤٨ وما بعدها . وسبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ١٢٧ .

وعند الشيعة (١) المعتبر في الكفاءة المُمَاثَلَةُ في الحسب والدين لقوله ﷺ  
« العرب بعضهم أكفاء بعض حتى بحى ، و قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل إلا الحائك  
والحجام » . وزاد بعضهم المال .

ولنتكلم عن هذه الأمور - من حيث الاعتبار - تفصيلا :

### أولا : الإسلام :

ليس المقصود به هنا إسلام الزوج بالنسبة للزوجة المسلمة لأن إسلام الزوج  
شرط لانعقاد الزواج بالمسلمة (٢) . وإنما المقصود إسلام الأصول ؛ فمن كان أبوه  
غير مسلم وهو مسلم لا يكون كفوا للمسلمة التى يكون أبوها مسلما ، ومن كان  
أبوه وجده مسلمين يكون كفوا لمن لها أب وأجداد مسلمون وهكذا .

### ثانيا : الديانة :

المراد بها الصلاح والاستقامة ، وهى معتبرة في العرب والعجم . فإذا كانت  
المرأة من بنات الأتقياء الصالحين ، وكانت هى على مثل حالهم لم يكن الفاسق كفوا  
لها ؛ لأنهم لتقواهم وصلاحهم يرون مصاهرة الفاسق عارا لهم . فإذا تزوجت بفاسق  
كان للولى حق الاعتراض وطلب التفريق . فإن كانت المرأة غير مستقيمة وأهلها من  
ذوى الصلاح والتقوى ، أو كانت هى من أهل الاستقامة ولم يكن أهلها كذلك فهل  
يكون الفاسق كفوا لها ؟ اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة .

والظاهر أن الفاسق لا يكون كفوا للمرأة في كل من هاتين الحالتين لأن المرأة  
المستقيمة تُعَيَّرُ بفسق الرجل أكثر مما تعير بِضِعَةِ نسبه ، وكذلك الأولياء الأتقياء  
يرون في مصاهرة الفاسق لهم عارا أو منقصة أكثر مما يرون في ضعة نسبه .

(١) انظر : البحر الزخار الجامع لعلماء الأمصار لأحمد بن يحيى بن المرتضى ج ٤ ص ٤٨ ، ٤٩

(٢) شروط الانعقاد : هى الشروط التى ترجع إلى ركن من أركان العقد وتحققها يكون العقد منعقدا  
وبتخلف واحد منها يكون باطلا ، ومن شروط الانعقاد أن يكون الزوج مسلما إذا كانت الزوجة  
مسلمة ، ولا يشترط إسلام الزوجة إذا كان الزوج مسلما بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ  
مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ .. ﴾ .

سورة المائدة / آية ٥

والمراد بالفاسق<sup>(١)</sup> الذى لا يكون كفؤاً للمرأة المستقيمة الفاسق المجاهر بالفسق كالذى يتناول المسكر فى المجتمعات ، أو يذهب إلى أماكن النساء وأندية القمار علناً ، أو يجاهر بأنه يفعل ذلك ، ومن هؤلاء الذين يتركون الصلاة أو الصيام ويعلنون أنهم لا يصلون لا يصومون .

والدليل على اعتبار الدين قوله تعالى : ﴿ أَقْمَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ولأن الفاسق مردول ، مردود الشهادة والرواية - عند أكثر الفقهاء<sup>(٣)</sup> غير مأمون على النفس والمال ، مسلوب الولاية ، ناقص عند الله وعند خلقه ، قليل الحظ فى الدنيا والآخرة فلا يجوز أن يكون كفؤاً للضعيفة ولا مساوياً لها ؛ لكن يكون مثله<sup>(٤)</sup> .

### ثالثاً : الحرية :

الرقيق لا يكون كفؤاً للحرية ، والعتيق لا يكون كفؤاً لحرية الأصل ، ومن له أب فى الحرية لا يكون كفؤاً لمن لها أب وجد فى الحرية ، ومن له أب وجد فى الحرية ، كفؤ لمن لها أب وأجداد فى الحرية تمام النسب بالأب والجد .

والحكمة فى اعتبار الكفاءة فى الحرية أن الرق يجلب عارا أكثر مما تجلبه ضعة النسب ، والأحرار يعيرون بمصاهرة الأرقاء والعتقاء كما يعيرون بمصاهرة من دونهم فى النسب والحسب .

والدليل على اعتبار الحرية : ما روى من أن النبى ﷺ خَيْرَ بُرَيْرَةٍ حِينَ عَتَقْتَ تَحْتَ عَبْدٍ ، وقال لها : « لو راجعته » . قالت : « يا رسول الله أتأمرنى ؟ قال :

---

(١) اختلف الفقهاء فى معنى الفسق وحدوده .. فمنهم من توسع فيه فقال : الفاسق هو العاصى لأوامر الله المبذر لماله فيشمل السفه ، ومنهم من خص الفسق بالمصيان فى الدين فقط وهم جمهور الفقهاء ، ومنهم من أوجب الحجر عليه ، ومنهم من لم يوجبه .

(٢) سورة السجدة / آية ١٨ .

(٣) ذهب إلى هذا الرأى المالكية والشافعية والحنابلة ، لأنه غير أهل للكرامة فى نفسه فلا يكون أهلاً لتكريم غيره بل هو أهل للاهانة . وذهب الحنفية إلى أن شهادته معتبرة لأن شرط العدالة لا يعتبر فى الشهود ولأن الفاسق يصلح لأن ينشئ عقده بنفسه ويصلح لأن يكون وكيلاً لغيره فس باب أول . يصلح لأن يشهد على العقد لأن إنشاء العقد ركن والشهادة شرط .

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧٤ .

« إنما أنا شفيع » . قالت : « فلا حاجة لى فيه » . - رواه البخارى . فاذا ثبت الخيار بالحرية الظاهرية فبالحرية المقارنة أولى ؛ لأن نقص الرق كبير وضرره بين ، فإن العبد يكون مشغولا عن امرأته بحقوق سيده ، ولا يتفق نفقة الموسرين ، ولا يتفق على ولده ، وهو كالمعدوم بالنسبة لنفسه (١) . ولا اعتبار لهذا الأمر فى عصرنا الحالى لانقراض نظام الرق .

#### رابعاً : النسب ، أو الحسب ، أو المنصب :

والحسب فى الأصل الشرف بالآباء والأقارب ؛ مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عُدُّوا مناقبهم ومآثر آبائهم ، وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره (٢) . وهو صلة الانسان بمن يتنمى إليه من الآباء والأجداد ؛ فاذا كانت الزوجة يتصل نسبها بأصل معلوم فلا يكافئها إلا من كان مماثلاً لها فى هذه الصلة ، لأن الناس يأنفون من مصاهرة من دونهم فى النسب ويعيرون بذلك .

والدليل على اعتبار النسب فى الكفاءة قول عمر : « لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » . قيل وما الأكفاء ؟ قال : فى الأحساب (٣) .

#### خامساً : المال :

والمراد بالكفاءة فيه . أن يكون الزوج قادراً على المهر والنفقة ؛ لأن من لا يقدر على مهر امرأته ونفقتها لا يكون كفوًّا لها ؛ إذ المهر حكم من أحكام العقد ، والنفقة تندفع بها حاجتها وهى إليها أحوج منها إلى نسب الزوج . واعتبرت الكفاءة فى المال لأن الناس يتفاخرون بالمال أكثر من التفاخر بالنسب أو التدين خصوصاً فى زماننا هذا .

وهناك كفاءة تسمى الكفاءة فى الغنى أو اليسار وهى أن يكون الزوج قريباً من الزوجة فى ثروتها إذا كانت ذات ثروة وغنى يَبَيِّن . وبعضهم يعتبرها وبعضهم لا يعتبرها . ووجهة من اعتبرها ما تعارفه الناس من المفاخرة بكثرة المال ، وأن الغنية

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧٦ .

(٢) ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى للقسطلانى ج ٨ ص ٢١ رواه الدارقطنى .

(٣) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧٦ وارشاد السارى ج ٨ ص ٢١ .



العظيمة تتضرر بعشرة من لا يقاربه ثروة ، ومادامت الكفاءة تقوم على العرف فيجب اعتبارها . وقد روى أن عائشة رضى الله عنها قالت : « رأيت ذا المال عند الناس مهيبا ، ورأيت ذا الفقر مهينا » . وقالت : « ان أحساب أهل الدنيا بنيت على المال » (١) .

والذى نراه أن الكفاءة فى الغنى غير معتبرة ، لأن الكفاءة تكون فى الأمور التى لا تقبل الزوال أولا يمكن تنفيذ أحكام عقد الزواج بدونها . والغنى ليس من الأمرين ، لأن الغنى قابل للزوال ؛ إذ المال غاد ورائح ، فغنى اليوم قد يكون فقيرا غدا لأن دوام الحال من المحال . وليس فى عدم الغنى ما يمنع تنفيذ أحكام النكاح ؛ إذ القدر اللازم لتنفيذ أحكام النكاح كان فى الكفاءة فى المال ، فيكتفى بها . فالمهم أن يكون الزوج قادرا على الصداق والانفاق على الزوجة . فمن كان قادرا على ذلك يعتبر كفؤا للزوجة ، ولو كانت ثروتها أو ثروة أبيها أضعاف ثروته - حسب رأى جمهور الفقهاء - .

### سادسا : الحرفة :

والمراد بها العمل الذى يزاوله الشخص لكسب رزقه وعيشه فتدخل فى ذلك الوظيفة ، لأنها أصبحت طريقا للاكتساب . ومعنى الكفاءة فى الحرفة أن تكون حرفة الزوج أو أهله مساوية أو مقاربة لحرفة أهل الزوجة فى المنزل . فإذا كانت الزوجة بنت صاحب حرفة شريفة لا يكون صاحب الحرفة الدنيئة كفؤا لها . والمعتبر فى دناءة الحرفة وشرفها هو العرف . وهذا يختلف باختلاف الأزمان والبلدان ؛ فقد تكون الحرفة دنيئة فى زمن ثم تصبح شريفة لا عيب فيها فى زمن آخر . وقد تكون حرفة وضيعة فى بلد بينما تعد من الحرف الرفيعة فى بلد آخر . فيجب أن يراعى فى كل بلد وعصر ما جرى عليه عرف أهله . وعلى هذا لا يكون البواب أو السواق أو الفراش كفؤا لبنت القاضي أو المستشار أو الطبيب ؛ لأن العرف الآن يقضى بالتفاوت الكبير بينهما فى الحرفة ، ولأن الناس فى كل عصر يتفاخرون بشرف الحرفة ويعيرون بدناءتها . وقد يكون للشخص حرفة دنيئة ثم يتركها إلى حرفة شريفة ، ولكن مع هذا يبقى عار الحرفة الأولى لاصقا به لا يفارقه .

(١) المعنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧٦ .

## وأما السلامة من العيوب التي توجب الخيار للمرأة في الزواج كالبرص

والجنون والجذام فليست من شروط الكفاءة عند الختابة والحنفية . وتعتبر من شروط الكفاءة عند المالكية والشافعية ، وذلك بأن يكون الرجل سليما من العيوب المستحكمة التي لا تمكن المعاشرة معها الا بضرر .

ولكن عند الختابة (١) يثبت الخيار للمرأة دون الأولياء لأن ضرره مختص بها . وقالوا : لولها منعها من نكاح المجذوم والأبرص والجنون ، وما عدا هذا فليس يعتبر .

وهل تعتبر الكفاءة في العقل ؟ قالوا : لا نص فيه عند المتقدمين . أما المتأخرون فيعتنون فيه . والصواب أن المجنون لا يكون كفؤا للعاقلة ، وللولي حق الاعتراض وطلب الفسخ ؛ لأن المجنون يترتب عليه من الفساد والشر ما لا يترتب على غيره . بل وَيَعَيِّرُ الناس بالمجنون أكثر مما يتعبرون بالفقير أو الفاسق (٢) .

## أما قبح المنظر فليس بعيب ؛ فإذا كانت الزوجة جميلة وكان الزوج قبيحا

فليس لها ولا لولها حق المطالبة بالفسخ لأن الحلقة من صنع الله ولا اعتراض على خلقه وقدرته . والعبرة في تقييم الرجال ليست بالشكل وإنما بالجواهر والأصل .

هذه هي المعايير ، أو الأمور التي اعتبرها الفقهاء في الكفاءة والتي بوجودها وتساويها أو تقاربها بين الزوجين تساعد على الانسجام والتلاؤم بينهما فيتحقق الاستقرار والدوام المرجو لعقد الزواج . ونلاحظ أن هذه المعايير تخضع للعرف وتختلف باختلاف الأزمان والأماكن . ولا يَخْفَى أن التقارب بين الزوجين في السن والثقافة والموطن ونحوها له دخل كبير في حصول الانسجام والتوافق بين الزوجين . فالزواج الذي يتم بين زوجين أحدهما في نهاية الحلقة الخامسة أو السادسة والآخر في منتصف الحلقة الثانية أو الثالثة من العمر ، أو كان أحدهما حصل على قسط وافر من

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧٦ .

(٢) تراجع الأمور المحيرة في الكفاءة في المراجع الآتية .

١ - المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٧٤ وما بعدها . ب - عمدة القارى شرح صحيح

البخارى للبدر العيني ج ٢٠ ص ٨٤ وما بعدها . ج - نيل الأوطار للشوكاني ج ٦

ص ٢٦ وما بعدها . د - إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ج ٨ ص ٢١ وما بعدها .

هـ - البحر الزخار الجامع للمذهب علماء الأمصار للمرئضى ج ٤ ص ٤٨ وما بعدها .

و - كشف الغمة عن جميع الأمة للشعراني ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ .

الثقافة والآخر لم يحصل على شيء منها لا يمكن أن يستمر . وإذا قدر له الاستمرار فإنما هي أشهر أو أعوام لا تكاد تمر بهما خلاها لحظة من استقرار أو سعادة ؛ لأن نظرة أحدهما إلى الأشياء ستختلف عن نظرة الآخر ، وتفكير أحدهما سيختلف عن تفكير الآخر ، ونتيجة ذلك فقدّ الوفاق والوئام ثم الانفصال في النهاية كما هو الواقع والمشاهد .

## صاحب الحق في الكفاءة

الكفاءة في الزواج حق للمرأة وحق لوليها العاصب . ويثبت هذا الحق لكل منهما على حدة ، بحيث لو أسقط أحدهما حقه لم يسقط الآخر إلا باسقاطه له . ولو اتفقا على اسقاط هذا الحق سقط ولم يكن لأحدهما حق طلب الفسخ عند فواته . وعلى هذا لو زوجت البالغة العاقلة نفسها - عند الحنفية - أو زوجها وليها برضاها واشترطت هي أو اشترط وليها على الزوج أن يكون كفؤا لها ثم ظهر أنه ليس بكفء كان للمرأة أو وليها حق الفسخ ؛ لأن هذا الشرط ملائم للعقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين فيكون صحيحا ويلزم الوفاء به ، ويثبت الخيار في فسخ العقد عند فواته ، لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ <sup>(١)</sup> ولقوله ﷺ : « ان أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » ، ولقوله ﷺ : « المؤمنون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » .

ولو زوجت المرأة نفسها ولم تشترط على الزوج أن يكون كفؤا لها ، ولم تعلم من حاله أنه كفؤ أو غير كفؤ سقط حقها في الكفاءة لتقصيرها في البحث عن حال الزوج قبل الاقدام على الزواج وعدم اشتراطها عليه أن يكون كفؤا لها . ولا يسقط حق الولي في الكفاءة إذا لم يرض بالزواج قبل العقد لانتفاء التقصير من جانبه ؛ فيكون له حق الاعتراض وطلب الفسخ لأن العقد هنا يكون صحيحا نافذا ولكنه غير لازم فللولي حق الاعتراض عليه وطلب الفسخ .

ولو كان الذي تولى الزواج هو الولي ، ولم ترض المرأة بهذا الزواج قبل العقد سقط حقه في الكفاءة لتقصيره في السؤال عن الزوج والاشتراط عليه ، ولم يسقط حق المرأة لعدم تقصيرها من جانبها .

(١) سورة المائدة / آية ١

والولى الذى يكون له حق الاعتراض عند عدم الكفاءة هو القريب العاصب ،  
ويثبت هذا الحق للأقرب من الأولياء فمن يليه ، فإن رضى القريب فلا يكون لمن بعده  
من الأولياء حق الاعتراض ، وإن لم يرض لم يؤثر رضى من دونه من الأولياء . وهذا إذا  
كان الولى القريب واحدا . فإن تعدد الأقربون كالإخوة الأشقاء ، ورضى بعضهم  
قبل العقد أو وقت انشائه ولم يرض الآخرون ؟

ذهب المالكية والشافعية وأبو حنيفة ومحمد بن الحنفية ورواية عن أحمد الى أن  
هذا الرضى يزيل حق سائرهم فى الاعتراض ويلزمهم ؛ لأن الولاية حق لا يقبل  
التجزئة ، وسببه وهو القرابة لا يقبل التجزئة أيضا ، والقاعدة المقررة : « ان اسقاط  
بعض مالا يتجزأ اسقاط لكله » فيثبت لكل واحد من الأولياء كاملا كحق الأمان ،  
وحق العفو من القصاص . فاذا قام به واحد ، فكأن الجميع قاموا به . فإن رضى  
أحدهم بالعقد اعتُبر ذلك رضى من الجميع ، كما أن أحدهم اذا زوج كفوا فليس  
للباقين أن يُزوّجوا . وإن رضى أحدهم بذلك دليل على أن ماينالها من مصلحة فى  
الزواج يعلو ما ينالهم من عار عدم الكفاءة .

وقال أبو يوسف وزفر - ورواية لأحمد - إن رضى بعض الأولياء المتساوين  
فى الدرجة بمقدار واحد ، فلا يسقط الا برضاهم جميعا ؛ قياسا على الدّين المشترك  
بين جماعة فانه اذا تنازل أحدهم عن نصيبه كان تنازله مسقطا لحقه فقط دون حق  
الباقين ، ولأن رضى أحدهم ليس أقوى من رضاها إذ هى صاحبة الشأن الأول فى  
الزواج . ومع هذا فاذا أسقطت حقها فى الكفاءة ورضيت لا يسقط حق الأولياء ،  
فأولى ألا يسقط حق باقهم اذا رضى بعضهم (١) .

والراجح أن رضى بعضهم ان تعدد الأقربون يُسقط حق باقهم . وأما قياس  
الكفاءة على الدّين المشترك - كما يقول الآخرون - فقياس مع الفارق بين المقيس  
والمقيس عليه . والقياس مع الفارق غير صحيح ؛ ذلك لأن الدّين حق يقبل التجزئة  
فلا يترتب على اسقاط بعض الدائنين حقه فى الدين سقوط حق الباقين . أما حق

(١) مراجع : أ - الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لركى الدين شعبان ص ٢٣٢ وما بعدها

ب - أحكام الزواج والطلاق لبدرا أبو العينين ص ١٤٠ : ١٤٢

ج - الأحوال الشخصية لأى زهرة ص ١٤٤ : ١٤٨

د - الأحوال الشخصية للدهى ص ١١٥ وما بعدها .

الكفاءة فانه لا يقبل التجزئة ، فإن إسقاط أحد الأولياء حقه لا يُتَصَوَّرُ معه بقاء حق الآخرين .

## الجانِبُ الَّذِي تُشْتَرَطُ فِيهِ الْكِفَاءَةُ

الأصل في الكفاءة أن تُشْتَرَطَ في جانب الزوج . أما الزوجة فلا يُلْتَفَتُ الى جانبها من ناحية كفاءتها وعدم كفاءتها ؛ فان النبي ﷺ لا مكافئ له وقد تزوج من أحياء العرب وتزوج صفية بنت حسي ، وتسرَّى بالاماء وقال : « من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن إليها ثم أعتقها فله أجران » (١) ولأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بأمه فلم يعتبر ذلك في الأم . فللشريف أن يتزوج الخسيسة ، وللفني أن يتزوج الفقيرة وهكذا ؛ ولأن النصوص الواردة في اشتراط الكفاءة تنجيه كلها الى جانب الرجل وحده كقوله ﷺ : « لا يزوج النساء إلا الأولياء ، ولا يزوجن إلا من الأكفاء » . وانما كانت الكفاءة معتبرة في جانب الرجل دون المرأة لأمر :

أولا : أن الرجل قَوَّامٌ على المرأة ، وهو صاحب السلطة الشرعية عليها ؛ فلا بد من مساواته لها على الأقل حتى تتقبل بيسر وسهولة توجيهه وتكليفه . أما إن كان دونها منزلة فقد تطمع فيه ، وتستعين بأوامره ، وتستخف برأيه لأن الغالب أن الأعلى لا يقبل توجيهها من الأدنى ويستكف أن ينقاد لأوامره .

ثانيا : يتقبل عرف الناس زواج الأعلى من دونه ؛ لأن صاحب المكانة يرفع زوجته الى مكانته فلا يعير بها ، ولا تلحقه خسيسة بسببها . أما الزوجة ذات المكانة فهيات أن ترفع خسيسة زوجها . فهو على حاله ، وعار الاقتران به لاحق الزوجة وأهلها لا محالة .

ثالثا : الرجل يملك طلاق زوجته ، فان تحقق ضرر بسبب عدم كفاءتها له تخلص منها بالطلاق . أما المرأة فلا تملك طلاقا ؛ بل أقصى ما تملك هو أن تطلب من القاضي التفريق في أحوال استثنائية خاصة . فاذا تحقق ضرر بسبب عدم كفاءته لها فكيف لها الخلاص ؟

(١) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٧ ص ٣٧٩ .

وتعتبر الكفاءة من جانب الزوجة - استثناء من الأصل العام - في حالتين :

**الأولى :** ان كان الزوج فاقد الأهلية كالمجنون ، أو ناقص الأهلية كالمعتوه والصبي المميز وزوجه غير الأب والجد ، أو زوجه واحد من هؤلاء وهو سبيء التدبير لا يحسن التصرف والاختيار ، فانه يشترط لصحة الزواج أن تكون الزوجة كفؤا لزوجها مراعاة لصالحه ؛ لأن الولي لا يملك من التصرف الا ما فيه صالح المولى عليه لقوله تعالى ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ﴾ (١) فولاية الولي مقيدة بالمصلحة .

**الثانية :** إذا وكلَّ الرجل من يزوجه وأطلق الوكالة فلا بد - على المفتي به - من مراعاة كفاءة الزوجة لموكله حتى ينفذ العقد ؛ لأن الكفاءة شرط ملحوظ في الوكالة عند اطلاقها (٢) .

## وقت اعتبار الكفاءة

وقت اعتبار الكفاءة هو وقت انشاء عقد الزواج ؛ لأنها شرط انشاء لا شرط بقاء . فاذا كان الزوج كفؤا للزوجة - في أحد الأمور التي يبتأها - وقت العقد كان العقد صحيحا (٣) لازما . فان تخلف وصف من الأوصاف القابلة للتخلف كالمال والتدين والحرفة لم يؤثر ذلك في لزوم العقد . فاذا كان الزوج وقت العقد قادرا على الانفاق ثم أصبح غير قادر ، أو كان تقيا مستقيما ثم انحرف عن طريق الاستقامة ، أو كان ذا مهنة شريفة ثم صار ذا مهنة وضیعة . ففي كل هذه الأحوال لا يصبح العقد قابلا للفسخ ، بل يبقى لازما كما كان ؛ لأن الزواج قد تقرر بتحقيق الكفاءة وقت انشائه فلا يباح فسخه بهذه الأمور العارضة ، ولأن أمور الناس لا تستقر على

(١) سورة البقرة / آية ٢٢٠

(٢) الأحوال الشخصية للذهبي ص ١١٥ وما بعدها .

(٣) العقد لازم : هو العقد المتعقد الصحيح النافذ الذي توافرت فيه شروط اللزوم بحيث لا يحق لأحد المتعاقدين فسخه أو الاعتراض عليه ، وهذا عند الحنفية . أما الجمهور فان العقد عندهم إما صحيح وإما فاسد ، ويسمى هذا العقد فاسدا لعدم توفر شروط اللزوم وهي الكفاءة ، ويسمى بالعقد الجائر أيضا .

حالة واحدة من الغنى والفقر لأن دوام الحال من المحال - كما بينا - . والتقلب في المناصب والحرف تبعاً لتقلب الأحوال وتغيرها أمر يحصل كثيراً ، فلو أُتيح في مثل هذه الحالات فسخ الزواج لاضطرب أمر الناس ولم تستقر حياة الزوجية ولضاع أولاد تَحِبُّ رعايتهم . ثم إنه لا عار على المرأة في بقائها مع زوجها لو تغيرت حاله ؛ بل ربما كان ذلك منها دليلاً على وفائها وصبرها ورضاها بالقدر ، والله سبحانه يقول : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ (١) .

نخلص من كل ما سبق الى أن الكفاءة معتبرة في عقد النكاح ، ونميل إلى رأى الجمهور القائلين باعتبارها . ولكننا نميل في نفس الوقت الى التفرق وعدم التعنت في اشتراطها وخاصة فيما يتصل بالمال أو الحرفة أو الحسب . فان المال غاد ورائح وهو في النهاية عرض زائل ، وان الحرف والأعمال والمناصب مهما تباينت علواً وانحطاطاً انما هى وسائل لاكتساب الرزق من أوجه مشروعة وسبل شريفة و « كل ميسر لما خلق له » . وان النسب ليس مدعاة للوجاهة والتفاخر إلا بقدر ما يستطيع الانسان أن يضيف لهذا النسب ، والا فما فائدة الحسب والنسب الشريف لسبيل فاسد فاسق . ونرجح رأى المالكية القائل باعتبار الكفاءة في الدين والخلق لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ ﴾ (٢) ولقول النبي ﷺ : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » . وبالدين تتحقق مصالح العباد في الدنيا والآخرة . أما اعتماد الحسب والنسب فليس له ما يسنده .

وفي الحقيقة فإن التعنت في اعتبار الحسب والنسب إنما مرده إلى الكبر والترفع وهما من صفات الجاهلية . وإنما الكرم الحقيقي هو تقوى الله . يقول النبي ﷺ : « من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله » . وقال عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة : « أيها الناس . إنما الناس رجلان : مؤمن تقى كريم على الله ، وفاجر شقى هين على الله » . وفي الحديث : « أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس .. ذكر منها الفخر بالأنساب » . أخرجه بن جرير من حديث بن عباس .

(١) سورة التوبة / آية ٥١

(٢) سورة الحجرات / آية ١٣

ويقول الامام محمد بن اسماعيل الكحلاني الصنعاني في « سبل السلام » :  
« وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع ، ولا إله  
إلا الله ، كم حَرَمَتِ الْمُؤْمِنَاتِ النِّكَاحَ كِبْرِيَاءُ الْأَوْلِيَاءِ ، واستعظأَهم أَنْفُسَهُمْ . اللهم  
انا نبرأ إليك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء » .

والذى لا شك فيه أن التعنت في اعتبار الكفاءة له من الأضرار أكثر بكثير من  
الآثار النافعة ، ولذلك فان الترفق والتوسط واجبان ، فالله سبحانه وتعالى يقول :  
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ <sup>(١)</sup> والنبى ﷺ يقول : « خير الأمور  
أوسطها » .. والزواج بناء حياة ومشاركة في صنع مجتمع ، والنبى ﷺ يقول :  
« أنتم أدرى بشئون دنياكم » .



---

(١) سورة البقرة / آية ١٤٣



# الفصل الخامس

## المهر

﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتَيْنِ إِحْلَةٍ ﴾

سورة النساء / آية ٤



# المهر

المهر من الأحكام المتعلقة بعقد الزواج والمترتبة عليه . وهو حق من حقوق الزوجة على زوجها ، الأصل فيه أنه هدية للزوجة وتكريم لها . ولكن البعض منا خرج بهذه الهدية عن حدودها المعقولة بحيث صارت نوعا من العنت والإرهاق ، وذلك جريا وراء مظاهر لا تكسب ديننا ولا دنيا ؛ بل قد تجر من الآثار الاجتماعية الخطيرة مالا تحمد عقباه ، وهم بذلك يعدون بدون وعى عن روح الإسلام وهو دين الفطرة ودين اليسر وعدم الحرج .

وكما أسلفنا فإن المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها ، وهو ما أوجبه الله من المال - أو ما يقوم مقامه - حقا للمرأة على الرجل في عقد الزواج .

وقد شرع المهر على أنه هدية لازمة وعطاء مقرر - وليس عوضا كما يفهم بعض الناس - وإبانة لشرف الزواج ، وقد سماه القرآن الكريم عطيةً ونحلةً ، فقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ (١) أى عطاء وهدية لازمة من غير عنت ولا إرهاق . فالمهر على ذلك هدية لتقريب القلوب . ولذا منع النبي ﷺ عليا بن أبي طالب من الدخول على زوجته فاطمة ابنته عليه الصلاة والسلام حتى يعطيها شيئا من المهر .

والمهر دليل على إخلاص الزوج وحسن نيته نحو زوجته ، خاصة أن عقد الزواج قد ملّك الزوج القوامة على زوجته ، فكان من الحسن أن يقابل الرجل كل هذا بما يطمئن الزوجة ، ويجبر خاطرها ، ويثبت كرامتها ومعزتها عنده . كما أن فيه إغاثة للزوجة على إعداد أثاث بيت الزوجية الذي تقوم به عُرْفاً .

---

(١) سورة النساء / آية ٤

ولكن لماذا كان المهر ، أو تلك الهدية على الزوج دون الزوجة ؟

الجواب على ذلك : أن النظام الطبيعي في الوجود جعل الرجل يعمل لكسب المال والمرأة تقوم على شئون البيت ، فكانت التكاليفات المالية كلها عليه بما فيها المهر فهو يقدم هذا المال ليكون أمانة المودة ، وعلامة البر ودليل الإخلاص .

## حكم المهر

المهر حكم من أحكام عقد الزواج ، وأثر من آثار الزوجية ، فلا يملك الزوج ، ولا الزوجة ولا أولياؤها إخلاء الزواج منه . وقد ثبت ذلك بأدلة من القرآن والسنة كقوله تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ (٢) . وقوله ﷺ : « لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا ملء يديه طعاما كانت له حلالا » . فهذه الأدلة وغيرها تدل على أن المهر واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى فلا يملك أحد إسقاطه . ولهذا اتفق الفقهاء على أنه لو تزوج الرجل بغير مهر كان العقد صحيحا ووجب للزوجة مهر المثل .

وقد ثبت بالقرآن والسنة صحة الزواج بدون تسمية مهر وذلك لقوله تعالى : ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموضع قدره ، وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين ﴾ (٣) .

فدلت الآية على أنه لا اثم ولا وزر إن حدث الطلاق قبل الدخول في عقد لم يُسمَ فيه مهر . ولو كان المهر شرطا للصحة لما صح عقد الزواج من غير تسمية مهر .

وقد قضى الرسول ﷺ في امرأة مات عنها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يكن قد سَمِيَ لها مهرا بأن لها مهر المثل في تركة زوجها .

(١) سورة النساء / آية ٢٤

(٢) سورة النساء / آية ٤

(٣) سورة البقرة / آية ٢٣٦

## حق المرأة في المهر

لما كان المهر أثراً من آثار العقد في الزواج الصحيح فهو حق للمرأة . ولها أن تسقطه وتبرئ زوجها منه . ولها أن تنبه لزوجها إن قبضته ما دامت من أهل التبرع . ولها أن تطالب به كله أو بعضه . ولها أن تمنع نفسها من دخول زوجها بها حتى تقبض مهرها جميعه ، إلا إذا تراضيا على تعجيل البعض وتأجيل البعض أو اتفاقاً على تأجيل المهر كله .

ولكن عند تسمية المهر في انشاء عقد الزواج لا يكون المهر حقاً للمرأة وحدها بل لابد من ملاحظة أمرين :

### أولهما :

أن الأولياء العصبية لهم أن يعترضوا إن سُميَ ما هو أقل من مهر المثل وإن النكاح يفسخ باعتراضهم . أو يزداد المهر الى مهر المثل .

### ثانيهما :

ان كثيرين من الفقهاء جعلوا للمهر حدا أدنى لا ينقص عنه ، ولا يسمى دونه ؛ لأن مشروعية المهر في عقد النكاح لشرف العقد ، ولعانة المرأة ، فيجب أن يكون بقدر لا ينزل بشرف العقد ومكانته .

## مقدار المهر المفروض في الشريعة الإسلامية

المهر في الشريعة الإسلامية - كما ذكرنا - هبة وهدية ، وليس له قدر محدد ثابت اذ يختلف الناس في الغنى والفقر ، ويتفاوتون في السعة والضيق ، فتركت الشريعة التحديد ليعطى كل زوج على قدر طاقته ، وحسب حالته .

وقد اتفق الفقهاء على أنه ليس هناك حد أقصى للمهر لقوله تعالى :

﴿ وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً ﴾ (١) .

(١) سورة النساء/ آية ٢٠

غير أنه ينبغي عدم المغالاة في المهور تسهلاً لأمر الزواج الذى هو اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولئلا يكون المهر عقبة في طريق الشباب يصدهم عن الزواج فتنتج عن ذلك أضرار اجتماعية تصيب الأمة فتهد كيائها القوى .

ولقد قال رسول الله ﷺ : « إن أعظم النكاح بركة أسره مُونة »

وقال ﷺ لرجل أراد أن يتزوج ولا يملك شيئاً إلا إزاره :

« التمس ولو خاتماً من حديد » فالتمس فلم يجد شيئاً . فقال له النبي ﷺ : « هل معك من القرآن شيء ؟ » قال : « نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا » . فقال له النبي ﷺ : « قد زوجتك بما معك من القرآن » . والحديث متفق عليه . وعن أبى هريرة قال : « كان صداقنا إذ فينا رسول الله ﷺ عشر أواق » .

فهذه الأحاديث تدل منفردة أو مجتمعة على ندب الشريعة الإسلامية وحثها على عدم التغالى في المهور والتسهيل فيها .

وأما أقل المهر فقد اختلف فيه الفقهاء . على أقوال :

### القول الأول :

أن أقل المهر ثلاثة دراهم أى ربع دينار ، لأن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة من ذهب ، وهو ما يساوى ربع دينار .

### القول الثانى :

أن أقل المهر عشرة دراهم ، لما روى عن عمر وعلى وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم أنهم قالوا : « لا يكون مهرٌ أقل من عشرة دراهم » .

### والقول الثالث :

أنه لا حد أدنى للمهر ، ويجوز بكل شيء له قيمة ، لقوله تعالى :

﴿ وَأَحْلِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۝ (١) ۝ ﴾ .

(١) سورة النساء / آية ٢٤

فهذه الآية جاءت مطلقة لم تقيد المهر بمحد معين فتدل على جواز الصداق بالقليل والكثير .

ويشترط في المهر أن يكون مالا له قيمة . وليس بلازم أن يكون من الذهب أو الفضة ؛ بل يجوز أن يكون نقدا ، أو حُلِيًّا ، أو موزونا بشرط أن يكون محمدا وواضحا في نوعه ووصفه وفي قدره ، وألا يكون مما نُهيَ عن تداوله واستخدامه شرعا كالخمر والخنزير مثلا .

ولا يلزم تقديم المهر كله عند إنشاء العقد ، أو قبل الزفاف ؛ بل يجوز أن يقدم بعضه ويؤخر بعضه إلى أجل معلوم . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجب تعجيل المهر كله قبل الدخول ؛ لأن الأصل أن المهر يجب بتمام العقد لأنه حكم من أحكامه .

## أنواع المهر

ينقسم المهر الى مهر مسمى ، ومهر المثل :

فان اتفق الزوجان على مقدار معين عند العقد ، أو فرض للزوجة بالتراضي بعد العقد كان مهرًا مسمى .

واذا لم يتفقا وسكتا عن ذكره ، ولم يتعرضا لمقداره وتعيينه ، أو سميا مهرًا مجهولًا وجب بعد الدخول بالزوجة ما يسمى بمهر المثل .

والأوصاف التي يعتبر بها مهر المثل هي أن يقاس مهر الزوجة بمهر امرأة تماثلها من قبيلة أبيها كأختها الشقيقة أو عمتها . وتكون المماثلة في الجمال ، والمال ، والمكان لأن البلدان تختلف عاداتها في المهور ، وكذا السن لأن الشابة يُرَغَّبُ فيها أكثر من المسنة ، وكذا العقل والدين والعفة والأدب وكال الخلق ، والبركة والثبوبة . ولا يلزم تحقق المماثلة الكاملة بين المرأتين والتساوى مساواة تامة ؛ بل يكفي التقارب .

ولا بد من أن توضع حالة الزوج في الاعتبار فإن الزوج المتعلم لا يتساوى مع الزوج الجاهل . ويجب نصف المهر للزوجة إذا طلقت قبل الدخول أو الخلوة ، وكان المهر مسمى تسمية صحيحة في نفس العقد الصحيح لقوله تعالى :

﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ (١) .

ووجوب نصف المهر في هذه الحالة فيه معنى التسريح بالإحسان الذي أمر به الله سبحانه وتعالى في قوله :

﴿ وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ (٢) ؛ لأن الطلاق قبل الدخول يبرح نفس المرأة ويسبب لها إيذاء معنويًا وإيلامًا نفسيًا ، فأوجب الله لها نصف المهر تخفيفًا من آلامها .

## مؤكدات المهر

يتأكد وجود المهر في العقد الصحيح بتحقيق أحد أمور ثلاثة :

### الأول :

الدخول الحقيقي بالزوجة .

### الثاني :

موت أحد الزوجين .

### الثالث :

الخلوة الصحيحة بينهما .

فالدخول الحقيقي يؤكد المهر فلا يسقط منه شيء إلا بتنازل الزوجة عن مهرها أو تقليلها منه ؛ لأنه بالدخول تكون قد استوفيت أحكام العقد أو أكثرها من جانب الزوجة ، ودخلت تحت قوامة زوجها ، فكان حقا أن تجب لها الحقوق التي على الزوج مُؤَكَّدَةً وأولها المهر .

ويتأكد المهر أيضا بالموت ، سواء أكان الذي مات هو الزوج أم كانت الزوجة ؛ لأن الموت أنهى عقد الزواج مقررًا كل أحكامه فيتقرر ويثبت في ذمته .

(١) سورة البقرة / آية ٢٣٧

(٢) سورة الأحزاب / آية ٤٩



وبالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح يتأكد وجوب المهر وثبوته على الزوج لزوجته . والخلوة الصحيحة هي التي يجتمع فيها الزوجان في مكان يأمان فيه من اطلاع الغير عليهما ولم يكن ثمة مانع يمنع من الدخول الحقيقي . فاذا حصل الاجتماع على ذلك النحو حصلت الخلوة ، وتأكد المهر ، ووجب العدة حتى ولو لم يحصل في الاجتماع دخول حقيقي .

وهذا هو رأى جمهور الفقهاء ، والدليل على ذلك ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من كشف خمار المرأة ونظر إليها وجب الصداق ، دخل بها أو لم يدخل » ، وما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « إذا أغلق بابا وأرخصي سترا ، ورأى عورة فقد وجب الصداق وعليها العدة ولها الميراث » .

وهذا هو ما نرجحه ونميل اليه ؛ إذ يحتمل أن يبقى الرجل مع زوجته عاما كاملا يبيت معها في فراش واحد ولكنه لم يجامعها طيلة هذه المدة ، فلا بد أن نوجب عليه دفع المهر كاملا ونلزمها بالعدة وذلك اعتبارا بالخلوة الصحيحة ، ودفعا للنزاع والخلاف . أما اذا فسدت الخلوة لوجود مانع من الموانع الشرعية أو الحسية أو الطبيعية فلا يثبت المهر كاملا ، وان كانت تجب العدة للاحتياط . أما المهر فلا يثبت لأنه مال والأموال لا تجب بالشك .

## سقوط المهر

يسقط المهر إذا حصل من جانب الزوج أو الزوجة ما يقتضى فسخ النكاح كخيار البلوغ وخيار الإفاقة بالنسبة لكليهما ، وكما اذا ارتدت الزوجة عن الإسلام أو ارتكبت فعلا محرما مع أحد فروع أو أصول الزوج فإنه في هذه الحالة لا مهر مالم يؤكد المهر بدخول أو خلوة لأن المعصية لا توجب حقا .

## بعض قضايا المهر ومشكلاته

المهر - كما سبق - مال يدفعه الزوج لزوجته ، ولصفته المالية هذه قد تنشأ بعض القضايا أو المشكلات حوله بين الزوجين أو ذويهما .  
ونعرض أهم هذه القضايا فيما يلي :

### القضية الأولى :

من الذى يتولى قبض المهر ؟

إذا كانت الزوجة صغيرة فولاية قبض مهرها تكون لوليها المالى وهو الأب ثم وصيه ، ثم القاضى ووصيه .

فإذا قبض المهرَ أحدُ هؤلاء - بالترتيب - برئت ذمة الزوج من المطالبة ، ولا يحق للزوجة مطالبة زوجها بعد بلوغها الرشد بل تطالب وليها الذى قبض المهر . أما اذا كانت الزوجة كبيرة فهى التى تقبض مهرها سواء أكانت بكرا أم ثيبا ، ولها أن توكل من تشاء فى قبض مهرها اذ لا ولاية لأحد عليها فى ذلك .

على أن الثيب لا بد أن يكون إذنها للغير بقبض مهرها إذنا صريحا . أما البكر فإذا كان يكون بسكوتها ، أو بعدم النهى الصريح لزوجها عن دفع مهرها لأحد ، لأن العرف جرى على أن ولى الفتاة يقبض مهرها .

### القضية الثانية :

#### هل يجوز أن يكون المهر مقترنا بشرط ؟

قد يقترن المهر بشرط فيه منفعة لأحد الزوجين لقاء إنقاص جزء منه . فإذا سمي الزوج لزوجته مهرأ أقل من مهر مثلها عُرفاً لقاء أن يحقق منفعة مشروعة لها أو لأحد أقاربها فهذا الشرط صحيح وملزم للزوج ، فإذا وُفِّى الزوج فالمهر كما سماه واتفقا عليه . أما إذا أُخل بالشرط - أى لم ينفذ ما اتفقا عليه - ففى هذه الحالة يجب أن يدفع لها الفرق بين المهرين : المسمى والمثل .

وإذا سمي الزوج مهرأ أكثر من مهر المثل ، واتفقا على أن هذه الزيادة لقاء وصف مرغوب فى الزوجة - كما لو اشترط فى الزوجة ثقافة معينة - فإن كانت كذلك فلها المهر المسمى مهما بلغ . أما إذا لم يتوفر الشرط أى الوصف المرغوب فلها مهر المثل فقط ولا تستحق الزيادة .

### القضية الثالثة :

#### اختلاف الزوجين فى تسمية المهر ومقداره :

لم يعد موضوع تسمية المهر ومقداره مشكلة فى المجتمعات التى أوجبت تسجيل عقد الزواج ومنعت سماع دعوى الزوجة إذا كان الزواج مسجلا ، لأنه فى التسجيل يوضح الزوجان مقدار المهر .

ويمكن إيجاز الأحكام في هذه القضية فيما يلي :

## أولا :

إذا ادَّعَتْ الزوجة بعد الدخول أنها لم تقبض المعجل من مهرها ، فعلى الزوج إثبات ما يدعيه بالبينة من أنه دفع لها ، لأنه هو المدين به بموجب العقد الصحيح ، إلا إذا جرى العرف على أن المرأة لا تزف لزوجها قبل أن يدفع لها المعجل من مهرها ، فإن هذا يقوم مقام البينة للزوج في دعواه دفع المهر .

## ثانيا :

إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه .

## القضية الرابعة :

الخلاف حول ما قدمه الزوج لزوجته من الهدايا - أيكون من المهر ؟

جرت العادة أن يهدى الزوج لزوجته بعد العقد وتسمية الصداق هدايا تناسب حالهما ، وقد يسميها بعض الناس « نفقة » . وهذه إما أن تكون من المأكولات التي تستهلك عادة كالفاكهة واللحوم وغيرها ، وإما أن تكون من الأشياء التي تدخر كالسمن والحيوان الحى ، وإما أن تكون من الأشياء التي لا تؤكل ولكن تستعمل عادة في شؤون الزوجة كأدوات الزينة مثلا ، وإما أن تكون كسوة أو نقودا تمنح في الأعياد والمناسبات . فإن كانت من المأكولات وزعم الزوج أنها من الصداق وقالت الزوجة إنها هدية كان القول لها دونه ؛ لأن هذه الأشياء لم تجر العادة على كونها صداقا . وإن كانت من غير المأكولات المستهلكة كالأشياء التي تدخر فالحكم فيها هو العرف وقد جرى في زماننا على أن كل هذه الأشياء هدية وليست من المهر ، فإذا زعم الزوج أنها مهر ولا بينة له فالقول للزوجة بيمينها . ومثل ذلك ما يسمونه الآن « الشبكة » أو نحوها ، فإن العرف جرى على أنها ليست من الصداق بل هى مقدمة تهدى للزوجة . وعلى أية حال فالحكم فى مثل هذه الحالة للعرف والعادة ؛ فإن تعارف الناس على أن الهدايا والشبكة من المهر واتفق عليها مع المهر فهى منه ، وإن لم يتفق عليها لا تكون منه .

## القضية الخامسة :

الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنهما :

الجهاز هو ما يُحتاجُ اليه عند زفاف الزوجة الى زوجها من الأثاث والأدوات اللازمة لإعداد بيت الزوجية . وقد اختلف الفقهاء فيمن يلزم بالجهاز الذي يحتاج اليه الزوجان الى رأيين متعارضين :

### الرأى الأول :

أن إعداد البيت على الزوج ، لأن النفقة بكل أنواعها من مطعم وملبس ومسكن واجبة عليه ، وكذلك إعداد البيت للسكن ، فكان بمقتضى هذا الإعداد على الزوج ؛ إذ النفقة بكل أنواعها تجب عليه . والمهر ليس عوضا عن الجهاز ؛ لأنه عطاء ونحلة كما سماه القرآن ، فهو ملك خالص للزوجة وهو حقها على الزوج بمقتضى عقد الزواج .

### الرأى الثانى :

أن الجهاز حق على المرأة فى حدود ما قبضته من المهر . فإن لم تكن قد قبضت شيئا من المهر فليس عليها جهاز ، الا اذا كان العرف يوجب عليها الجهاز ، أو كان قد شرط ذلك عليها ، لأن العرف جرى فى كل العصور والأمصار على أن المرأة هى التى تعد البيت ولا سبيل لإلزامها بأكثر مما قبضت .

ولكن اذا قدم الزوج لها مالا فوق المهر فى نظير اعداد الجهاز ، أو اعداد جهاز على شكل خاص فهل تكون ملزمة بذلك ؟

الجواب على ذلك أنه إن كان ذَكَرَ المَال منفصلا عن المهر واشترط ذلك ، أو جرى العرف على ذلك فإنها فى هذه الحال تكون ملزمة به أو يرد المال .

واذا لم يجعل المال منفصلا عن المهر بل زيد فى المهر بقصد الزيادة فى الجهاز أو فى نظير الجهاز ، فقد جرى الخلاف فى هذه الحال : فرأى يرى أنه لا يجوز له أن يلزمها بجهاز ، أو جهاز معين ؛ لأن المهر ليس فى نظير جهاز بل هو خالص حقها إن سمى ولو كان كثيرا لقوله تعالى :

﴿وَأْتِمِمْ إِحْدَاهُنْ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> . ورأى يرى أن الزيادة ما كانت الا لأجل الجهاز فيجب إعداد الجهاز والوفاء بهذا الشرط .

### وأخيرا .. قضية الاختلاف في متاع البيت :

قد يختلف الزوجان حال قيام الزوجية ، أو بعد الطلاق ، على ملكية متاع البيت . فإن كان لأحدهما بينة فإنه يحكم بها . وإذا لم تكن لأحدهما بينة فالقول لمن يشهد له الظاهر . فما يصلح لشؤون الرجال يحكم به له يمينه . أما ما يصلح للمرأة ويشهد الظاهر بأنه خاص بها كالخلى وأدوات الزينة والحيطة فهو لها يمينها . ومالا يشهد الظاهر أنه خاص بأحدهما بل يمكن أن يكون ملكا للزوجة وأن يكون ملكا للزوج فالأرجح أن يكون للزوجة ؛ لأن العرف الغالب أن الزوجة لا تزف الى زوجها الا بجهاز ، فيكون القول قولها لأنها تنفق جميع مهرها وأكثر منه من مالها ومال أبيها لتجهيز ما يلزم لها في بيتها فيجب أن يكون القول قولها حسب ما يشهد العرف بأنه في حدود أمثالها .

ومما سبق نرى أن المهر إنما هو في حقيقة الأمر تكريم من الإسلام للمرأة واعلاء لقدرها وليس قيذا مفروضا على الزوج أو إرهابا له . ومن ثم فإن المبالغة في طلب المهر والتعنت في تقديره - تمسكا بالمظاهر الخادعة التي لا تكسب ديننا ولا دنيا - إنما هو مخالفة للحكمة السامية في الزواج وما يتعلق به من أحكام ومن بينها المهر . وعلينا أن نتمثل دائما هذه الحكمة اعلاء لكلمة الله وتحكيما لشرعة الإسلام السمحة .



---

(١) سورة النساء / آية ٢٠



# الفصل السادس

## المحرمات

﴿ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتنا  
وساء سيلا﴾

سورة النساء / آية ٢٢





# المحرمات

قال الله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا . حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاقي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرضاعة وأمّهات نسائكم وربائبكم اللاقي في حجوركم من نسائكم اللاقي دخلتم بهن ، فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفورا رحيما (١) .

وقال تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ (٢) . وقال عز وجل : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ﴾ (٣) .

وقد استخلص الفقهاء من أحكام القرآن والسنة أن المحرمات من النساء قسمان :

## ١ - محرمات على التأبّد :

لا يحل للرجل ان يتزوج بهن أبدا ، وهن اللائي كان سبب تحريمهن وصفا غير قابل للزوال كالبنوة والأخوة والعمومة .

## ٢ - محرمات على التأيّد :

وهن اللائي يكون سبب تحريمهن أمرا قابلا للزوال فيكون التحريم باقيا ما بقى

(١) سورة النساء / آية ٢٢ ، ٢٣

(٢) سورة البقرة / آية ٢٢١

(٣) سورة النساء / آية ٤

ذلك الأمر ، ككون المرأة زوجا للغير أو كونها مشركة ، أو كون الزوج غير مسلم ، فإن هذه الأمور قابلة للزوال ، فإذا زالت زال التحريم .

## أولاً : المحرمات على التابيد وهن ثلاثة أنواع :

(١) محرمات القرابة .

(٢) محرمات الرضاعة .

(٣) محرمات المصاهرة .

فان هذه الأنواع الثلاثة تنشئ صلات غير قابلة للزوال ، فيكون التحريم أيضا غير قابل للزوال .

١- المحرمات بسبب القرابة أو النسب : وهن سبعة أنواع .

## النوع الأول :

نكاح الأصول وذلك لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ <sup>(١)</sup> أى حرم الله تعالى عليكم أن تتزوجوا أمهاتكم ، فاسناد الفعل الى المفعول - مع العلم بأن الله تعالى هو المحرم - إنما هو للايجاز ، والمراد أنه حكم الآن بتحريم ذلك ومنعه ، فهو إنشاء حكم جديد . وأمهاتنا هن اللواتى هن صفة الولادة من أصولنا . والأمهات جمع أم ، وهى كل امرأة رجع نسبك اليها بالولادة من جهة أبيك أو من جهة أملك بدرجة أو بدرجات بإناث رجعت إليها أو بذكور فهى أملك .

ولفظ الأم يطلق على الأصل الذى ينسب اليه غيره كأما الكتاب أو أم القرى فيدخل فيهن الجدات . وكذلك فهن جميع العلماء وأجمعوا عليه .

## النوع الثانى :

نكاح الفروع وذلك لقوله سبحانه : ﴿ وبناتكم ﴾ <sup>(٢)</sup> وهن اللواتى وَلِدْنَ لنا من أصلابنا ، أو ولدن لأولادنا أو لأولاد أولادنا وان نزلوا . فيدخل فى ذلك كل من كنا سببا فى ولادتهن وأصولا لهن .

(١) ، (٢) سورة النساء / آية ٢٣

وجمهور الفقهاء يعتبر القربة المذكورة فى الآفة هى سبب التحريم سواء أكان سبب ذلك النكاح أم السفاح . فالبنت التى تلدها من زنى بها حرام عليه ولو كان نسبها لا يثبت منه لأن الزنى لا يثبت نسباً . وهكذا فالنظر فى القربة المحرمة الى الواقع لأن العلة هى الجزئية ، وصلة الدم ثابتة قائمة فىثبت معها التحريم .

أما الشافعية : فيرون أن الذى يُحرّم النكاح هو القربة الناشئة عن نكاح صحيح ؛ لأنها القربة التى يثبت بها النسب شرعاً ، وفى غيرها ينتفى النسب ، فلا تحريم لذهاب موجهه ولأن التحريم بالقربة نعمة ، والنعمة لا تثبت بالمعصية .

قال القرطبى فى تفسيره : « وما يحرم من الحلال لا يحرم من الحرام ، لأن الله أمتنّ بالنسب والصهر على عباده ورفع قدرهما ، وعلق الأحكام فى الحل والحرمه عليهما ، فلا يلحق الباطل بهما ولا يساويهما » (١) .

والأرجح رأى الجمهور ؛ لأنه تدل عليه حقيقة لفظ ( وبناتكم ) أى عموم البنات . وهل يشترط فى التحريم المذكور أن تكون ولادة البنت بعقد شرعى صحيح ؟ قال الشافعية (٢) ( نعم ) . فالبنت المخلوقة من ماء الزنى لا تحرم على الزانى عندهم . وقال غيرهم ( لا ) فيحرم على الرجل بنته من الزنى ، وإن كانت لا ترثه إلا إذا استلحقها (٣) .

وهذا هو الراجح عندنا والذى تدل عليه حقيقة لفظ ( وبناتكم ) وهن اللاتى ولدن لنا من تلقيحنا ولأن الإرث حق تابع لثبوت النسب ، وإنما يثبت النسب بالفراش أو الاستلحاق . وولد الزنى ليس ولد فراش فلا نسب له ولا إرث مالم يُستلحق إذ لا يمكن إثبات نسبه بالبينة . والدليل على إعتبار الحقيقة فى ذلك هو اجماع الأمة على أن ولد الزانية يلحقها ويرثها للعلم بأنها أمه . ولم يعرف عن أحد من الصحابة انه اباح أن ينكح الرجل ابنته من الزنى . وما يدل على حرمة البنت من الزنى حرمة البنت من الرضاغة فتحريم بنت الزنى أولى .

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبى مجلد ٦ ص ٤٧٦

(٢) انظر تفسير الفخر الرازى ج ١٠ ص ١٧ وما بعدها .

(٣) انظر تفسير المنار ج ٤ ص ٣٨٢

## النوع الثالث :

فروع الأبوين . أو الحواشي القريبة وذلك لقوله تعالى ﴿ وأخواتكم ﴾ سواء كن شقيقات أو كن من جهة الأم وحدها ، أو الأب وحده .

## النوعان الرابع والخامس :

فروع الأجداد والجندات إذا انفصلن بدرجة واحدة أو الحواشي البعيدة من جهة الأب ، والحواشي البعيدة من جهة الأم ؛ وذلك لقوله تبارك اسمه ﴿ وعماتكم وخالاتكم ﴾ .

## والعمة :

كل ذكر رجع نسبك اليه فأخته عمتك . وقد تكون العمة من جهة الأم . وهى أخت ابى أمك .

## والخالدة :

كل انثى رجع نسبك إليها بالولادة فأختها خالتك . وقد تكون الخالدة من جهة الأب وهى أخت أم أبيك . ولكن بنات الأعمام والأخوال والعمات والخالات حلال مهما علا الجد أو الجدة اللاتي تفرعن منها ؛ إذ المحرم من فروع الأجداد والجندات من ينفصل عن الأصل بدرجة واحدة .

## النوعان السادس والسابع :

### الحواشي البعيدة من جهة الأخوة :

لقوله تعالى : ﴿ وبنات الأخ ، وبنات الأخت ﴾ أى من جهة أحد الأبوين أو كليهما . فهذه الأقسام محرمة فى نص الكتاب بالأنساب أو الأرحام . فكل امرأة حرم الله نكاحها للنسب أو للرحم فتحريمها مؤيد لا يحل بوجه من الوجوه .

## حكمة التحريم من هؤلاء :

أجمعت الشرائع المنزلة على تجريم الزواج ممن ذكرنا . فالإسلام هذا نصه ، واليهودية والنصرانية فيمابقى منهما من أحكام الى اليوم نرى فيهما تحريم الزواج من هؤلاء

ثابتاً ، ونصوصه قائمة . وعلى ذلك الإجماع لأنه مشتق من الفطرة الإنسانية ؛ بل بعض الحيوان العالى لا يأخذ أليفه من عشه أو جاره بل يسعى الى عش آخر أو جار آخر .

والزواج من هؤلاء القريبات يفسد العلائق الكريمة التى تربط بينهم ، والعواطف الشريفة التى تبعتها الفطرة الهم . وفى ذلك يقول الكاسانى (١) : « ان نكاح هؤلاء يفضى الى قطع الرحم ؛ لأن النكاح لا يخلو من مباسطات تجرى بين الزوجين عادة وبسببها تجرى الخشونة بينهما أحيانا ، وذلك يفضى الى قطع الرحم . فكان النكاح منهن سببا لقطع الرحم ، ومفضيا اليه . والمفضى الى الحرام حرام . وهذا المعنى يعم الأنواع السبعة لأن قرباتهن محرمة القطع ، واجبة الوصل . وتختص الأمهات بمعنى آخر وهو ان احترام الأم وتعظيمها واجب ولهذا أمر الولد بمصاحبة والوالدين بالمعروف وخفض الجناح لهما والقول الكريم ، ونهى عن التأفيف لهما . فلو جاز النكاح والمرأة تكون تحت أمر الزوج وطاعته مستحقة عليها للزمها ذلك ، وإنه ينافى الاحترام ، فيؤدى الى التناقض » اهـ .

واننا لو أبجنا الزواج بين هؤلاء الأقربين لكان من الواجب ألا يلتقى الرجل بإحدى هؤلاء القريبات ؛ حتى لا يتولد الطمع فيهن ، والطمع يلهب الحس ويثور به الشوق ، فتكون مفسد . وإذا منع التقاء الأخ بأخته والرجل بعمته وخالته وابنة أخيه كان فى ذلك ضيق شديد . فكان التحريم لينقطع الطمع ويكون اللقاء .

ويقول الدهلوى : (٢) « والأصل فى التحريم أمور : ( منها ) جريان العادة بالاصطحاب والارتباط ، وعدم إمكان لزوم الستر فيما بينهم ، وارتباط الحاجات من الجانبين على الوجه الطبيعى دون الصناعى ، فإنه لو لم تجر السنة بقطع الطمع عنهن والاعراض عن الرغبة فيهن لهاجت مفسد لا تحصى . وأيضا لو فتح باب الرغبة فيهن ولم يسد ولم تقم اللائمة عليهم فيه أفضى ذلك الى ضرر عظيم عليهن فإنه يكون سبب عضلهن عن يرغبن فيه لأنفسهن » اهـ .

وبعد .. فإن هذا التحريم هو صوت الفطرة ، والدفاع عنه دفاع عن بدهيات ، والأمم التى كانت تبيح بعض هذا أنكر التاريخ صنعها .

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٣ ص ٢٥٧

(٢) انظر : حجة الله البالغة للدهلوى ج ٣ ص ١٣١

## ٢- المحرمات بسبب الرضاعة

وهن أنواع كالمحرمات بالنسب لقوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ فسمى المرضعة أما للرضيع وبناتها أختا له ، فأعلمنا بذلك أن جهة الرضاعة كجهة النسب تأتي فيها الأنواع التي جاءت في النسب كلها . وقد فهم ذلك النبي ﷺ فقال لما أريد على ابنة عمه حمزة ، أى أن يتزوجها : « انها لا تحل لى ، انها ابنة أخى من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » ( رواه الشيخان ) . ورويا من حديث عائشة عنه ﷺ أنه قال : « إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » .

وعلى هذا جرت جماهير المسلمين جيلا بعد جيل . فجعلوا زوج المرضعة أبا للرضيع تحرم عيه أصوله وفروعه ولو من غير المرضعة ؛ لأنه صاحب اللقاح الذى كان سبب اللبن الذى تغذى منه الرضيع . فروى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل له جاريتان أرضعت إحداهما جارية ( أى بنتا ) والأخرى غلاما . أيجل للغلام أن يتزوج الجارية ، قال : لا . اللقاح واحد ( رواه البخارى فى صحيحه ) .

والمحرمات من الرضاع على ذلك شعب ثمان هي :

( أ ) أمهاته اللآئى أرضعنه : وبعبارة عامة أصوله من الرضاعة سواء أكن من جهة الأب أم من جهة الأم كأم من أرضعته ، وأم ابنة بنته من أرضعته ، وأم أبيه رضاعا .

( ب ) فروع من الرضاعة : فتحرم عليه ابنته رضاعا ، وهى التى تكون قد رضعت من لبن كان هو سبب وجوده - على ما بينا - وابنة بنته من الرضاع ، وهى من أرضعتها ابنته الصلبية ، أو بنته الرضاعية .

( ج ) فروع أبويه من الرضاع وان نزلن : سواء أكانت صلتهم من جهة الأب ، أم من جهة الأم . فيشمل أخته الرضاعية التى أرضعتها أمه وفروعها ، ويشمل أخته التى رضعت من امرأة كانت زوجة لأبيه ، إذا رضعت من ابن كان أبوه سبيه ، وفروعها كذلك .

( د ) فروع أجداده : إذا انفصلن بدرجة واحدة سواء أكانوا جدوده من جهة الأم ، أم من جهة الأب .

هـ ( الأصول الرضاعية لزوجه : فأمها التي أرضعتها تحرم عليه ، وجدتها كذلك سواء أكانت أم أمها رضاعا أم أم ايها ، وسواء أدخل بزوجه أم لم يدخل ؛ لأن الرضاع في المصاهرة كالنسب فيها .

و ( فروع زوجه من الرضاع إن دخل بزوجه : فتحرم عليه ابنتها رضاعا وحفيدتها رضاعا ، سواء أكانت طريقها البنت ، أم كان طريقها الابن .

ز ( زوجة أصله الرضاعي : وأصله الرضاعي هو من كان أبا لمن أرضعته أو كان سبب اللبن الذي رضع منه .

ح ( زوجة فروع : فتحرم عليه زوجة ابنه الرضاعي ، وهو الذي رضع من لبن كان هو سببه ، كما تحرم عليه زوجة ابن بنته الرضاعي ويشمل ابن بنته الصلبية أو الرضاعية .

والذي يدل على اشتغال الآية لتحريم هؤلاء الأصناف الثمانية هو ان الله تعالى نص في هذه الآية ﴿ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ﴾ على حرمة الأمهات والأخوات من جهة الرضاعة . إلا ان الحرمة غير مقصورة عليهن لأنه ﷺ قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » . وانما عرفنا أن الأمر كذلك بدلالة هذه الآية . ذلك لأنه تعالى لما سمى المُرْضِعَةَ أما والمُرْضَعَةَ أختا فقد نبه بذلك على أنه تعالى أجرى الرضاع مجرى النسب . وذلك لأنه تعالى حرم بسبب النسب سبعا : اثنتان منها هما المنتسبتان بطريق الولادة وهما الأمهات والبنات . وخمس منها بطريق الأخوة وهن الأخوات ، والعمات والحالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت . ثم إنه تعالى لما شرع بعد ذلك في أحوال الرضاع ذكر من هذين القسمين - الولادة والأخوة - صورة واحدة تنبيهها بها على الباقي فذكر من قسم قرابة الولادة الأمهات ، ومن قسم قرابة الأخوة الأخوات . ونبه بذكر هذين المثالين من هذين القسمين على أن الحال في باب الرضاع كالحال في النسب . ثم ان النبي ﷺ أكد هذا البيان بصريح قوله : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فصار صريح الحديث مطابقا لمفهوم الآية .

### والعلة من التحريم بسبب الرضاع :

أن من رضع من امرأة كان بعضُ بدنه جزءا منها ؛ لأنه تكونُ من لبنها

فصارت في هذا كأمه التي ولدته ، وصار أولادها إخوة له ، لأن لتكوين أبدانهم أصلا واحدا هو ذلك اللبن (١) .

وعلى ذلك تكون المرضعة أما لمن رضع منها . وجميع أولادها إخوة له وإن تعددت آبائهم ، وأصولها أصول له ؛ فتحرم عليه أمها كما تحرم بنتها . وإخوتها خؤولة له فتحرم عليه أخواتها . وإن زوج هذه المرضعة أب للرضيع ، أصوله أصول له ، وفروعه فروع له وإخوته عمومة له ، فيحرم عليه أن يتزوج أمه . كما يحرم عليه أن يتزوج أية بنت من بناته سواء كن من مرضعته أو غيرها ؛ فإن أولاده من المرضعة إخوة أشقاء للرضيع ومن غيرها إخوة لأب . كما أن أولادها هي من زوج آخر غير صاحب لقاح اللبن الذي رضع منه الرضيع إخوة لأم . ويحرم عليه أن يتزوج أحدا من أبناء هؤلاء الإخوة أو الأخوات من الرضاعة . وكذلك تحرم عليه عماته من الرضاعة وهن أخوات أبيه بالرضاعة . فالسبع المحرمات بالنسب محرمات بالرضاعة أيضا . وأما إخوة الرضيع وأخواته فلا يحرم عليهم أحد ممن حرم عليه ؛ لأنهم لم يرضعوا مثله فلم يدخل في تكوين بنيتهم شيء من المادة التي دخلت في بنيتها . فيباح للأخ أن يتزوج من أرضعت أخاه أو أمها أو بناتها . ويباح للأخت أن تتزوج صاحب اللبن الذي رضع منه أخوها أو أختها أو أباه أو ابنه مثلا .

### حكمة التحريم بالرضاع :

لعل الحكمة في التحريم بسبب الرضاع تتجلى حين يدرك الانسان أن المرأة متى أرضعت صغيرا تكون قد اشتركت في تكوين بنيته ، وتسببت في انشاء عظمه وإنبات جزء من بدنه . ذلك لأن هذا اللبن غذاء رئيسي للطفل ، ينبت منه اللحم ويتكون منه العظم ، فتوجد بذلك مشابة بين الأم المرضعة والأم النسيئة بسبب اشتراكهما في تغذية جسم واحد ونفس واحدة ، فلا أقل من أن يترتب على هذه المشابة بعض الأحكام التي تحمل بعض معاني التكريم وهو التحريم . فضلا عن ذلك فإن في امتزاج المرضعة بأهل الرضيع واختلاطها ومكثها بينهم - غالبا - ما يحمل على رفع الكلفة ، وإقامة صلات لا تقل عن علاقات النسب إذ تصير المرضعة كفرد من أفراد أسرة الرضيع بسبب هذا الارتباط الكبير والاختلاط الشديد .

(١) انظر : تفسير الفخر الرازي ج ١٠ ص ١٧ الى ٤٦



ومما يجب التنبيه له أن الناس قد غلب عليهم التساهل في أمر الرضاعة ، فيرضعون الولد من امرأة أو من عدة نسوة ، ولا يعنون بمعرفة أولاد المرضعة وإخوتها ولا أولاد زوجها من غيرها وإخوته ليعرفوا ما يترتب عليهم في ذلك من أحكام كحرمة النكاح وحقوق هذه القرابة الجديدة التي جعلها الشارع كالنسب . وقد يحدث أن يتزوج الرجل أخته أو عمته أو خالته من الرضاعة وهو لا يدري .

### ٣ - المحرمات بالمصاهرة

أى التى تعرض بسبب الزواج . ولقد ورد لفظ المصاهرة في قوله تعالى . ﴿ وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا ﴾ (١) . فالنسب والمصاهرة نعمتان أمتن الله بهما على عباده . والنسب والصهر معنيان يعمان كل قرى تكون بين آدميين . قال ابن العرى : « النسب عبارة عن خلط الماء بين الذكر والأنثى على وجه الشرع . فإن كان بمعضية كان خلقا مطلقا ولم يكن نسبا محققا . واشتقاق الصهر من صهرت الشيء إذا خلطته فكل واحد من الصهرين قد خالط صاحبه فسميت المناكحة صهرا لاختلاط الناس بها . وقيل : الصهر قرابة النكاح . فقرابة الزوجة هى الأختان وقرابة الزوج هم الأعمام ، والأصهار يقع عاما لذلك كله . وقيل : أصهار الرجل ذى رحم محرم من زوجته (٢) . ويحرم بسبب المصاهرة على التأييد أربع شعب :

أولاهها : من كانت زوجة أصله ، وإن علا ذلك الأصل ، سواء أكان من العصبات كأبى الأب ، أم كان من ذوى الأرحام كأبى الأم ، سواء أدخل بها الأصل أم لم يدخل . والدليل على تحريم هذه الطائفة : قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا ﴾ (٣) .

والنكاح هو الزواج . وقد صرح الفقهاء بأنه يطلق على العقد وعلى الوطء . واختلفوا في أى الاطلاقين هو الحقيقى وأيهما المجازى . والظاهر - كما يقول صاحب تفسير المنار (٤) أنه لا يطلق شرعا على الوطء من غير عقد ؛ وإنما كمال معناه الشرعى

(١) سورة الفرقان / آية ٥٤

(٢) تفسير القرطبي مجلد ٦ ص ٧٧٦

(٣) سورة النساء / آية ٢٢

(٤) تفسير المنار ج ٤ ص ٣٨٠

العقد وما وراءه . وقد يطلق على العقد وحده ، وهو الذى تمكن معرفته وتبنى عليه الأحكام فى الغالب . لذا فقد روى ابن جرير والبيهقى عن ابن عباس أنه قال : كل امرأة تزوجها أبوك دخل بها أو لم يدخل بها فهى حرام عليك . وروى ذلك عن الحسن وعطاء بن ابى رباح ، والمراد من الآباء ما يشمل الجدود بالإجماع .

**ثانيها : من كانت زوجة فرعه سواء أكان من العصبات كإبن الإبن ، أم من ذوى الأرحام كإبن البنت ، سواء أدخل بها أم لم يدخل .** وقد ثبت تحريمها بقوله تعالى : ﴿ وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ﴾ <sup>(١)</sup> عطفاً على قوله : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ <sup>(٢)</sup> والحلائل : جمع حليلة ، وهى الزوجة . وقد قيد الله سبحانه وتعالى الأبناء بقيد أن يكونوا من الأصلاب لكى يُعرَّف الأبناء بذلك الوصف ، فيفيد أن الأبناء هم الذين من الصلب لا الذين يُتَبَنَوْنَ ، وبهذا يتبين أن المحرم هو زوجات الأبناء لا زوجات المتبنين ؛ لأنهم ليسوا أبناء ، إذ ليسوا من دمه وليسوا جزءاً منه .

ويدخل فى الأبناء أبناء الصلب مباشرة ، وبواسطة كإبن الابن ، وإبن البنت فحلائلها تحرم على الجد .

وهل يشمل التحريم زوجة الابن رضاعاً ؟

الظاهر ان زوجة الابن من الرضاعة لا تدخل فى التحريم ؛ لأنه ليس من صلبه لا بالذات ، ولا بالواسطة . فهو يخرج بهذا القيد بحسب المتبادر منه . وبذلك قال بعض العلماء . وذهب جمهور أئمة المذاهب الأربعة - إلا ما روى عن قول للامام الشافعى - إلى أن ابن الرضاع تحرم حليلته لدخوله فى الأبناء هنا . ويكون القيد ( من أصلابكم ) قاصراً على إخراج زوجة المتبنى . ولأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فقط .

**ثالثها : أصول من كانت زوجته وان علون ، سواء أدخل بزوجه أم لم يدخل .** والدليل على تحريمها قوله تعالى ﴿ وأمهات نساكم ﴾ <sup>(٣)</sup> . ويدخل فى الأمهات أم المرأة التى يتزوجها الرجل وجداً لها . وظاهر الآية ثبوت التحريم دون

(١) ، (٢) ، (٣) سورة النساء / آية ٢٣

اشتراط الدخول بها . وهى بمجرد العقد تكون من نسائه . وبهذا قال جمهور الصحابة ومنهم أئمة الفقه الأربعة .

وروى عن بعض الصحابة أن أم المرأة انما تحرم بالدخول بالبنات كما أن الربية إنما تحرم بالدخول بالأم ، وهو قول على وزيد وابن عمر وابن عباس . وعلى ذلك فمن عقد على امرأة فماتت أو طلقها قبل ان يدخل بها جاز له ان يتزوج أمها وحجتهم : أنه تعالى ذكر حكيمين : وهو قوله ﴿ وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرِبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ، ثم ذكر شرطاً : وهو قوله : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ . فوجب أن يكون الشرط معتبراً في الجملتين معا . وحجة القول الأول : أن قوله تعالى : ﴿ وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ جملة مستقلة بنفسها . ولم يدل الدليل على عود ذلك الشرط اليها ، فوجب القول ببقائه على عموميه (١) . وقد أيدت السنة ذلك الظاهر وعينته للدلالة . فقد روى ان رسول الله ﷺ قال : « أيما رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها أو ماتت عنده فلا بأس أن يتزوج ابنتها . وأيما رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها أو ماتت عنده فلا يحل له أن يتزوج أمها » . ومن هنا وضع الفقهاء قاعدة : العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول بالأمهات يحرم البنات (٢) .

ورابعتها : فروع من كانت زوجته وان نزلن ، ولكن بشرط الدخول بزوجه . وثبت تحريم هذه الطائفة بقوله تعالى : ﴿ وَرِبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ، فدخل فيه تحريم بنات امرأة الرجل عليه إذا كان قد دخل بها . ويدخل في ذلك بنات بناتها ، وبنات ابنائها وان سفلن لأنهن من بناتها في عرف أهل اللغة . ولا يدخل في هذا التحريم أم زوجة الابن وبناتها .

والربائب جمع ربية . وربيب الرجل ولد امرأته من غيره . وسمى ربيباً له لأنه يُرَبَّى كما يرب ولده أى يسوسه . وقوله : ( اللاتي في حجوركم ) وصف لبيان الشأن الغالب في الربية وهو أن تكون في حجر زوج أمها ، وليس قيداً لثبوت التحريم .

(١) تفسير الفخر الرازى ج ١٠ ص ٤٠

(٢) محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، محمد أبو زهرة ص ١١٢

(٣) سورة النساء / آية ٢٣

وفيه - مع ذلك - إشارة إلى جواز جعل الربيبة في الحجر حقيقة أو تجوزا ، كأن تكون في غاية القرب من زوج أمها يخلو بها ويسافر معها ويعاملها بكل ما يعامل به بنته .

فالهدف من التقييد بهذا الوصف إشعار الرجل بالمعنى الذى يوضح علة التحريم ويقرررها في نفسه ، وهو كون بنت زوجته في مكان بنته ؛ لأن زوجته كنفسه ففرعها كفرعه . فهو وصف يحرك عاطفة الأبوة في الرجل وهو كون الربيبة في حجره يحنو عليها حنوه على بنته (١) . وذهب بعض الفقهاء - الظاهرية - إلى أن هذا الوصف قيد ، وأن الرجل لا تحرم عليه ابنة امرأته إذا لم تكن في حجره ، وروى هذا عن بعض الصحابة . فقد روى عبد الرزاق وابن أبي حاتم بسند صحيح عن مالك بن أوس قال : « كان عندى امرأة فتوفيت وقد ولدت لى . فوجدت عليها ( أى حزنت ) . فلقينى على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فقال : « مالك ؟ » فقلت : « توفيت المرأة » . فقال : « لها بنت ؟ » . قلت : « نعم وهى بالطائف » قال : « كانت في حجرك ؟ » قلت : « لا » قال : « انكحها » . قلت فأين قوله تعالى : ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ؟ قال : انها لم تكن في حجرك ، انما ذلك إذا كانت في حجرك .

وحجة هذا رأى : أن التى لا تكون في حجره لا تكون ربيبة له في الواقع لأنه لا يربها ولا يسوسها ، فلا ينجذ في نفسه عاطفة الأبوة التى تفنى فيها أو لا تجتمع معها عاطفة الشهوة .

والأرجح رأى الجمهور احتياطا للأبضاع ، ولأن ذكر الوصف عند التحريم لا يدل على الحل إذا لم يكن ، وبدليل انه عندما نص على حال الحل ذكرها في حالة الدخول فقط ، فقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) ولم يذكر عند الحل الحال التى لا تكون فيها في حجره ، فأقصى ما يدل عليه الوصف أن يكون مشيرا الى الغالب ، أو هو مبين للتحريم في حال وجوده والباقي فُهِمَ تحريمه من علة التحريم من مفهوم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ فإنه يثبت أن حال الدخول تثبت الحرمة ، سواء أكانت في الحجر أم لم تكن .

(١) يراجع تفسير المنار ج ٤ ص ٣٩

(٢) سورة النساء/ آية ٢٣ .

فالحق ان ذلك الوصف ليس للتقييد ، بل خرج تخريج العادة ، وليبان قبح التزوج بهن ، لأنهن غالبا في حجبورهم كأبنائهم وبناتهم ، فلهن ما للبنات من تحريم . وهل إذا زنى شخص بامرأة أو لمسها بشهوة أو نظر اليها بشهوة تحرم عليه ابنتها كحرمة الدخول الحقيقي بها ويعطى أحكامه في حال اشتراط الدخول للتحريم ، وهى حال الربية ، أم لا يكون كالدخول فلا تحرم به ؟

ذهب جمهور الفقهاء الى أن اللمس بشهوة يكون كالدخول . ومن باب أولى إذا زنى بامرأة فإنه يحرم عليه أصولها وفروعها . وذهب بعضهم الى أن اللمس بشهوة والزنى لا يترتب عليهما ما يترتب على الدخول الحقيقي .

وأساس الخلاف في هذا الأمر أن من يرى أن النظر بشهوة أو اللمس بشهوة كالدخول في اثبات التحريم توسع في معنى الدخول فجعل كل ما هو من قبيل الاستمتاع من نظر و لمس بشهوة يعد دخولا ، لما فيه من معنى المتعة التى جعلت الدخول محرما . وألحقوا ذلك بحرمة المصاهرة . وتوسعوا في ذلك توسعا ضيقوا فيه تضيقا .

أما الفريق الذى لا يعتبر غير الدخول الحقيقي محرما فهو لم يتوسع ذلك التوسع في معنى الدخول ، لأن اللفظ إذا اطلق لا ينصرف إلا إلى معناه الحقيقي .

وردوا على الفريق الأول : بأن الزنى ومقدماته ليس فيها شيء من معنى المصاهرة التى جعلها الشارع كالنسب في بعض الأحكام ، وبأن لفظ الآية ينافى ذلك ، فاللواتى يزنى بهن أو يلمسن أو يقبلن أو ينظر لهن بشهوة لا يصرن من نساء الزناة أو المتمتعين منهن بما دون الزنى . فعبارة القرآن لا تدل على ذلك بنصها وفحواها . وحكمة حرمة المصاهرة وعلتها لا تظهر فيها . ثم إن ما ذكروه من الأحكام في ذلك هو مما تمس اليه الحاجة وتعم به البلوى أحيانا ، وما كان الشارع ليسكت عنه فلا ينزل به قرآن ولا تمضى به سنة ولا يصح فيه خبر ولا أثر عن الصحابة ، وقد كانوا قريبى عهد بالجاهلية التى كان الزنى فيها فاشيا بينهم ، فلو فهم أحد منهم أن لذلك مَذْرَكاً في الشرع أو تدل عليه عللة وحكمه أسألوا عن ذلك وتوفرت الدواعى على نقل ما يُقْتَوَنَ به . (١)

(١) اراجع : تفسير المنار ج ٤ ص ٣٩٢ ، محاضرات في عقد الزواج وآثاره لأبى زهرة ص ١١٣

## الحكمة في التحريم بالمصاهرة :

ان الشرائع السماوية قد وافقت الشريعة الإسلامية في التحريم بسبب المصاهرة فكان هذا دليلا على ان ذلك التحريم مشتق من الفطرة الانسانية .

والله سبحانه كرم البشرية بهذه الرابطة الانسانية ، وامتن على الناس بقرابة المصاهرة التي تجمع بين النفوس المتباعدة المتنافرة بروابط الألفة والمحبة . فقال تعالى : ﴿ وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا ﴾ (١) فإذا تزوج الرجل من عشيرة صار كأحد أفرادها ، فينبغى أن تكون أم زوجته بمنزلة أمه في الاحترام ، وبنتها التي في حجره كبنته من صلبه . وكذلك ينبغى أن تكون زوجة ابنه بمنزلة ابنته . ومن القبيح جدا أن تكون البنت ضرة لأمتها ، والابن طامعا في زوجة أبيه ؛ فإن ذلك يناقض حكمة المصاهرة ، ويكون سببا في فساد الأسرة وتقطيع روابط الرحم .

## ثانياً : المحرمات تحريماً مؤقتاً

وهن المحرمات لسبب عارض إذا زال يزول التحريم . ولقد بينتهم الآية الكريمة :

١ - قوله تعالى : ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين ﴾ (٢) ، وهو ما يطلق عليه الجمع بين المحارم .. ومعنى الآية : أى وحرم عليكم الجمع بين الأختين في الاستمتاع الذى يراد به الولد سواء كان بعقد النكاح ، أو بملك اليمين . ويدخل في ذلك الأختان من الرضاعة . وقد فهم النبي ﷺ من تحريم الجمع بين الأختين تحريم ما في معناه وهو الجمع بين المرأة وعمتها ، أو خالتها . فقال ﷺ فيما رواه أبو هريرة : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ولا المرأة على ابنة أخيها ، ولا ابنة أختها » . وزاد في بعض الروايات : « إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » . والمراد من المحارم كل امرأتين بينهما علاقة محرمة بحيث لو فرضت إحداها ذكراً حرمت عليه الأخرى . فلا يصح الجمع بين الأختين ، لأننا لو فرضنا كل واحدة منهما رجلاً لم يحل له التزوج بالأخرى

(١) سورة الفرقان / آية ٥٤

(٢) سورة النساء / آية ٢٣

لأنها أخته . والمرأة وعمتها لا يحل الجمع بينهما ، لأن العمة لو فرضت رجلاً كان عما لهذه البنت والعم لا يحل له أن يتزوج بنت أخيه . وبنت الأخ لو فرضت رجلاً كانت الأخرى عمة له ولا يحل للرجل أن يتزوج بعمة . وكذلك المرأة وخالتها لا يحل الجمع بينهما لأننا لو فرضنا الخالة رجلاً كان خالاً لها ، والخال لا يحل له أن يتزوج بنت أخته ، ولو فرضنا بنت الأخت رجلاً كانت الأخرى خالة له ولا يحل للرجل أن يتزوج من خالته .

أما المرأة وابنة عمها فانه يجوز للرجل أن يتزوج بهما وأن يجمع بينهما ؛ لأنه لو فرضت أية واحدة منهما رجلاً جاز له أن يتزوج بالأخرى لأنها تكون ابنة عمه ، والرجل يجوز له أن يتزوج بابنة عمه .

ومن هذه القاعدة يتبين أنه لا بد لحُرمة الجمع بين المرأتين أن يكون في الإمكان فرض كل واحدة منهما رجلاً وألا تحل له الأخرى عند هذا الفرض . وكما يَحْرُمُ الجمع بين محرمين حال قيام الزوجية يحرم الجمع بينهما إذا كانت إحداها معتدة . فإذا طلق الرجل امرأته فليس له أن يتزوج عمته ، أو خالتها ، أو ابنة أخيها ، أو ابنة أختها إلا بعد انتهاء العدة لبقاء بعض أحكام الزواج في العدة .

### والحكمة من التحريم :

إن الجمع يعمل على قطع الأرحام التي أمر الله سبحانه وتعالى أن توصل ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ (١) خشية أن تكون إحداها ضرة للأخرى . وكيف يتصور أن شريعة تعمل على ربط آحاد الأسرة بعرى المودة تجيز للرجل أن يتزوج ابنة الأخ على عمتها فتكون ضرة لها ، وتثور نيران الغيرة التي تدفع إلى أشد الأيذاء بالكيد بالقول والفعل .

### ٢ - المطلقة ثلاثاً :

أباح الإسلام للرجل الطلاق مُقَيِّداً بقيود منها ما يرجع إلى العدد فأباحه مفرقا مرة بعد مرة ، له أن يراجعها بعد الطلقة الأولى والثانية أثناء العدة ، وبعقد ومهر جديدين بعد انقضاء العدة . فإن طلقها بعد هاتين المرتين فمعنى ذلك أن العشرة

(١) سورة النساء / آية ١

الزوجية بينهما لا يمكن أن تستقر وأن يطمئن كل منهما الى صاحبه . فكان حكم الشرع ألا تعود إليه إلا إذا تزوجت من غيره ويدخل بها ثم يفارقها بموت أو طلاق . فالمطلقة طلاقا بائنا بينونة كبرى تكون محرمة تحريما مؤقتا على مطلقها حتى تتزوج زوجا آخر بعد انتهاء عدتها من الأول . ولا بد ان يكون هذا الزواج صحيحا نافذا لا يقصد به التحليل لزوجها الأول ؛ فالخلوة الصحيحة لا تكفى لِحِلِّهَا للأول . ولا بد أن يطأها الزوج الثاني في المحل المباح شرعا ، ويشترط ان يكون موجبا للغسل . ثم بعد ذلك تقع الفرقة بينه وبينها سواء أكان بالطلاق أم الموت ، ثم تنقضى عدتها من الثاني .

وانما كانت المطلقة طلاقا بائنا بينونة كبرى لا تحل لزوجها الأول إلا بهذه الشروط لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (١) وذلك بعد قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (٢) .

واشترط دخول الزوج الثاني دخولا حقيقيا في حل المطلقة ثلاثا لمطلقها (زوجها الأول) ثبت بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والمعقول :

**أما الكتاب :**

فقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ . ووجه الاستدلال : أنه ثبت بإشارة النص وهو أن الكلام يحمل على الوطء ؛ لأن التأسيس خير من التأكيد ، إذ العقد استيفيد باطلاق اسم الزوج لأن الزوج لا يكون إلا في عقد الزواج . فلو أُريدَ من النكاح العقد لا الوطء كان ذلك تأكيدا ؛ فوجب حمل الكلام على الوطء ليفيد الكلام معنى جديدا ، وأيضا تسمية الزوج الثاني زوجا باعتبار ما سيؤول إليه ، وفيه حمل اللفظ على الإفادة أيضا (٣) .

**وأما السنة :**

فما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « سئل نبي الله عن الرجل يطلق

(١) سورة البقرة / آية ٢٣٠

(٢) سورة البقرة / آية ٢٢٩

(٣) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٤٨



امراته ثلاثا ، فيتزوجها آخر فيغلق الباب ، ويرخى الستر ثم يطلقها قبل ان يدخل بها ، هل تحل للأول ؟ قال : لا تحل للأول حتى يجامعها » .

### وأما الإجماع :

فقد أجمعت الأمة الاسلامية على أن الدخول بالمطلقة ثلاثا شرط الحل لمن أبانها بينونة كبرى . ولم يخالف في ذلك إلا سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ، والشيعه (١)

### وأما المعقول :

فإن الحرمة الغليظة إنما تثبت عقوبة للزوج بما أقدم على الطلاق الثلاث الذي هو مكروه شرعا ؛ زجرا له ، ومنعا له عن ذلك . لكن إذا تفكر في حرمتها عليه إلا بزواج آخر - الأمر الذي تنفر منه الطباع السليمة - ازدجر . ومعلوم ان العقد بنفسه لا تنفر منه الطباع السليمة ولا تكرهه ؛ فكان الدخول شرطا ، زجرا له ومنعا عن ارتكابه (٢) .

### ٣ - زواج خامسة وفي عصمته أربع :

إذا كان الرجل متزوجا بأربع من النساء ، فلا يحل له أن يتزوج خامسة حتى يفترق عن إحداهن وتنتهي عدتها . فلا يجمع بين خمس أو أكثر في النكاح ؛ لأن الإسلام لم ييح الجمع بين أكثر من أربع . والجمع في العدة كالجمع في النكاح ؛ لأنه أثناء العدة يكون النكاح قائما بينهما حكما . وعلى ذلك إذا تزوج خامسة وبعض الأربع أو كلهن في العدة فقد جمع في عصمته - حكما - خامسة ، وذلك لا يجوز ، سواء كانت العدة من طلاق رجعي أو بائن بينونة كبرى ، خلافا للشافعي الذي أجاز التزوج من الخامسة إذا كانت العدة من طلاق بائن بينونة كبرى لأنه يعتبر النكاح قد بُت وانتهى بالطلاق البائن ولو كانت لا تزال في العدة .

والدليل على تحريم الزواج من خامسة لمن تحته أربع . قوله تعالى ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ (٣) .

(١) بدائع الصنائع للكاناني ج ٣ ص ١٨٨

(٢) بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٨٨ فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٣ ص ١٧٥ ، ١٧٦

(٣) سورة النساء / آية ٣

#### ٤ - زواج الأمة وعنده حرة :

من كان في نكاحه حرة لم يجوز له أن يتزوج أمة حتى تطلق الحرة وتنتهي عدتها ؛ وذلك لأن الزواج من الإماء ثبت لمن لا يستطيع الحرة ؛ لقوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمنما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ (١) ، ولأن في إدخال الأمة على الحرة إجحاشا لها وإيذاء لعزتها ولا يجوز ذلك .

#### ٥ - زوجة الغير ومعتدته :

يحرم على الرجل زوجة غيره ومعتدته ، سواء أكانت معتدة من طلاق أو من وفاة ؛ وذلك لحق غيره ، ولكيلا تختلط الأنساب . وثبت التحريم بقوله تعالى : ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ (٢) . والمراد بالمحصنات هنا : ذوات الأزواج .

وثبت تحريم المعتدات من طلاق بقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٣) . وثبت تحريم المعتدات من وفاة بقوله تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ (٤) .

والحكمة في تحريم التزويج من معتدة الغير : هو أن الزواج مازال قائما أثناء العدة ؛ فحق غيره بها مازال باقيا ببقاء آثاره . ولخشية اختلاط الأنساب منع ذلك .

#### ٦ - المَلَأَنَّةُ حتى يكذب نفسه :

من المعروف أن من يرمى امرأة أجنبية عنه بالزنى من غير اثبات كامل - أى أربعة شهود عدول - يقام عليه حد القذف لقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ﴾ (٥) . فالحد : الجلد ثمانين جلدة ، ورد شهادتهم أبدا ، ووصفهم بالفسق . أما إذا رمى زوجته بالزنى فهذا هو ما يسمى باللعان .

(١) سورة النساء / آية ٣٥

(٢) سورة النساء / آية ٢٤

(٣) سورة البقرة / آية ٢٢٨

(٤) سورة البقرة / آية ٢٣٤

(٥) سورة النور / آية ٤

واللعان : أن يقسم الزوج أربع مرات بالله أنه صادق فيما رماها به من الزنى ،  
والخامسة أن عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين . وتقسم الزوجة أربع مرات إنه  
كاذب فيما رماها به من الزنى ، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين .

وقد بينت الآية الكريمة في سورة النور حقيقته بقوله تعالى : ﴿ والذين  
يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات  
بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدراً عنها  
العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله  
عليها إن كان من الصادقين ﴾ (١) . فإذا حلف الرجل وحلفت المرأة ، فقد تم  
اللعان . ومن آثاره أن ينتفى نسبُ ولده إن كان موضوع الرمي بالزنى في نفى  
الولد ، وأن يُفَرَّقَ بين الزوجين فلا يتعاشرا . ولا يحل له أن يعقد عليها أبداً إلا إذا  
كُذِّبَ نفسه . فإذا فعل أُقِيمَ عليه حد القذف وعاد الجُلُ ، فيجوز أن يعقد عليها من  
جديد .

والسبب في التفريق وتحريم الزواج أن الثقة بينهما قد فقدت ولا يمكن أن يقوم  
زواج ليس أساسه الثقة ، واطمئنان الرجل الى أهله في المحافظة على عرضها وعرضه .  
فإن كذب نفسه عادت الثقة فيجوز العقد . وبعض الفقهاء منع الزواج في هذه الحالة  
أيضاً (٢) .

## ٧ - من لا تدين بدين سماوى :

اتفق الفقهاء على أن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من لا تدين بدين سماوى ،  
ويقصدون بالدين السماوى : الدين الذى كان له كتاب منزل في زمن نشأته ، وله  
نبي مبعوث ذُكِرَ في القرآن الكريم .

فكل من تكون غير متدينة بدين سماوى بهذا المعنى لا يحل الزواج منها ،  
وتعتبر كالمشركة لا يجوز للمسلم العقد عليها ، وتكون داخلة في عموم النهى في قوله  
تعالى : ﴿ ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو  
أعجبتكم ولا تُنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو

(١) سورة النور / آية ٦ ، ٩

(٢) تراجع تفسير سورة النور ، أبو الأعلى المودودى

أعجبكم أولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة بإذنه ، ويبين آياته للناس ﴿ ١ ﴾ .

وبناء على ذلك فلا يحل لمسلم أن يتزوج وثنية ، أو بوذية ، أو براهمية ؛ لأن كل أولئك لم يكن لهم كتاب منزل معروف ولا نبي مبعوث .

والآية الكريمة تشير الى الحكمة في تحريم الزواج من هؤلاء : إذ يدعون الى النار . أى أن المرأة المشتركة تستهوى الرجل بحسنها ورفق طباعها وحسن تدبيرها ، فيستحسن ما تستحسن ويستهن ما تستهن ، فلا يستنكر أوثانها أو لا يَسْتَحْسِنُهَا . وإن ذلك إن لم يقده إلى دينها يضعف الإحساس بدينه في نفسه ، فيستهين بالفرائض . وإن ابتعد عن دينها وأبدى استنكاره كانت الجفوة التي لا يتحقق معها المودة والسكن أسس الحياة الزوجية الصحيحة .

### أما زواج المسلم من الكتائية :

فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يحل للمؤمن أن يتزوج الكتائية ؛ فيجوز أن يتزوج اليهودية والنصرانية ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ (٢) .

وهذا نص صريح محكم في حل نساء أهل الكتاب . وقد أجمع الصحابة - إلا عبد الله بن عمر - على أن زواج الكتائيات يجوز . ولقد روى أن بعضهم تزوج كتائيات فعلا ، كطلحة بن عبيد الله . ولكن الأولي بالمسلم ألا يتزوج إلا مسلمة ، تمام الألفة من كل وجه ، ولعدم نشأة الأولاد نشأة فاسدة لتأثر الأولاد غالبا بأخلاق أمهم . وهذا ما جعل الخليفة العادل عمر بن الخطاب أن يَنْهَى عن الزواج من الكتائيات .

ولا يحل للمسلم أن يتزوج من المرتدة عن دين الاسلام ولو كان ارتدادها إلى دين سماوي ؛ وذلك لأن الارتداد جريمة عقوبتها للرجل القتل ، وللمرأة الحبس . ويعتبر من ارتد في حكم الميت .

(١) سورة البقرة / آية ٢٢١

(٢) سورة المائدة / آية ٥

أما عن زواج المسلمة من غير المسلم سواء أكان كتابيا أم مشركا فإنه لا يحل بالاتفاق بين الفقهاء ويكون الزواج باطلا لا أثر له . وقد ثبت ذلك التحريم بنص القرآن ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ (١) .

وأما السنة :

فقد وردت الآثار الصحاح عن السلف الصالح أنهم كانوا يفرقون بين النصراني وزوجه إذا أسلمت .. روى أن رجلا من بنى تغلب أسلمت زوجه وأى هو ان يسلم ، ففرق عمر بينهما .

وأما الإجماع :

فقد انعقد اجماع المسلمين على ذلك . فكان حجة قطعية لا مجال للشك فيها (٢) .



---

(١) سورة الممتحنة / آية ١٠

(٢) لمزيد من التفصيلات حول حل الكتابية للمسلم وحرمة المسلمة على غير المسلم انظر كتاب الزواج الاسلامي أمام التحديات لمحمد ضناوى .



# الفصل السابع

## تعدد الزوجات

﴿وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحروا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾

سورة النساء / آية ٣





# تعدد الزوجات

لقيت إباحة تعدد الزوجات في الإسلام من النقد والتجريح ما لم يلقه أى جانب آخر من جوانب نظام الأسرة في الإسلام . وقد بدأت رياح الهجوم على التعدد من الكتاب والمفكرين الغربيين . ثم جرت جريهم جماعات من المسلمين نددت بالتعدد وطالبت بإبطاله أو بتقييده على الأقل . ولم يقف الأمر عند حد النقد النظرى للتعدد ؛ بل إن بعض المجتمعات المسلمة قد تأثرت بهذه النظرة ، وانعكس هذا التأثير في قوانين الأحوال الشخصية بها . وهكذا نجد أنفسنا أمام ثلاثة اتجاهات :

## الاتجاه الأول :

يأخذ بتعدد الزوجات في نطاق الأحكام الدينية ، فهو بالنسبة للمسلمين يبيح لهم التعدد في حدود أحكام الشريعة الاسلامية . وهذا الاتجاه نجده في المملكة العربية السعودية والكويت وبعض الدول العربية الأخرى .

## الاتجاه الثاني :

يقيد تعدد الزوجات بالنسبة للمسلمين بقيود جديدة لم يجز العمل بها من قبل من الناحية القضائية . وهذا الاتجاه في المغرب الذى قيد التعدد قضائيا بالعدل بين الزوجات . ونجده في سوريا التى قيدت التعدد قضائيا بالقدرة على الإنفاق . ونجده في العراق الذى قيد تعدد الزوجات بمصلحة مشروعة وبالعدل بين الزوجات وبالقدرة على الإنفاق عليهن .

## الاتجاه الثالث :

يُحَرِّمُ تعدد الزوجات على المسلمين ، ويجعل ممارسته جريمة معاقبا عليها ، وهذا الاتجاه نجده في تونس<sup>(١)</sup> .

والذين هاجموا تعدد الزوجات في الإسلام أخذوا عليه مأخذا رئيسيا هو أنه - بزعمهم - نظام بدائي ينتقص من مكانة المرأة لصالح الرجل ويهدر كرامتها وعزتها . ويضيفون أن مجرد إباحة هذا النظام يعني أن عائقا يوضع أمام المرأة في طريق تقدمها الاجتماعي . وتحريم هذا التعدد يعني أن تسقط بعض تلك الأغلال وأن تنفك بعض تلك القيود التي تعوق حركة المرأة وتهضم حقوقها وتهدر آدميتها<sup>(٢)</sup> . ويشير بعض هؤلاء الخصوم الى ما يحدثه التعدد من ظهور العداوة والبغضاء بين الإخوة غير الأشقاء وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية خطيرة .

## أسباب الهجوم

ومع تعدد صور الهجوم وأساليبه ومستويات جِدَّتِهِ يمكن تلخيص أسباب الهجوم في سببين رئيسيين :

### الأول :

أن خصوم التعدد تناولوه مجردا عن الجوانب الأخرى في نظام الأسرة في الإسلام ، وتجاهلوا كافة الجوانب الأخرى . ونظام الأسرة في الإسلام هو نظام متكامل متناسق العناصر . وهذا الفصل والتجريد لتعدد الزوجات عن العناصر الأخرى في الزواج ونظام الأسرة فيه افتئات على هذا النظام بصفة عامة وعلى التعدد بصفة خاصة .

### الثاني :

ان هؤلاء الخصوم قد تناولوا ظواهر الآيات القرآنية التي وردت في التعدد

---

(١) تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية ، عبد الناصر توفيق العطار ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) تعدد الزوجات ، عبد الناصر توفيق العطار ص ٧ .

ولم يتعمقوا بدرجة كافية في فهم كل منها وفي فهم الارتباط بينها .

## تعدد الزوجات في القرآن الكريم

ورد في التعدد في القرآن الكريم أكثر من آية :

ورد قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ . فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِغَلَّةِ وَإِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٢) .

وهذه الآيات تفيد مشروعية تعدد الزوجات . وتفيد في نفس الوقت أن إباحة تعدد الزوجات لم تكن الهدف الأصلي للقرآن . وإنما هي رخصة ممنوحة تستخدم في ظروف خاصة وبشروط محددة . والأدلة على ذلك :

### أولا :

كان تعدد الزوجات مباحا عند نزول القرآن . وكان العرب يمارسونه بغير حدود وبما شاء الرجل من عدد الزوجات . وكانت اليهود كذلك لا تحرمه ، وهكذا النصراني وقتئذ . فلم تكن الحاجة داعية إلى تقرير هذه الإباحة في القرآن الكريم لمجرد الإباحة . وكان يكفي أن يجرى عرف المسلمين على إباحة تعدد الزوجات دون أن يرد نص في القرآن يقرر ذلك حتى يعتبر هذا التعدد مباحا .

### ثانيا :

لم ترد في القرآن الكريم أية آية كاملة - ولو آية واحدة - تنص فقط على إباحة تعدد الزوجات . وإنما الآيات التي ورد بها ذكر تعدد الزوجات قد بدأت بموضوع اليتامى . ثم جاء النص بشرط ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ . وكان جواب هذا الشرط ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ .

(١) سورة النساء / آية ٣

(٢) سورة النساء / آية ١٢٩

ولو كان هدف النص القرآني إباحة تعدد الزوجات لاقتصر على تقرير هذه الإباحة منذ بداية الآية ولم يكن هناك داعٍ لذكر موضوع اليتامى ، أو ذكر تعدد الزوجات ضمن مسألة من مسائل اليتامى .

### ثالثا :

المعهود في أساليب القرآن عند إباحة شيء أن يقول مثلا ﴿ لا جناح عليكم ﴾ أو ﴿ وأحل لكم ﴾ ، وغير ذلك من الأساليب الدالة على الإباحة . ولكن النص القرآني ورد هنا أمرا ﴿ فانكحوا ﴾ والأمر هنا نفهم منه أن الله سبحانه يريد أمرا عظيما غير مجرد الإباحة<sup>(١)</sup> .

وقد اختلف العلماء في الأمر بالنكاح فقليل إنه للإباحة ، وقيل إنه لوجوب الاقتصاد على هذا العدد من النساء . والأمر في قوله تعالى ﴿ فانكحوا ﴾ ليس أمرا على سبيل الوجوب والالزام وإنما هو أمر على سبيل التأديب والإرشاد والإعلام . والحجج على ذلك كثيرة والأدلة متوافرة :

- منها : أن هذه الآية تُخَيِّرُ المخاطبين بها بين الزواج باثنتين أو الزواج بثلاث أو الزواج بأربع . فإن خافوا ظلم النساء أو ظلم اليتامى أو ظلم أنفسهم فواحدة ، ولو كان الأمر على سبيل الوجوب والالزام لما كان هناك خيار .

- ومنها : أن الأمر بالنكاح هنا لو كان ملزما بتعدد الزوجات مثنى وثلاث ورباع لما نهى الله عن هذا التعدد عند خوف العدل بقوله سبحانه ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ .

- ومنها كذلك : أن الزواج مباح في الإسلام وتعدد الزوجات كان مباحا عند الناس وقت نزول هذه الآيات ولكن بغير حد أقصى لعدد الزوجات . فلم تكن ثمة حاجة إلى إلزام الناس بتعدد الزوجات أو إيجابه عليهم ، بل كانت الحاجة ماسة إلى تقييده باثنتين أو ثلاث أو أربع كحد أقصى<sup>(٢)</sup> .

وقد ورد في السنة النبوية الشريفة ما يؤيد أن الأربع هو الحد الأقصى لعدد

(١) تعدد الزوجات ، عبد الناصر توفيق العطار ص ١١٩ - ٢٠

(٢) نفس المصدر ص ١٣٠ - ١٣١

الزوجات . من ذلك قول حارث بين قيس : « أسلمت وعندى ثمانٍ من النسوة فأثيت النبي ﷺ فذكرت له ذلك فقال : « اختر منهن أربعاً » . وروى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « أسلم غيلان الثقفى وتحتة عشر نسوة فى الجاهلية فأسلمن معه . فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً » . وقال نوفل بن معاوية : « أسلمت وتحتى خمس نسوة . فقال لى النبي ﷺ : فارق واحدة منهن » (١) . وقد زعم فريق أباح التعدد الى أكثر من أربع من النسوة أن السنة الواردة فى قيد التعدد إنما هى خبر آحاد ، وخبر الآحاد لا ينسخ به القرآن الذى فهموا منه أنه يبيح التعدد الى غير حد أو الى ثمانى عشرة أو الى تسع حسب اختلاف أقوالهم . كذلك ذكروا أن الأخبار الواردة فى مفارقة ما زاد على الأربع تحتل معنى آخر ، ذلك أنه من الجائز أن النبي ﷺ طلب من هؤلاء ترك ما عدا الأربع من النسوة لسبب آخر غير قيد العدد ، كأن يكون بين هؤلاء وباقي نساء الرجل غير الأربع حرمة نسب كأختين ، أو حرمة رضاع ، أو غير ذلك من الأسباب . وإذا دخل الاحتمال الى هذه الأخبار لم يكن الاستدلال بها ناسخا لما فهموه من الآية . وهذا الاستدلال مردود ؛ فقد عرفنا أن القرآن حصر تعدد الزوجات فى أربع فحسب . وفهم غير ذلك منه إنما هو فهم خاطئ . ومع ذلك لو صح أن القرآن لم يدل بقوله تعالى ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ على عدم الحصر فإن غايته أنه لم يدل أيضا على الحصر ، فيكون مجملا وبيان المجمل بخبر الواحد جائز . وليس فى هذا نسخ وإنما زيادة بيان . فضلا عن أن قوله ﷺ (أمسك أربعاً) قد ورد على سبيل الإطلاق . وكذلك قوله ( فارق واحدة ) ولم يُحدّد سبب لذلك غير العدد بالذات . فدل ذلك على أن المانع هو الزيادة على الأربع لا غير ذلك (٢) .

## معنى العدل

اقرن النص على إباحة تعدد الزوجات الى أربع بالنص على العدل والاكتفاء بواحدة فى حالة الخوف من عدم العدل وذلك فى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ . ونقيض العدل هو الظلم .

(١) انظر نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ١٥٩ وما بعدها .

(٢) تعدد الزوجات ، عبد الناصر توفيق العطار ص ١٣٩ - ١٤٠ .

والخوف حالة نفسية وذهنية وأمر ظَنِّي . فمجرد مظنة الظلم توجب الاكتفاء بواحدة . « وقوله تعالى ﴿ أَلَا تَعْدِلُوا ﴾ لم يقيد بموضوع معين يجب العدل فيه عند تعدد الزوجات ؛ بل هو مطلق يشمل كل صور الظلم . فمن خاف - عند تعدد الزوجات - من ظلم الزوجات ، أو خاف من ظلم اليتامى الذين في رعايته بأكل أموالهم إلى أمواله لينفق منها على زوجاته أو بالانشغال بزوجاته عن رعايتهم ، أو خاف من ظلم أولاده من زوجاته المتعددات ، أو خاف من ظلم نفسه عندما يكلفها ما لا تطيق من سياسة هؤلاء والوفاء بحقوقهم ، كل واحد من هؤلاء عليه أن يقتصر على زوجة واحدة أو على ما عنده من النساء إن كان لديه اثنتان أو ثلاث « (١) .

والخوف هنا هو من أمر قد يحدث وقد لا يحدث . وهو سابق لتقرير أمر الزواج من ثانية أو ثالثة أو رابعة وليس لاحقا للزواج بالفعل . وينبه الله سبحانه وتعالى الى أن العدل بين النساء ليس من الأمور المستطاعة بقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ (٢) . وأردف سبحانه : ﴿ فَلَا تَقِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمَلْعَلَةِ ﴾ (٣) .

وان كان القرآن قد أورد العدل مطلقا دون تحديد فانه قد كشف بوضوح عن معيار العدل المطلوب في الآية ، وحدده بأمرين :

### الأول :

أن العبرة بالنوايا الحسنة والعمل الصالح . قال تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ (٤) .

### الثاني :

أن العدل - في الأصل - هو المساواة الكاملة بين المتماثلين . وكل زوجة تماثل الأخرى باعتبارها زوجة ، لأن العبرة بصلة الزوجية . والعدل بذلك يقتضي المساواة بين الزوجات في المأكل والملبس والنفقة والمبيت والجماع والمودة والمحبة وغير ذلك

(١) تعدد الزوجات ، عبد الناصر توفيق العطار ص ١٥٧ - ١٥٨

(٢) ، (٣) سورة النساء / آية ١٢٩

(٤) سورة النساء / آية ١٢٧

من الأمور ، حتى روى بعض السلف الصالح أنه كان يعد القبلات حتى لا تأخذ زوجة أكثر مما نالت الأخرى (١) .

ويبين الإمام الغزالي العدل المشروط بقوله : « إذا كان له - أى للزوج - نسوة فينبغى أن يعدل بينهن ، ولا يميل الى بعضهن . فإن خرج الى سفر وأراد استصحاب واحدة أقرع بينهن » (٢) . كذلك كان يفعل رسول الله ﷺ . فإن ظلم امرأة بليتها قضى لها ، فإن القضاء واجب عليه . وقد قال رسول الله ﷺ : « من كان له امرأتان فمال الى إحدهما دون الأخرى - وفى لفظ ولم يعدل بينهما - جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل » . وإنما عليه العدل فى العطاء والمبيت . وأما فى الحب والوقاع فذلك لا يدخل تحت الاختيار . قال الله تعالى ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ . أى لا تعدلون فى شهوة القلب وميل النفس . ويتبع ذلك التفاوت فى الوقاع . وكان رسول الله ﷺ يعدل بينهن فى العطاء والبيتوتة فى الليل ، ويقول : « اللهم هذا جهدى فيما أملك ولا طاقة لى فيما تملك ولا أملك » - وفى رواية : « اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك » - يعنى الحب . وقد كانت عائشة رضى الله عنها أحب نسائه اليه ، وسائر نسائه يعرفن ذلك (٣) .

والمقصود من قوله تعالى ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ ليس النفى المطلق للعدل ومن ثم تحريم التعدد كما يذهب البعض . وإنما فى ذلك إقرار حقيقة نفسية واجتماعية مؤداها عدم استطاعة العدل الكامل بين الزوجات . وإنما جاء الضابط فى قوله تعالى ﴿ فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ﴾ . أى أن الإسلام رخص فى بعض الميل إلى إحدى الزوجات مما لا يمكن أن يتحرر منه فى أى علاقة اجتماعية طالما كان يستهدف الإصلاح والتقوى . وإنما جاء النهى عن أن تميل الكفة تماما لصالح إحدى الزوجتين أو الزوجات . ومن ثم فلا تعارض بين الآيات .

(١) تعدد الزوجات ، عبد الناصر توفيق العطار ص ١٦٤ - ١٦٥

(٢) أى أجرى قرعة

(٣) احياء علوم الدين للغزالي ج ٤ ص ٧٣٠

## قيود تعدد الزوجات

مما سبق نفهم أن الاسلام وان أباح تعدد الزوجات فإنه استهدف تقييده . وكما أسلفنا فإن النظر إلى تعدد الزوجات يجب أن يتم في إطار نظام الأسرة ككل . وقد فصل الدكتور عبد الناصر توفيق العطار القيود الواردة على تعدد الزوجات فيما يلي :

١ - قيد الحد الأقصى لعدد الزوجات بأربع مقرونا بالعدل ، وعدم جواز الزواج بخامسة ما لم يكن الزوج قد طلق بعض الأربع وانقضت عدتهن .

٢ - قيد تحريم الجمع بين المحارم ( الأختان - البنت وأمها - الزوجة وعماتها وخالاتها الخ ) . وتحريم الجمع بين المحارم من النسب ومن الرضاع وأثناء العدة .

٣ - قيد العدل بين الزوجات في المعاملة بالحسنى وفي الإنفاق وفي السكن وفي المبيت وفي غير ذلك من الحقوق .

٤ - الشروط الاتفاقية . ومنها فيما يخص موضوع التعدد اشتراط الزوجة على زوجها ألا يتزوج غيرها عليها . وهذا الشرط واجب الوفاء من قبل الزوج . فإن خالف هذا الشرط جاز للزوجة صاحبة الشرط أن تطلب فسخ زواجها منه . وهذا لا يعنى بطلان زواجه الثاني ولكنه فقط يعطى الزوجة حق طلب فسخ زواجها منه<sup>(١)</sup> .

## أسباب التعدد

تتعدد الأسباب التي تدعو الرجل الى التزوج بثانية أو ثالثة أو رابعة كحد أقصى . ومن هذه الأسباب ما هو خاص ومنها ما هو عام . ويناقش محمد ضناوى هذه الأسباب في كتابه ( الزواج الإسلامى أمام التحديات ) وعبد الناصر توفيق العطار في كتابه ( تعدد الزوجات ) . ومجمل المناقشة أن هذه الأسباب في الأغلب هي :

- عجز الزوجة عن الوفاء بهدف أساسى من أهداف الزواج وهو الإنجاب ، بعقم أو مرض .

(١) عدد الزوجات ، عبد الناصر توفيق العطار ص ٢٠٢ الى ٢٦٧



- عجز الزوجة عن أداء واجباتها الزوجية لمرض يحول بينها وبين القيام بهذه الواجبات .

- ميل الزوج لأخرى وحرصه على عفافه وعلى عدم ارتكاب المعصية .

- حدوث نفور بين الزوجين ورغبتهما في نفس الوقت الإبقاء على رابطة الزوجية حرصا على كيان الأسرة ورغبة في رعاية الأبناء .

- رغبة الزوج في استعادة زوجة سابقة انفصل عنها بالطلاق ثم رَأْيَا أن مصلحتهما في العودة إلى كنف الزوجية .

- الرغبة في توثيق صلات القرني بزواج الرجل من إحدى قريباته وله زوجة .

- زيادة عدد العانسات والأرامل والمطلقات لأسباب مختلفة كالخروب والأوبئة وانخفاض معدل المواليد من الذكور .

هذا هو موقف الشريعة الإسلامية من التعدد . ولا عبرة بما يردده الخصوم من دعاوى تبدو في ظاهرها منطقية براءة ولا يسندها واقع علمي . ففي أصل الديانة اليهودية ليس ثمة نص يحرم تعدد الزوجات ، وكذلك الحال في المسيحية وإنما ورد التحريم في اليهودية من قبل أحبارها وفي المسيحية بقرارات وأوامر كنسية .

ومع هذا فإن نظرةً إلى واقع المجتمعات الغربية - التي تمنع التعدد رسمياً - تظهر لنا كيف أن الإسلام ينظم أمور الأسرة ويحل مشكلاتها بالطريق الأمثل الذي يحقق صالح الفرد والمجتمع . فهذه المجتمعات التي حرمت التعدد أباحت في نفس الوقت العلاقات الجنسية غير الشرعية . وما أكثر ما نراه ونسمعه ونقرأه حول ظواهر الأبناء غير الشرعيين في هذه المجتمعات .

ونسأل : ما هو الأكرم للمرأة ، أن تعيش في كنف زوجها مع زوجة أخرى إذا توافرت المقدرة والعدالة لديه - قدر الاستطاعة - أم يرتكب الزوج ما هو حرام ؟

في تقديمه لكتاب تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية يقول المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة :

«كنا نود أن يتعرض - أى المؤلف - لبعض الأقضية التى عُدَّ بعضُ الرجال فيها الزوجات فرفعت الدعوى لحبسهم . فقال قائل منهم إنها خلية وليست زوجة . وتصادقا على ذلك . فحكمت المحكمة بالإبراء . ودخلت المرأة زوجة طاهرة . وخرجت وقد سجلت على نفسها الفحش . ولا حول ولا قوة إلا بالله<sup>(١)</sup>».



---

(١) تعدد الزوجات لعبد الناصر توفيق العطار ص ٤

# الفصل الثامن

## علاج المخاوف

﴿ وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ﴾

سورة النساء/آية ١٢٨



# علاج الخلافات

ليس الزواج في الإسلام مجرد وسيلة مشروعة لاجتماع رجل وامرأة في بيت واحد ؛ بل وراء ذلك زوجية روحية أشارت إليها الآية الكريمة : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ (١) .

فالرجل والمرأة لكل منهما خصائصه التي يختلف بها عن الآخر ، لتحقيق ما أُريدَ به من حكمة الزواج الروحية . فالرجل في حاجة دائمة إلى السكون النفسى والاستقرار الروحى ، وهى الحكمة التى أشارت إليها الآية الكريمة . وليس المقصود بالسكن فى الآية سكن الأجسام ، ولكن المراد هو سكن القلوب ، سكن العاطفة الروحى . والدليل على ذلك هو التعبير بقوله ( لتسكنوا إليها ) فإنه يفيد السكون القلبي بخلاف ما لو استخدم لفظ ( عند ) وقال ( لتسكنوا عندها ) فإنه يدل على السكن المادى وهو سكن الأجسام لأن ( عند ) لظرف المكان ، بينما كلمة ( الى ) جاءت للغاية . فالآية ترمى الى غرض بعيد وهو بيان العمق الروحى والصلة الخالصة التى تربط بين الزوجين وتجمع بين قلوبهما .

واذن ، فحقيقة الزواج فى الآية الكريمة أنه زواج إنسانية إنسان بانسانية إنسانة . اذ يقول سبحانه وتعالى : ﴿ خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ﴾ ، وما اقتران البدن بالبدن إلا وسيلته وزمزه المعبر عنه فى عالم الحس .

وقد رأينا فى اختيار الزوجة الصالحة وفى أحكام الخطبة وفى توفر الكفاءة فى الزواج وفى أداء المهر من جانب الزوج وفى تقرير الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين وفى الوصية بحسن المعاشرة ، ما يكفل دوام الأُنس والسكن والمودة فى الحياة الزوجية ، ويضمن تحقيق أهداف هذه الحياة من النسل وبناء صرح المجتمع .

(١) سورة الروم/آية ٢١ .

لكن النفس الإنسانية نزاعة للشر ، أمارة بالسوء . والحياة الزوجية قابلة لأن يتحقق فيها الائتلاف والاختلاف ، قابلة للوفاق والشقاق . فهل تستمر هذه الحياة بما فيها من خلاف وشقاق وما يترتب عليهما من آثار مدمرة لكل أفراد الأسرة ؟ أم تفصم عراها بما يترتب على ذلك من آثار أكثر تدميراً ؟

هنا نرى الإسلام يمد رعايته للأسرة ، فلا يترك الحياة الزوجية تسقط عمدھا وينهار سقفاھا بنزاع تافه أو نزوة طائشة ، فلا تسمع الزوجة فيه لرغبة زوجها ، ولا يصبر هو على رغبته فتندفع هي الى المشاكسة والشجار ، ويندفع هو الى سلاح التفريق بالطلاق ليقطع ما أمر الله به أن يوصل ، ثم لا يلبثان أن يتملكهما الأسى والندم ويذهب بالقلب والشعور ما يريانه على وجوه أطفالهما من الحيرة والشحوب ومظاهر اليم والتشرد وهما على قيد الحياة . وصدق رسول الله ﷺ حيث قال : « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق » . فالطلاق هو انفصال الزوج عن زوجته ، أو هو فصم الرباط الذي جمع بينهما على سنة الله ، وانفصال انسان عن سنن الله هو انفصال عن أسباب صلاحه ونظام ألفته وسكنه . وما لم يكن بين الزوجين من الدواعي الجادة والخطيرة الموجبة للافتراق فالإقدام على فصم العروة التي جمعتھا عبث يتنافى مع مالسُنن الله من مضاء وهية (١) .

وفي أمثال هؤلاء العابثين الفارغين يقول رسول الله ﷺ : « ما بال أحدكم يلعب بحدود الله يقول : قد طلقت ، قد راجعت . أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم » (٢) . فأمر الطلاق ليس كما يفهمه عوام الناس من هوان الشان وسلامة العقبي ، بل هو أمر خطير أباحه الإسلام على كراهته حتى لا يغشاه أحد إلا لضرورة تضطره اليه . وفي ذلك يقول نبينا ﷺ : « ما خلق الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » . وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن رسول الله ﷺ : « تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش » (٣) .

## ضوابط لذرائع الطلاق

والإسلام في تشريعه الطلاق لم يجعله أول علاج يلجأ اليه المرء إذا ما ظهرت

(١) الإسلام والمرأة المعاصرة ، البهي الخولي ص ٩٩ .

(٢) النسائيات من الأحاديث النبوية الشريفة للشيخ محمد صالح الفرفورى ص ٩٠ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ، ص ٢٤٩ وما بعدها .

بوادر الشقاق ؛ وإنما شرع من الأوامر والأحكام ما ان اتبعت لا يقع الطلاق الا عند وجود ما يقتضيه ، ولاستقرت الحياة الزوجية على قرار مكين ، واذ ذلك يكون الطلاق علاجاً لمشكلات الأسرة التي تعجز عن حلها الوسائل الأخرى ، وابتاعها أيضاً تنتفى المفاصد التي تنجم عنه . وترتّب هذه الأوامر والأحكام مراتب ومراحل لعلاج الخلافات الزوجية حسب أسبابها ومدى كل منها :

## المرحلة الأولى

شكك الله المرء في وجدانه عند حصول نفرة أو كره ، فقد يكون في طباع المرأة ما يُكرهه أو في تصرفاتها ما يعاب ، ولكن الإسلام الخفيف يطلب الى الرجل - رعاية للحياة الزوجية - أن يصبر على ما يكره منها ، وأن يمسكها على ما بها ، فقال سبحانه : ﴿ وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ (١) .

قال الجصاص في أحكام القرآن : « وذلك يدل على أن الرجل مندوب الى إمساكها مع كراهيته لها لما يعلم لنا الله في ذلك من الخير الكثير » (٢) .

فالتعليل في قوله تعالى : ﴿ فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ فيه إطماع للأزواج بالصبر على نسايتهم وحسن معاشرتهم حتى في حالة الكراهية لمن ، فرب شيء تكرهه النفس يكون فيه الخير العظيم ، وقد أرشدت الآية الى قاعدة عامة لا في النساء خاصة بل في جميع الأشياء . وهذا هو السر في قوله : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا ﴾ ولم يقل : ( وعسى أن تكرهوا امرأة ) مع أن الرخصة في الآية حول الإحسان للنساء (٣) .

وفي هذا المعنى يقول الرسول الكريم ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى منها آخر » .

وذلك واضح في دلالاته على أن الاسلام يضيق على الرجل مسالك الطلاق حتى فيما يكره من أخلاق زوجته .

(١) سورة النساء/آية ١٩ .

(٢) تفسير الجصاص ج ٢ ص : ١٨٩ .

(٣) تفسير آيات الأحكام للصاوي ج ١ ص ٤٥١ .

كذلك فقد رغب القرآن المرأة في طلب الصلح . يقول الله جل شأنه : ﴿ وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعلمون خبيرا ﴾ (١) .

وما نتلوه هنا من آيات الذوق السامى أن الإسلام حين ترك للمرأة أن تتولى علاج ما بينها وبين زوجها لم يذكر إلا كلمات الصلح المكررة لما فيها من تفاؤل بالخير وتبعية لأسباب النجاح وذلك في قوله سبحانه : ﴿ فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ﴾ ؛ وهو لفظ عام يقتضى أن الصلح الذى تسكن إليه النفوس ، ويزول به الخلاف خير على الإطلاق ، أو خير من الفرقة أو من الخصومة . وكم من امرأة صبرت على زوجها وقد كان فاسقا عاصيا يسلك الطرق المعوجة فبحلمها وصبرها وحسن خلقها وتقواها هداه الله ورزقه التوبة والإنابة ، وألهمه سبيل التقي والرشاد .

هذا هو منهج الإسلام في المرحلة الأولى لبوادر الشقاق أو بداية ظهور ريح الخلاف بين الزوجين ، وهى ما يمكن أن تسمى بمرحلة ضبط النفس والتحلّى بالصبر والحكمة والدعوة إلى الصلح لأنه خير .

## المرحلة الثانية

وهذه هى مرحلة النشوز ، وريح الخلاف فيها إما أن تهب من قبل الزوجة

وإما أن تهب من قبل الزوج ، وإما أن تهب من قبلهما معا . وقد عالج الإسلام كل حالة من هذه الحالات ، ورسم لها من أساليب الحكمة ومراحل الأناة ما ليس وراءه غاية لمصلح .

ويجدر بنا قبل أن نتعرض لبيان العلاج الذى قرره الإسلام لهذه المرحلة أن نبين أن الإسلام قد وضع قاعدة قومية للتعامل بين الزوجين ، حدد من خلالها حقوق وواجبات كل منهما نحو الآخر . وعلى أساس احترام هذه القاعدة والعمل بها يترتب الانسحاق والطاعة أو النشوز والعصيان . فالله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم :

(١) سورة النساء/آية ١٢٨ .



﴿ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾ (١) أى وللنساء من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما للرجال عليهن . ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما : « انتنى لأتزين لامرأتى كما تتزين لى ، وما أحب أن أستنظف (٢) كل حقى الذى لى عليها فستوجب حقها الذى على » . وعنه أيضا أن لهن من حسن الصحبة والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذى عليهن فيما أوجبهن عليهن لأزواجهن ، والآية تعم جميع ذلك من حقوق الزوجية (٣) .

ومعنى قوله تعالى : ﴿ولللرجال عليهن درجة﴾ أى منزلة ، وهى الدرجة التى أوضحها الآية الكريمة : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ (٤) . وهذه الدرجة ليست للتشريف وإنما هى للتكليف ، وهو القوامة والمسئولية والإنفاق ؛ لأن الله تعالى قد وضع ميزانا دقيقا للتفاضل وهو التقوى والعمل الصالح وذلك فى قوله تعالى : ﴿ان أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (٥) . فقد تكون المرأة أفضل عند الله من ألف رجل - بخصالها وأفعالها - وهذا هو المبدأ العادل الكريم .

أما زيادة درجة الرجل فبعقله وقوته وقدرته على الإنفاق ، وبالدية ، والميراث ، والجهاد . قال ابن العرى : ( فطوبى لعبد أمسك عما لا يعلم وخصوصا فى كتاب الله تعالى . ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء . ولو لم يكن الا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلها ، وله أن يمنعها من التصرف الا بإذنه ، فلا تصوم إلا بإذنه ولا تحج إلا معه ) (٦) .

ولقد وردت الأحاديث النبوية مؤكدة لهذا المعنى . فعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله ﷺ : « إن المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لعنها كُُلُّ ملك فى السماء وكل شئ مرت عليه غير الجن والإنس حتى ترجع » (٧)

(١) سورة البقرة/آية ٢٢٨ .

(٢) استنظفت الشئ : أخذته كله .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مجلد ٢ ، ص ٩٣١ .

(٤) سورة النساء/آية ٣٤ .

(٥) سورة الحجرات/آية ١٣ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مجلد ٢ ص ٩٣١ .

(٧) رواه الطبراني .

وعن أنى هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله ﷺ : « اذا صلت المرأة تحسبها وحصنت فرجها وأطاعت زوجها دخلت من أى أبواب الجنة شاءت » (١) .

فالرسول عليه الصلاة والسلام جعل دخول المرأة الجنة معلقا على شروط ثلاثة منها طاعة الزوج فيما لا يغضب الله . ومن ذلك قوله ﷺ : « لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق » (٢) .

والمعنى أن الله فضل الرجال على النساء ، وأمر النساء بطاعة الرجال . ولو كان يجوز أن يسجد أحد لأحد طاعة واحتراما لكانت المرأة أولى أن تسجد لزوجها .

وقد جعل الله على النساء حقا للأزواج فى نظام الزوجية ، فالمرأة ليس عليها بعد الله طاعة مثل طاعة زوجها ، لأنه هو شقيقها ومُحَصِّنُهَا وخادمها ، ومنه سعادتها وشقاؤها ، وهو جنتها ونارها (٣) .

يقول ابن عباس فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ : « الدرجة إشارة إلى حَضُّ الرجل على حسن العشرة ، والتوسع للنساء فى المال والخلق ، أى أن الأفضل ينبغى أن يتحمل على نفسه » (٤) .

والحكمة من قوله تعالى : ﴿ بما فضل الله بعضهم على بعض ﴾ ولم يقل : ( بما فضلهم عليهن ) هى إفادة أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من جسم الإنسان ؛ فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن ، ولا ينبغى أن يتكبر عضو على عضو لأن كل واحد يؤدى وظيفته فى الحياة ، فالأذن لا تغنى عن العين واليد لا تغنى عن القدم ، ولا عار على الشخص أن يكون قلبه أفضل من معدته ورأسه أشرف من يده ، فالكل يؤدى دوره بانتظام ولا غنى لواحد عن الآخر . ثم للتعبير حكمة أخرى وهى الإشارة إلى أن هذا التفضيل إنما هو للجنس لا لجميع أفرا

(١) رواه ابن ماجه .

(٢) رواه أبو دلود .

(٣) النسائيات من الأحاديث النبوية لمحمد صالح الفرفورى ص ٧٣ .

(٤) تفسير القرطبي مجلد ٢ ، ٩٣٣ .

الرجال على جميع أفراد النساء ؛ فكم من امرأة تفضل زوجها في العلم والدين والعمل» (١) .

وبناء على هذه القاعدة يبين الإسلام أن النساء أمام قوامة الرجال عليهن صنفان : نساء صالحات مطيعات ، ونساء عاصيات متمردات . فالنساء الصالحات مطيعات للأزواج ، حافظات لأوامر الله ، قائمات بما عليهن من حقوق ، يحفظن أنفسهن من الفاحشة وأموال أزواجهن عن التبذير في غيبة الرجال ، فهن عفيفات أمينات فاضلات : ﴿ فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ﴾ (٢) .

وفي مسند أبى داود الطيالسي عن أبى هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : خير النساء التى اذا نظرت اليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » . وقال ﷺ لعمر رضى الله عنه : « ألا أخبرك بخير ما يكتنزه المرء ، المرأة الصالحة إذا نظر اليها سرتة ، وإذا أمرها أطاعته ، وإذا غاب عنها حفظته » (٣) .

وأما النساء الناشزات المتمردات المترفات على أزواجهن اللواتي يتكبرن ويتعاليين على طاعة الأزواج فقد قال فيهن الله تعالى : ﴿ واللاقى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ﴾ (٤) . أى أن القرآن قد وضع لعلاجهن وردعهن علاجاً داخلياً وكُلَّ أمرُهُ للزوج بحكم الإشراف والقوامة ، وصونا لما بينهما من الذبوع والانتشار . ولقد رسم القرآن طريق هذا العلاج الداخلى بقوله تعالى : ﴿ واللاقى تخافون نشوزهن .. ﴾ الى آخر الآية .

**والنشوز :** حالة من النفور تعترى الزوج أو الزوجة ، فاذا نشزت الزوجة غدت صعبة القياد على زوجها وتنكرت لحقه .

وقد تدرج التشريع القرآنى فى علاج تلك الحالة بما يأتى :

**أولاً :** النصح والارشاد بالحكمة والموعظة الحسنة لقوله تعالى :

(١) تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٤٦٧ .

(٢) سورة النساء/آية ٣٤ .

(٣) تفسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٣٨ .

(٤) سورة النساء/آية ٣٤ .

﴿فعظوهن﴾ أى ذكروهن بما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة وجميل العشرة ، والاعتراف بالدرجة التي له عليها . ويجب أن يكون في وعظه كَيْساً لبقاً طويل الأناة يعظ مرة ومرة ومرات على فترات متقاربة أو متباعدة على حسب الظروف ؛ فإن ذلك جدير بأن يلين من حداثتها ويردها الى سبيل الرشاد .

ثانياً : الهجر في المضاجع ؛ بعزل فراشه عن فراشها ، وترك معاشرتها لقوله

تعالى : ﴿واهجروهن﴾ من الهجران والبعد . والهجر في المضاجع هو أن يضاجعها ويولبها ظهره ولا يجامعها . فإن كانت مُحِبَّةً للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصلاح ، وإن كانت مُبْغِضَةً فيظهر النشوز منها فيتبين أن النشوز من قبلها . وهذا الهجر غايته عند العلماء شهر كما فعل ﷺ حين أسرَّ الى حفصة أمراً فأفشته الى عائشة وتظاهرا عليه . كما أن الهجر مقيد بترك المضاجعة فقط لا ترك الكلام معها مطلقاً .

ثالثاً : وتأتى العقوبة الإيجابية إذا لم ينجح الرجل في إرجاعها عن نشوزها

بوسيلتى النصح والهجر ، وهى أن يضربها ضرباً رقيقاً غير مُبْرِجٍ ، لا يترك بجسمها أثراً . والضرب فى هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة ؛ فإن المقصود منه الصلاح لا غير ، فلا جَرَمَ إذا أدى الى الهلاك وجب الضمان .

عن جابر بن عبد الله عن النبى ﷺ أنه خطب بعرفات فى بطن الوادى فقال : « اتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » . وقال رسول الله ﷺ : « اضربوا النساء إن عصينكم فى معروف ضرباً غير مبرح » . وقال عطاء : « قلت لابن عباس : ما الضرب غير المبرح ، قال : بالسواك ونحوه » . وقال سعيد عن قتادة : ضرباً غير شائن (١) . وقال العلماء ينبغى ألا يوالى الضرب فى محل واحد ، وإن يتقى الوجه فإنه يجمع المحاسن ، وألا يضربها بسوط ولا عصا ، وأن يراعى التخفيف فى هذا التأنيب على أبلغ الوجوه . وقد سئل عليه الصلاة والسلام : « ما حق امرأة أحدنا عليه ؟ » . فقال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تُقَبَّحَ ولا تهجر إلا فى البيت » .

(١)راجع : تفسير الجصاص ج ٢ ص ١٨٩ وسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٣٨ وما بعدها .

ومع أن الضرب مباح فقد اتفق العلماء على أن تركه أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام : « ولن يضرب خياركم »<sup>(١)</sup> . وفي هذا المعنى يقول القرطبي في الجامع لأحكام القرآن :<sup>(٢)</sup>

« وإذا ثبت هذا فاعلم أن الله عز وجل لم يأمر في شيء من كتابه بالضرب صراحاً إلا هنا وفي الحدود العظام . فساوى معصيتهن لأزواجهن بمعصية الكبائر . وولّى الأزواج ذلك دون الأئمة وجعل لهم دون القضاة بغير شهود ولا بينات اثماناً من الله تعالى للأزواج على النساء . ويستطرد: ويختلف الحال في أدب الرفيعة والدينية ؛ فأدب الرفيعة العذل ، وأدب الدينية السوط . وقد قال النبي ﷺ : « رحم الله امرأً علق سوطه . وأدب أهله » .

ولقد عاب بعض أعداء الإسلام عليه تشريعه للضرب ، وزعموا أن في ذلك إهانة للمرأة واعتداءً على كرامتها . ولكننا نقول لهم : نعم لقد سمح القرآن بضرب المرأة ، ولكن متى يكون هذا الضرب ولمن يكون ؟ ان هذا الأمر علاج . والعلاج إنما يُحتاجُ إليه عند الضرورة . والضرورة تقدر بقدرها . فالمرأة اذا أساءت عشرة زوجها وركبت رأسها وسارت وراء الشيطان وبقيادته لا تكف ولا تنصلح أو ترجع عن غيها وضلالها ، فماذا يصنع الرجل في مثل هذه الحالة ، أيهجرها أم يطلقها ، أم يتركها تصنع ما تشاء ؟

لقد أرشد القرآن الكريم الى الدواء ، أرشد الى اتخاذ الطرق الحكيمة في معالجة هذا النشوز والعصيان ، فأمر بالصبر والأناة ، ثم بالوعظ والإرشاد ثم بالهجر في المضاجع . فاذا لم تنفع كل هذه الوسائل فلا بد من أن تستعمل آخر الأدوية وكما يقال فإن « آخر الدواء الكي » فالضرب بسواك وما شابهه أقل ضرراً من ايقاع الطلاق عليها ؛ لأن الطلاق هدم لكيان الأسرة وتمزيق لشمْلِها . وإذا قيس الضرر الأخف بالضرر الأعظم كان ارتكاب الأخف حسناً وجميلاً . فالضرب ليس إهانة للمرأة - كما يدَّعون - وإنما هو طريق من طرق العلاج ينفع في بعض النفوس الشاذة المتمردة التي لا تفهم الحسنى ولا ينفع معها الجميل .

(١) انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٢ وتفسير آيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٤٧٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مجلد ٢ ص ١٧٣٨ .

وفي هذا المعنى يقول السيد رشيد رضا :

« ان مشروعية ضرب النساء ليست بالأمر المستنكر في العقل أو الفطرة فيحتاج الى تأويل . فهو أمر يحتاجُ إليه في حال فساد البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة . وإنما يباح اذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه . واذا صلحت البيئة وصارت النساء يعقلن النصيحة ويستجبن أو يزدجرن بالهجر فيجب الاستغناء عن الضرب ؛ فلكل حال حكم يناسبها في الشرع . ونحن مأمورون على كل حال بالرفق بالنساء » (١) .

ولكن ، هل هذه العقوبات مشروعة على الترتيب ؟؟

اختلف العلماء في العقوبات الواردة في الآية الكريمة : ﴿ فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ﴾ ، هل هي مشروعة على الترتيب أو لا ؟ قال جماعة من أهل العلم إنها على الترتيب ؛ فالوعظ عند خوف النشوز ، والهجر عند ظهور النشوز ، ثم الضرب . ولا يباح الضرب عند ابتداء النشوز . وهذا مذهب أحمد . وقال الشافعي : يجوز ضربها في ابتداء النشوز .

ومنشأ الخلاف بين العلماء اختلافهم في فهم الآية . فمن رأى عدم الترتيب قال إن « الواو » لا تقتضى الترتيب بل هي لمطلق الجمع ، فللزوج أن يقتصر على إحدى العقوبات أيأ كانت ، وله أن يجمع بينها . ومن ذهب الى وجوب الترتيب يرى أن ظاهر اللفظ يدل على الترتيب ، والآية وردت على سبيل التدرج من الضعيف إلى القوى ، ثم إلى الأقوى ؛ فإنه تعالى ابتداءً بالوعظ ، ثم ترقى منه الى الهجران ، ثم ترقى منه الى الضرب ، وذلك جارٍ مجرى التصريح بوجوب الترتيب . فاذا حصل الغرض بالطريق الأخف وجب الاكتفاء به ، ولم يجز الإقدام على الطريق الأشد (٢) . وهو الأرجح .

قال ابن العربي : « من أحسن ما سمعت في تفسير هذه الآية قول سعيد بن جبير ، فقد قال : يعظها ، فان هي قبلت وإلا هجرها ، فان هي قبلت والا ضربها ، فان هي قبلت والا بعث حكما من أهله وحكما من أهلها فينظران ممن الضرر ، وعند ذلك يكون الخلع » (٣) .

(١) يراجع تفسير المنار لرشيد رضا ج ٥ ص ٧٤ .

(٢) يراجع تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٤٧٠ .

(٣) تفسير ابن العربي ج ١ ص ٤٢٠ .

تلك هي الوسائل التي يعالج بها الرجل نشوز زوجته . وهي وسائل تستغرق من الوقت والجهد ما هو كفيـل بتهـدئة البواعث العارضة والفتور الطارىء . فإذا أطاعته فلا هجر ولا ضرر ، ولكن إجمال وإحسان . وهذا كله من معنى قوله تعالى : ﴿ واللاتي تحافون نشوزهن فعهظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ﴾ (١) .

وآخر الآية : نهي عن ظلمهن بعد تقرير الفضل عليهن والتمكين من أدبهـن . والمعنى : لا تجنوا عليهن بقول أو فعل .

« وما يلمحه الذوق السامي في هذا المقام أن الإسلام لم يورد في هذه الحالة ذكر الطلاق لا تصريحاً ولا تلميحاً ؛ بل طلب إلى الرجل أن يعتصم بحكمته ورجاحة عقله ، وأمره بأن يعظها أولاً فإذا لم ينفع الوعظ فاهجر ، فإذا لم ينفع الهجر فالضرب الرقيق . ولم يقل سبحانه بعد ذلك : فإن لم ينفع الضرب فطلقوهن : بل قال : ﴿ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ﴾ لأن تقديم احتمالات الوفاق أولى في مجتمع الذوق الرفيع » (٢) .

## مرحلة الشقاق بين الزوجين

وتلك حالة غير النشوز ، فالنشوز استعصاء الزوجة أو جفوة الزوج . وقد شرع الإسلام للزوج أن يعالج زوجته بما قدمنا . وشرع للمرأة أن تعالج زوجها بما تهديها إليه الكياسة . أما إذا اشتد الخلاف وتفاقم شره بين الزوجين فقد أرشد الاسلام جماعة المسلمين إلى مقاومة هذا الشر واستصـاله عن طريق مجلس عائلي يتكون من حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة ؛ وذلك لأن أهل الزوجين هم أشد الناس حرصاً على سعادة الأسرة بمقتضى صلات قرابتهـم من الزوجين ، ولأنهم كذلك أشد الناس حرصاً على حفظ ما قد يكون في أسباب الشقاق من شؤون يجب أن تُكتم وتُخفى حتى لا تتأثر مكانة الزوجين .

على هذا الوضع جاءت الآية الكريمة ترسم العلاج في حالة التفاقم وشدة الخلاف وعجز الزوجين بنفسيهما عن إزالته ، فقال سبحانه :

(١) سورة النساء/آية ٣٤ .

(٢) الإسلام والمرأة المعاصرة للبي الخولي ص ١٠٦ .

﴿ وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيراً ﴾ (١) .

وظاهر الآية يشترط في الحكامين أن يكونا من الأقارب ، وأن ذلك على سبيل الوجوب . وإلى هذا يذهب القرطبي في تفسيره فيقول (٢) : « والحكمان لا يكونان إلا من أهل الرجل والمرأة اذ هما أعرف بأحوال الزوجين . ويكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالفقه . فإن لم يوجد من أهلها من يصلح لذلك فيرسُل - القاضي - من غيرهما عدلين عالمين وذلك اذا أشكل أمرهما ولم يدر ممن الإساءة منها . فأما ان عرف الظالم فإنه يؤخذ منه الحق لصاحبه ويجبر على إزالة الضرر » .

وذهب أكثر العلماء إلى حمل الأمر على وجه الاستحباب . وقالوا : اذا بعث القاضي حكيمين من الأجانب جاز ؛ لأن فائدة الحكامين التعرف على أحوال الزوجين ، وإجراء الصلح بينهما ، والشهادة على الظالم منها . وهذا الغرض يؤديه الأجنبي كما يؤديه القريب ؛ إلا أن الأقارب أعرف بحال الزوجين طلبا للإصلاح من الأجانب ، وأبعد عن التهمة بالميل لأحد الزوجين . لذلك كان الأولى والأوفق أن يكون أحد الحكامين من أهل الزوج والآخر من أهل الزوجة (٣) .

وفي هذا المعنى يقول الخصاص : « وانما أمر الله تعالى بأن يكون أحد الحكامين من أهلها والآخر من أهله لئلا تسبق المَظَنَّةُ إذا كانا أجنبيين بالميل الى أحدهما . فاذا كان أحدهما من قِبَلِهِ والآخر من قِبَلِهَا زالت المظنة وتكلم كل واحد منهما عن من قبله » (٤) .

ولقد قَوَّى الله عزيمة الحكامين في الحصول على هدف الإصلاح بقوله : ﴿ ان يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ﴾ واكتفى بذلك ولم يقل : ( وإن لم يريدا إصلاحا فالفرقة أولى بهما ) ؛ وذلك يدلنا على مبلغ حرص الإسلام على دوام الوفاق بين الزوجين ، ونفوره الشديد من أن ينتهي ما بينهما بالطلاق .

ومعنى الإرادة : خلوص النية لصالح الحال بين الزوجين .

(١) سورة النساء/آية ٣٥ .

(٢) تفسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٤٤ .

(٣) تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٤٧١ .

(٤) تفسير الخصاص ج ٢ ص ١٩٠ .



فالتحكيم إذن وسيلة إصلاحية لم تُعْهَدْ إلا لإطفاء نار الحرب ، وانتزاع البغضاء من القلوب . وكثير من العلماء ينظرون إلى قوله تعالى : ﴿ إِن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ﴾ من زاوية روحية نفسانية . ويقولون إن الله علق التوفيق بين الزوجين على ما ينطوى عليه كل حكم من الحكمين من نية صالحة ورغبة صادقة في التوفيق . وما يستدل به في هذا المقام ما روى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه بعث حكمين للتوفيق بين زوجين فعادا وقالوا إنهما عجزا عن الوفاق . فغضب وقال : كذبتما ، بل لم تكن لكما إرادة صادقة في الإصلاح ، ولو كانت لكما تلك الإرادة لبارك الله سعيكما فإن الله سبحانه يقول : ﴿ إِن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ﴾ . وكان الأمر كما قال عمر ، فنجل الرجلان وأعادا سعيهما بعاطفة حميدة وروح جديدة فألقى الله سبحانه وتعالى ما شاء من الوفاق بين الزوجين (١) .

### مهمة الحكمين : ولكن هل للحكمين أن يفرقا بين الزوجين بدون اذنها ؟

اختلف الفقهاء في الحكمين ، هل لهما الجمع والتفريق بدون اذن الزوجين أم ليس لهما تنفيذ أمر بدون اذنها ؟ .

ذهب قوم إلى أن الحكمين إن رأيا الفرقة فرقا بينهما ، وتفريقهما جائز على الزوجين ، وسواء أوافق حكم قاضي البلد أم خالفه ، وكُلُّهُمَا الزوجان بذلك أم لم يوكلاهما .

وقال قوم : ليس لهما الطلاق ما لم يوكلهما الزوج . ويعرفا الإمام ؛ وذلك بناء على أنهما رسولان شاهدان . ثم الامام يفرق إن أراد ، ويأمر الحاكم بالتفريق . ويرشد إلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِن يريدا - أى الحكمان - إصلاحا - بين الزوجين - يوفق الله بينهما ﴾ لاقتصاره على ذكر الإصلاح دون التفريق (٢) .

وحجة أصحاب الرأي الأول : أن الله تعالى سمى كلا منهما حكما وذلك في قوله : ﴿ فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ﴾ ، والحكم هو الحاكم ، ومن شأن الحاكم أن يحكم بغير رضى المحكوم عليه رضى أم سخط .

(١) تراجع تفسير فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها ، تفسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٤٤ وما بعدها وتفسير الجصاص ج ٢ ص ١٩٠ وما بعدها ، الاسلام والمرأة المعاصرة للبي الحولى ص ١١٢ .  
(٢) فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٦٣ .

قال ابن العربي : « مسألة الحكمين نص الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين واختلاف ما بينهما . وهى مسألة عظيمة اجتمعت الأمة على أصلها فى البعث وان اختلفوا فى تفصيلات ما ترتب عليه . وذلك أنى وجدت الله عز وجل أذن فى نشوز الزوج بأن يصطلحا ، وأذن فى خوفهما ألا يقيما حدود الله بالخلع . وذلك يشبه أن يكون برضى المرأة . وحظر أن يأخذ الزوج مما أعطى شيئا إذا أراد استبدال زوج مكان زوج . فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينهما بالحكمين دُلَّ على أن حكمهما غير حكم الأزواج . فاذا كان كذلك بعث حكما من أهله وحكما من أهلها ، ولا يبعث الحكمين إلا مأمونين برضى الزوجين وتوكيلهما بأن يجمعا أو يفرقا إذا رأيا ذلك . وذلك يدل على أن الحكمين وكيلان للزوجين » (١) .

وحجة أصحاب الرأى الثانى أن الله تعالى لم يصف إلى الحكمين إلا الإصلاح وذلك فى قوله سبحانه : ﴿ إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا ﴾ . وهذا يقتضى أن يكون ما وراء الإصلاح غير مفوض اليهما ولأنهما وكيلان ، ولا ينفذ حكمهما إلا برضى الموكل .

وفى هذا يقول الجصاص (٢) : « قال أصحابنا : ليس للحكمين أن يفرقا إلا أن يرضى الزوج ، وذلك لأنه لا خلاف أن الزوج لو أقر بالإساءة إليها لم يفرق بينهما ولم يجبره الحاكم على طلاقها قبل تحكيم الحكمين . وكذلك لو أقرت المرأة بالنشوز لم يجبرها الحاكم على خلع ولا على رد مهرها . فكذلك بعد بعث الحكمين لا يجوز إلا برضى الزوجين » .

وهذا هو الرأى الراجح فى نظرنا لقوة دليله ، ولأن الحاكم لا يملك التفريق دون إذنهما أو توكيلهما ، فكيف يملكه الحكمان ؟ . وإنما الحكمان رسولان وشاهدان .

ولكن أصحاب الرأى الأول - القائلين بجواز التفريق - اشترطوا اتفاق الحكمين فى التفريق أو التوفيق . فان اختلف الحكمان لم ينفذ قولهما ، ولم يلزم من ذلك شيء إلا ما اتفقا عليه ، فإن حَكَمَ أحدهما بالفرقة ولم يحكم بها الآخر ، أو حكم أحدهما بمال وأبى الآخر فليسا بشيء حتى يتفقا . وأخرج البيهقى عن على قال : « إذا حكم أحد الحكمين ولم يحكم الآخر فليس حكمه بشيء حتى يجتمعا » (٣) .

(١) تفسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٤٦ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٩١ .

(٣) إراجع تفسير الشوكاني ج ١ ص ٤٦٤ ، تفسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٤٩ .

## طريق العلاج بعد الحكمين

إذا نفذت الوسائل الإصلاحية وأبى الزوج أن يطلق سراح زوجته وأمسكها وهي كارهة للمقام معه دون ائذاء لها منه واضرار بها فإن الإسلام شرع للزوجة في هذه الحال أن تقدم لزوجها من مالها ما تفتدى به نفسها وهو المسمى « الخلع » وهو المذكور بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) .

وأول خلع في الاسلام هو ما كان من جميلة بنت سلول ، تزوجت ثابت بن قيس فرفعت يوما جانب الحياء فرأته مقبلا في عدة رجال فإذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأقبحهم وجها فوقع في قلبها النفور منه . قال ابن عباس : « فأتت رسول الله ﷺ فقالت : والله ما أعيب على ثابت في دين ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بغضا . فقال لها النبي ﷺ : أتردين عليه حديثه - وكانت تلك الحديقة هي مهرها الذي أخذته منه - قالت : نعم . فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد » .

قال القرطبي : (٢) « فيقال إنها كانت تبغضه أشد البغض وكان يحبها أشد الحب . ففرق بينهما رسول الله ﷺ بطريق الخلع . فكان أول خلع في الإسلام » . ثم قال : « وهذا الحديث أصل في الخلع ، وعليه جمهور الفقهاء . قال مالك : لم أزل أسمع من أهل العلم وهو الأمر المجتمع عليه عندها وهو أن الرجل إذا لم يضر بالمرأة ولم يسيء إليها ولم تؤت من قبل وأحب فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما افدت به كما فعل النبي ﷺ في امرأة ثابت » .

وذكر ابن قدامة في المغني : (٣) « جملة القول أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو لخلقتها أو دينه أو كبره أو ضعفه أو نحو ذلك وخشيت ألا تؤدى حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدى به نفسها لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ .

(١) سورة البقرة/آية ٢٢٩ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ١٣٩ .

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٥١ .

فالخلع شرعا : حل رابطة الزوجية بلفظ الخلع أو ما في معناه في نظير عوض

من الزوجة . وأوضح القرطبي في تفسيره : (١) « الختلعة هي التي تحتلع من كل مالها ، والمفتدية : أن تفتدى ببعضه ، والمبارئة : هي التي بارأت زوجها من قبل أن يدخل بها فتقول : « قد أبرأتك فبارئني » والمصالحة مثل المبارئة . قال القاضي أبو محمد وغيره : هذه الألفاظ الأربعة وغيرها تعود الى معنى واحد وإن اختلفت صفاتها من جهة الإيقاع . وهي طلقة بائنة سماها أو لم يسمها ، لا رجعة له في العدة ، وله نكاحها في العدة وبعدها برضاها بولي وصدائق قبل زواج أو بعده ، لأنها إنما أعطته العوض لتملك نفسها . ولو كان طلاق الخلع رجعيا لم تملك نفسها فكان يجتمع للزوج العِوضُ والمُعَوَّضُ عنه » .

وقد وردت في المختلعات أحاديث منها : عن ثوبان قال : « قال رسول الله ﷺ : أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة » . وقال : « المختلعات هن المنافقات » . ومنها عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : المختلعات والمتزعات هن المنافقات » (٢) .

وفي أخذ الزوج الفدية عدل وانصاف ، فإنه هو الذي أعطها المهر . وهل يجوز للزوج أن يأخذ زيادة على ما أعطها ؟

اختلف العلماء في مقدار العوض الذي يقبله الزوج من زوجته . فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من زوجته زيادة على ما أعطها ما دام النشوز من جهتها . ولا إثم عليه في ذلك لقوله تعالى : ﴿ فلا جناح عليهما فيما اتحدت به ﴾ وفيه نفى الإثم وهو عام يتناول القليل والكثير ؛ إلا أنه يستحب له ألا يأخذ أكثر مما أعطها .

- وذهب الآخرون إلى أنه لا يحل للزوج أن يأخذ زيادة على ما أعطها ؛ لأنه من باب أخذ المال بدون حق . وحجتهم في ذلك ما روى في قصة ثابت بن قيس من قوله ﷺ : « أما الزيادة فلا » (٣) .

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٣٩ .

(٢) تفسير فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٢٤١ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢٠٩ .

والراجح أن الزيادة تجوز ولكنها مكروهة . أما نهيه ﷺ في قصة ثابت بن قيس فمحمول على خلاف الأولى . قال مالك : (١) « لم أر أحدا من أهل العلم يكره ذلك - يعنى أخذ الزوج أكثر مما أعطاه - ، لكنه من مكارم الأخلاق » . وكما يجوز دفع الخلع إذا كانت الكراهية من جانب الزوجة يجوز أيضا لو كانت الكراهية من الجانبين - الزوج والزوجة - بأن كانت الألفة بين الزوجين غير تامة وخشيا التقصير في القيام بالحقوق الزوجية فللزوجة أن تتخلص بمال تعطيه لزوجها ، وللزوج أن يأخذ هذا المال . وهذا ما يصرح به قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا حَدُودَ اللَّهِ فَلَاحِقَ عَلَيْهِمَا فِيهَا عِقَابٌ ذَلِيلٌ ﴾ فإنه يدل بعبارته الصريحة على أن للأزواج أن يأخذوا العوض في حالة ما إذا خاف الزوجان ألا يراعى حقوق الزوجية ومواجهها بسبب ما بينهما من الكراهة والنفور « (٢) » .

أما إذا كان النفور والإعراض من جانب الزوج وحده بأن كان هو الذى يرغب فى الخلاص من زوجته ليتزوج غيرها فلا يحل له أن يأخذ منها شيئا فى مقابل طلاقها ، لا قليلا ولا كثيرا مهما كان المهر الذى أعطاه عظيما لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنْتَأْخُذُونَهُ بِهَئَانٍ وَإِنَّمَا مِيبَانُهُمْ عَلَى أَنْ يَتَرَكَوا زَوْجَهُنَّ وَفِي ذَلِكَ عَذَابٌ ﴾ (٣) .

ومثل هذا ما لو كره الزوج زوجته فضيق عليها فى المعاملة وعاشرها معاشرة سيئة لِيُضْطَرَّهَا إِلَى الطلاق والافتداء بمال تدفعه إليه ، فلا يحل له شرعا أخذ شيء منها لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا هُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ (٤) فإنه يدل على الحرمة ، أى حرمة الإضرار بالزوجة وإيذاؤها لتتخلص منه بالمال .

لكن ، ما الحكم لو كان الشقاق والاضرار من جانبه واتفق مع الزوجة على مخالفته ليخلصها من هذا الضرر ورضيت بمخالفته ؟

(١) تفسير القرطبي مجلد ٢ ص ١٧٤٩ .

(٢) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ، زكى الدين شعبان ص ٤٦٨ .

(٣) سورة النساء/آية ١٩ .

(٤) سورة البقرة/آية ٢٣١ .

ذهبت طائفة من الفقهاء إلى أنه لو خالعتها في نظير شيء من المال لزمها المال الذي اتفقا عليه قضاء بحيث لو رفع الأمر إلى القاضي قضى بما اتفقا عليه ، وألزم الزوجة بدفع ما التزمت لرضاها به .

وقالت طائفة أخرى إن الخلع إذا كان بسبب النشوز من الزوج وإضراره بالزوجة لم يحل له شرعاً أخذ شيء من الزوجة . ولو أخذ شيئاً وجب عليه أن يرده إليها لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ تَذْهَبُوا بَعْضُ مَا آتَيْتُمُوهُمْ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ (٢) ولأنه عوض قد أكرهها على التزامه بغير حق فلا يستحقه ولا يُقضى له به وإن كان برضاها . وهذا ما نوافق عليه ونستحبه لموافقته للعدالة وللحكمة من تشريع الخلع (٣) .

## متى نطلق؟

هذا هو ما يقرره الاسلام اذا نشزت الزوجة واذا نشز الزوج ، واذا وقع الشقاق بينهما . ولنفرض الآن أن رجلاً التزم مع زوجته كل ما قدمنا من أحكام حتى بان له ولأهلها أنه لا فائدة من استمرار العشرة بينهما ، فماذا يفعل ، هل يطلقها ؟ نعم ، فالطلاق للضرر هو العلاج الأخير والحاسم لهذه الزوجية التي انهار سقفها وحطمها الفشل .

وهنا يجب أن يُعرَف أن الاسلام ليس ذا شغف بالطلاق يتلقفه بأية كلمة وفي أية حال ؛ وإنما شرعه - على بغض منه - علاجاً للحياة الزوجية نفسها ، وجعله على وضع يمكن الزوجين من مراجعة نفسيهما وتدبر عاقبة أمرهما وأمر ما قد يكون بينهما من أبناء وشئون تحملهما على شدة التبصر في الأمر وإعادة المياه إلى مجاريها . ولم يجعل الإسلام الطلاق كلمة يقولها الزوج ويلقيها على زوجته فيحرم أحدهما على الآخر تحريماً أبدياً لا رجعة فيه ولا التماساً ؛ وإنما سلك به طريق العلاج وكرر في مراحلها حتى يمتد أمد النظر والتبصر ، ولذا فقد قيده بقيود كثيرة منها :

(١) سورة النساء/آية ١٩ .

(٢) سورة البقرة/آية ٢٣١ .

(٣) تراجع تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٤٣ ، وتفسير الجصاص ج ١ ص ١٩١ ، والأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لمركي الدين شعبان ص ٤٦٩ ، ٤٧٠ وتفسير آيات الأحكام للصاوي ص ٣٣٨ .

١ - تحديده العدد الذى يملك الرجل الرجعة فيه بمرتين ولم يكن عند العرب محدودا فشرعه الإسلام مفرقا مرة بعد مرة ، دفعات متعددة ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والاحتفال ، ولتجرب المرأة أيضا نفسها . حتى اذا لم تفد التجارب وأوقع الثالثة وضع أمامهما الإسلام حاجزا وهو أنه لا يباح لهما إعادة الحياة الزوجية بينهما إلا بعد شرط هو أن تتزوج بغيره زواجا شرعيا دائما ثم يفارقها زوجها بالموت أو بالطلاق ثم تعتد منه وتعود الى زوجها الأول بحل جديد . وهذا الشرط قيد من القيود التى تمنع الرجل من إيقاع الطلقة الثالثة وتجعله يترث قبل أن يقدم عليها .

قال سبحانه وتعالى ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (١) . وقال جل شأنه : ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله بيننا لقوم يعلمون﴾ (٢) . والمقصود فى ( فإن طلقها ) الأولى الطلقة الثالثة ، أما المقصود فى ( فإن طلقها ) الثانية فهو الطلاق الواقع من الزوج الثانى .

٢ - اذا لم يكن من الطلاق بد فإن سنة الإسلام أن يوقعه الرجل فى ابتداء العدة وذلك بأن يطلقها فى طهر لم يمسه فيها حتى لا يحدث اشتباها فى العدة . ولا يطلقها فى وقت الحيض حتى لا يطول عليها زمن العدة . قال جل ذكره : ﴿يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم﴾ (٣) . وقد فسر ذلك رسول الله ﷺ فى واقعة جرت لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما مع زوجته ، فقد طلقها وهى حائض . فذكر عمر ذلك للرسول عليه الصلاة والسلام فكره منه ذلك وقال له : « مره فليراجعها ثم يمسه حتى تطهر ، وتحيض فتطهر ، فان بدا له أن يطلقها طاهرا قبل أن يمسه فتلك هى العدة التى أمر الله عز وجل بها فى قوله : ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ .

(١) سورة البقرة/آية ٢٢٩ .

(٢) سورة البقرة/آية ٢٣٠ .

(٣) سورة الطلاق/آية ١ .

فقوله ﷺ : « حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر » دليل على أنه لا يطلقها إلا في الطهر الثاني دون الأول .

ولهذا التشريع الجميل حكم كثيرة يهمنها منها في هذا المقام أنه يتيح فرصا لتأجيل إيقاع الطلاق لعل الله يحدث من أسباب الوفاق ما ليس في الحسبان . ولهذا جاءت نهاية الآية بقوله تعالى : ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ (١) .  
ومن الأمور التي قد تحدث أن الرجل قد يريد تطليق زوجته فيمسك عن طلاقها ينتظر قدوم طهرها الذي يحل فيه الطلاق فيطول انتظاره ؛ إذ تكون قد حملت منه ، فإذا رأى جنينه في بطنها ثناه ذلك - غالبا - عن الطلاق . أما إذا طلقها وهي مستبينة للحمل فلا بد أن يكون قد تجمع لديه من الأسباب ما جعله يؤثر ذلك الاجراء على ما فيه من عواقب سيئة .

٣ - أمر الله سبحانه وتعالى - في سورة الطلاق - بأن تبقى الزوجة أثناء عدتها في منزل الزوجية ما لم يحصل منها ما يوجب خروجها . قال تعالى : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ (٢) ، ولا شك أن وجودها في منزل الزوجية على مقربة منه وفي تناول يده له أثره في عودة الأمور إلى ما كانت عليه وهي الحكمة التي أشارت إليها الآية الكريمة : ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ .  
٤ - جعل القرآن الزوج أحق بالزوجة ما دامت في عدة الطلاق الرجعي . قال تعالى : ﴿ وبعلتھن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا ﴾ (٣) .

والحكمة في تقرير حق الرجل في الرجعة أنه قد يشعر بفراغ ووحشة لفراق زوجته . وقد يناله بسبب ذلك من القلق والحيرة والمشقة ما لا صبر له عليه ، ويتبين أنه ما كان يدرى أن طلاقه سيسلمه الى تلك الحالة ، فاقضت رحمة الله أن يقرر له هذا الحق دفعا للمشقة ويبيح له وصل ما انقطع من حياة الاستقرار والمودة .  
والحكمة من تقرير حق الرجعة مرتين أن العظة لا تبلغ كمالها بالمرة الواحدة والتجربة الأولى ، فأثبت له الله سبحانه وتعالى هذا الحق مرة أخرى إذا عاد لطلاقها

(١) و (٢) سورة الطلاق/آية ١

(٣) سورة البقرة/آية ٢٢٨ .



مرة ثانية ، وعد ذلك يكون الانسان قد جرب نفسه مرتين في تلك المفارقة وعرف حال قلبه في ذلك الباب ، فان كان الأصلح له إمساكها راجعها بالمعروف ، وان كان الأصلح له فراقها سرحها على أحسن الوجوه . وهذا يدل على كمال رحمة الله ورأفته بعباده (١) .

٥ - حرم الإسلام إمساك المرأة ومراجعتها ضاررا كما كان يحدث في الجاهلية قبل الإسلام ، فقال تعالى ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضاررا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا ﴾ (٢) .

٦ - نبى القرآن أولياء المرأة عن عضلها - أى منعها بعد انقضاء العدة - من الزواج مطلقا ، أو الرجوع الى زوجها الأول بعقد جديد اذا تراضيا على ذلك بالمعروف . قال جل شأنه : ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى لكم وأطهر والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ (٣) .

٧ - نبى القرآن المطلق عن أن يأخذ من المرأة شيئا مما كان قد أعطاه لها عند الزواج من مهر وغيره اذا كان البغض والنشوز والاساءة من قبله وأراد أن يستبدل زوجا مكان زوج ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا ﴾ (٤) .

٨ - أمر القرآن بأن تُمتنع المرأة عند فراقها تطيبا لقلبها وإزالة لتوهم احتقار الرجل لها وإرتيابه فيها فقال تعالى : ﴿ ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين ﴾ (٥) . وقال جل شأنه : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين ﴾ (٦) .

(١) الاسلام والمرأة المعاصرة للبنى الخول ص ١٢٠ .

(٢) سورة البقرة/آية ٢٣١ .

(٣) سورة البقرة/آية ٢٣٢ .

(٤) سورة النساء/آية ٢٠ .

(٥) سورة البقرة/آية ٢٣٦ .

(٦) سورة البقرة/آية ٢٤١ .

٩ - جعل الإسلام الطلاق بيد الرجل - دون المرأة - لأنه بمقتضى عقله واستعداده الفطرى أصبر على احتمال المكاره ، وأشد تثبثا فى الأمور ، وأبعد نظرا فى العواقب من المرأة فلا يسارع الى الطلاق فى كل غضبية طارئة ولأى سبب تافه . يضاف الى هذا أنه أحرص على بقاء الزوجية التى أنفق فى سبيلها المال الذى يحتاج إلى مثله إذا طلق وأراد التزوج بأخرى ، وعليه تبعات مالية تترتب على الطلاق من مؤخر الصداق ومتعة الطلاق ونفقة العدة . ولا كذلك المرأة ، فإنها أسرع منه غضبا وأقل احتمالا وصبرا ، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه فإذا جعل الطلاق بيدها تعرضت كثيرا عقدة الزوجية للانفصام لأدنى سبب أو لأسباب غير سائغة أو مقبولة .

وأما إذا كان الطلاق بيد الرجل والمرأة فإن الأمر يكون أفظع ؛ لأنه فى حالة الخلاف والغضب يسئ كل منهما الظن بالآخر ويخشى أن يفارقه ويأتى الرجل أن تسارع المرأة الى الطلاق فيبادر الى طلاقها فرارا من أن توقعه المرأة فيتهم بالضعف .

وإننا إذا تتبعنا النصوص الشرعية التى عاجلت مشكلة الطلاق لا نجد نصا واحدا أسند الطلاق إلى المرأة ؛ بل كل النصوص أسندت الطلاق إلى الرجل . وهذا آية أن المالك للطلاق هو الرجل . قال الله تعالى : ﴿ يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ (١) . وقال : ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ﴾ (٢) . وقال ﷺ : « الطلاق لمن أخذ بالساق » .

وغير ذلك من النصوص الشرعية التى تدل على إسناد الطلاق للرجل كثير . والحكمة فى جعل الشارع الطلاق بيد الرجل هى الرغبة فى الإقلال من الطلاق وعدم اللجوء إليه إلا إذا دعت الحاجة الماسة . والزوج هو الذى يمكنه ذلك - كما بينا - فكان فى ذلك تضيق لدائرة وقوع الطلاق . ومع هذا فإن الشارع الحكيم لم يهمل جانب المرأة فى الطلاق ؛ بل جعل لها الحق فى أن تشتترط أن تكون العصمة بيدها ، وذلك بتفويض الطلاق إليها استنادا الى نص الآية : ﴿ يا أيها النبى قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فصالحين أمسكن وأسرحكن سراحا جميلا ﴾ (٣) .

(١) سورة الطلاق/آية ١ .

(٢) سورة البقرة/آية ٢٣١ .

(٣) سورة الأحزاب/آية ٢٨ .

وجعل لها الحق في أن تطلب من القاضي الطلاق من زوجها إن كان هناك ما يدعو الى الطلاق كما إن أعسر الزوج ولم يقدر على نفقتها ، أو طالت غيبته أو وُجِدَ منه عيب جسماني تصعب معه المعاشرة بالمعروف . وأوجب الشارع على القاضي أن يجيبها الى ما تطلب إن تحقق لديه أنها على حق فيما تدعيه .

وهكذا وضع الإسلام للطلاق الذى يقع قيودا بالنظر الى لفظه ، وبالنظر الى وقته ، وبذلك ضاقت دائرة وقوع الطلاق بما لا يجعل له تأثيرا - الا في أضيق الحدود - على الحياة الزوجية التي استقرت وأخذت حقها في الوجود .

هذا هو ما يرينا الله سبحانه إذا نشزت الزوجة ، وإذا نشز الزوج وإذا وقع الشقاق بينهما . وهذا هو العلاج الذى شرعه الإسلام لكل مرحلة من مراحل الشقاق بين الزوجين . وهذه هى نظرة الإسلام الى الطلاق . وهى نظرة صائبة أدركها المنصفون من أعداء الإسلام ولم يجدوا مناصا من التسليم بها . وما نحن نرى اليوم بعض الأمم تأخذ بالطلاق مع أن دينها لا يقول به وما ذلك الا لأنها رأت فيه خير الأسرة وسلامة المجتمع .

ومن يتبع النصوص الكريمة يستطيع أن يتبين سنة الإسلام الحنيف في تشريعه الطلاق من حيث الوقت والكيفية ، ومنه يتبين أن الشارع الحكيم لم يدع وسيلة من وسائل الوفاق إلا نص عليها ، ولم يدع سببا معقولا لإرجاء الطلاق إلا قرره وأمر به حتى جاء منهاجا وسطا بين التضيق المخرج والإطلاق الذى تدعو اليه النزوات الفارغة .

وهكذا فإن تشريع الطلاق في الإسلام دليل على عدل الإسلام ورحمة الشارع الحكيم بخلقهم . فعلى أولئك الذين يتباكون على المرأة وكرامة المرأة والأسرة أن يعرفوا إن كانوا لا يعرفون ، وأن يكفوا عن غمز الإسلام والتعريض بشرائعه . والا فليدلونا - ان استطاعوا - على ما هو أعدل من ذلك في تقديس روابط الأسر وتهذيب رغبات البشر في شرائع الأرض أو السماء .

وعلى الذين يلجؤون الى قطع صلة الزواج عند البادرة الأولى أن ينظروا الى ما سن الله تعالى لهم وما اختار لهم من مناهج التروى والأناة والاصلاح ؛ فإنه أوفى للكرامة ، وأكثر للسلام بين الأسر ، وأحمد عاقبة ، وأرضى الله عز وجل .



# الفصل التاسع

## الطلاق

﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾

سورة البقرة / آية ٢٢٩



# الطلاق

شُرِعَ الطلاق - على كراهته - في الإسلام كمنفذ أخير لحل مشكلات الأسرة متى تفاقمت هذه المشكلات واستعصت على الحل وامتنعت أمام كل جهود التوفيق والإصلاح والتحكيم . فالإسلام إذ أباح الطلاق فإنما جعله استثناء من القاعدة . والطلاق في المنظور الإسلامي هو فصم لعرى الأسرة وهو هدم لها وتصديق لبنائها وتمزيق لشمل أفرادها . وضرر الطلاق يتعدى إلى الأبناء . فإن الأبناء يكونون في أحضان أمهاتهم وفي كفالة آبائهم موضعا للرعاية والعطف وحسن التربية . ومع ذلك فقد أجازته الإسلام دفعا لضرر أكبر وتحقيقا لمصلحة أكبر ، ألا وهي التفريق بين متباغضين من الخير أن يتفرقا لأن الشقاق والنزاع بينهما قد استحكما والخلاف قد تفاقم بما يحول دون استمرار الحياة الزوجية وفقا للمبادئ والأسس التي رسمها الإسلام من الحب والوفاء والهدوء والاستقرار والمودة والرحمة والسكن ، لا التنافر والحصام والبغضاء . فالطلاق - وإن كان أبغض الحلال إلى الله - يبقى حلالا وخاصة عندما تغدو الحياة جحيما بين الزوجين .

فهو بحق صمام أمن يفتح عندما يغدو الأمن متعذرا ضمن جدران البيت الزوجي . وبمعنى أدق : إن ارتفاع المودة من محضنة ( السكنى الزوجية ) يجعل الاستمرار في تلك الحياة ضربا من المستحيل . ومن المحتم فصم عقد الزواج رسميا بعد أن فصمت عروة الزوجية نفسها بتلاشي الحب في قلوب الزوجين . والحقيقة أن الطلاق في مثل هذه الظروف يكرس أمرا واقعا ، أي أن الطلاق نفسه لا يسبب هو ملاشاة الحياة الزوجية ، وإنما يأتي كإعلان عن اضمحلال تلك الحياة وفقدان روابط المودة بين المعنيين<sup>(١)</sup> . فالحياة الزوجية في مفهوم الإسلام هي « حياة متجددة فيها

(١) الزواج الإسلامي أمام التحديات ، محمد علي ضناوى ص ١٢٨ - ١٢٩

حرارة الحياة ودفع المودة ونعيم الرحمة . فإذا محطمت هذه المعاني وكثر الجليد على أنقاضها كان لابد للطلاق أن ينهى حالة الجمود تلك ويكسر الجليد ويمسح برده « (١) .

والطلاق لم يُشرع مطلقا بل وضع الشارع عليه قيودا كثيرة ، وجعل فترة اختبار وامتحان للزوجين إثر الطلاق . فكان الأصل في الطلاق أن يكون رجعيا ؛ أى أن يُمكنَ الزوج من مراجعة زوجته أثناء العدة إذا ما تبين خطؤه .

والدليل على أن الأصل في الطلاق أنه رجعى ، أن القرآن لم يذكر الطلاق إلا مقرونا بالرجعة في أغلب الحالات .

ونظام المراجعة انفردت به الشريعة الإسلامية حرصا منها على استئناف العلاقة الزوجية بين الزوجين ، ولهذا فإن المراجعة تصح بكل ما يدل عليها فعلا أو قولاً دون حاجة الى رضی الزوجة أو إجراء عقد جديد ؛ لأن المطلقة رجعيا لا تزال حكما زوجة للمطلق ترثه ويترثها إن مات أحدهما وهى فى العدة ، وعليه نفقتها .

ولا تجوز المراجعة للإضرار بالزوجة إن لم يكن الزوج راغبا بالعودة اليها لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ (٢) ويقول النبى ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » . فإذا انتهت العدة ولم يراجع الزوج زوجته دل على أن سبب الطلاق أمر جذرى فى حياة الزوجين لابد منه ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (٣) .

فإذا انتهت العدة ولم يراجع الزوج زوجته فقد بانت منه بينونة صغرى ان كانت الطلقة الأولى أو الثانية ، وهذه البينونة الصغرى لا تُعدم إمكان استئناف حياتهما الزوجية . وإنما يكون ذلك بعقد ومهر جديدين .

وقد أوجبت الشريعة للمرأة تعويضا ماليا يسمى بالمتعة ، جبرا لخطاها وللتخفيف عنها من ألم الفراق . ولم يقدر القرآن مقدارا معيناً للمتعة ، بل ترك تقديرها لعرف وعادات الناس . يقول الله تعالى :

(١) الزواج الإسلامى أمام التحديات ص ١٢٩

(٢) سورة البقرة / آية ٢٣١

(٣) سورة النساء / آية ١٣٠



﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموضع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين ﴾ (١) .

ومن هنا نرى أن الإسلام قد كفل المرأة بالرعاية والعطف بعد الطلاق ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ﴾ (٢) .

ويقول الله تعالى مخاطبا الأزواج إذا طلقوا زوجاتهم :

﴿ أمسكوهن من حيث سكنتم من رُجدة ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴾ (٣) . ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ﴾ (٤) .

## قيود مزدوجة

ولقد وضع الإسلام على الطلاق قيودا وشروطا عديدة :

### من ناحية شخص المطلق

لابد وأن يكون بالغاً عاقلاً طائعاً مختاراً .. فلا يقع طلاق الصبي ولا المجنون ولا المُكره ولا السكران .

### من ناحية اللفظ

أكثر الفقهاء على أن الطلاق لا يقع إلا بصريح ألفاظ الطلاق ( كأنت طالق ) .

### من ناحية القصد

لابد للطلاق من قصد اللفظ . فَمَنْ نوى طلاق زوجته في نفسه ولم يتلفظ

(١) سورة البقرة / آية ٢٣٦

(٢) سورة البقرة / آية ٢٣١

(٣) سورة الطلاق / آية ٦

(٤) سورة الطلاق / آية ٢

بالطلاق لا يقع به طلاق .. ومن نطق بالطلاق مكرها أو سكران فلا يقع طلاقه لأنه زائل العقل .

## من ناحية العدد

جعل القرآن الكريم الطلاق ثلاث مرات متفرقات بقوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (١) .

والآية كما بينت عدد الطلقات المشروعة بينت أيضا وجوب التفريق بين عدد الطلقات لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ مرتان ﴾ ولم يقل ( طلقتان ) وهذه إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقتين دفعة واحدة .

والطلاق مقيد أيضا من حيث الوقت الذى يقع فيه الطلاق :

ولقد بين القرآن الكريم الوقت الذى يصح فيه الطلاق ويعتبر مشروعا فقال :

﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ (٢) .

فطلاق السنة وهو الطلاق المشروع أن يطلق الرجل امرأته في زمن طهر لا جماع فيه في الوقت الذى تبدأ فيه المطلقة عدتها . ومن طلق في الحيض فقد خالف ما شرع الله له ويكون طلاقه بدعيا . وطلاقه غير واقع عند بعض المذاهب الفقهية .

وفي هذا تأكيد من الشارع على تقييد الطلاق . فقد يطلق الزوج زوجته وهى في الحيض وهو زمن النفرة . ولهذا أمر القرآن أن يكون الطلاق في وقت الرغبة في الزوجة ليكون دليلا على وجود حاجة أو سبب جدى للطلاق .

وأمر القرآن بالإشهاد وقت الطلاق :

وعند أكثر الفقهاء أن الاشهاد واجب في الطلاق لقوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ﴾ (٣) .

(١) سورة البقرة / آية ٢٢٩

(٢) سورة الطلاق / آية ١

(٣) سورة الطلاق / آية ٢

والأمر يفيد الوجوب ما لم تقم قرينة تصرفه عن ذلك . وفي هذا تضيق لدائرة الطلاق .

وهكذا .. اذا تحققت الظروف الداعية للطلاق ولم يعد ممكنا أن يحال دونه . وإذا وقع الطلاق مرة بعد مرة مع توفر كل الشروط والقيود المفروضة عليه ، كشف ذلك عن استحالة الحياة الزوجية . وهكذا بالطلقة الثالثة تبين الزوجة من زوجها بينونة كبرى فلا تعود تحل له إلا بعد أن تتزوج من غيره زواجا صحيحا ويطلقها هذا الزوج أو يموت عنها . ففي هذا نوع من الزجر والتأديب لكلا الزوجين . فان سلمنا بأن الطلقتين الأولى والثانية كانتا ناتجتين عن اندفاع عاطفى أو قصور عن فهم أضرار الطلاق فان الطلقة الثالثة تعد تعبيراً عن عزوف كل من الزوجين عن استمرار الحياة مع الآخر . وهنا وضعت القيود الصارمة التي تمنع التلاعب بالطلاق . فلا يصبح عقوبة يوقعها الزوج على الزوجة بفعله أو توقعها الزوجة على زوجها بطلبها ؛ ولكنه يصبح نوعاً من العقوبة للآثمين . يقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ . فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (١) .

فبالطلقة الثالثة تصير الزوجة أجنبية عن الزوج غريبة عنه ويمضى كل منهما في شأن ، تقلبه الحياة كل متقلب ، وتأخذ منهما السنون كل مأخذ . وقد يحدث أن تتزوج الزوجة رجلاً آخر - زواجا صحيحا - فلا توفى في الحياة معه فتطلق منه طلاقاً صحيحاً . ففي هذه الحالة يمكن شرعاً أن تعود الى زوجها القديم . فالاقبال من كل منهما على الزواج من الآخر في مثل هذه الحالة يعنى أن كلا منهما قد فكر وتدبر وتأمل حاله وحال من قد يكون في كفالته من الأبناء ، ويرى الخير كل الخير في أن يستأنف الرفقة ويتجنب أخطاء الماضي . فهنا نرى أن إباحة العودة مقرونة بالظن أن يقيما حدود الله .

وهكذا نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع من الطلاق - أو ثلاث مراحل للطلاق - هي :

- طلاق رجعى يمكن للزوج أن يعود عنه بدون عقد ولا مهر جديدين .

(١) سورة البقرة / آية ٢٣٠

- طلاق بائن يبتونه صغرى يمكن فيه استئناف الحياة الزوجية بعقد ومهر جديدين .
- طلاق بائن يبتونه كبرى لا يحل لهما - أى الزوجين - العودة أحدهما الى الآخر حتى تنكح الزوجة - وبصورة عفوية - زوجا غيره ثم يطلقها هذا الأخير .

ذلك أن الحياة الزوجية في الإسلام - حياة متجددة فيها حرارة الحياة ودفء المودة ونعيم الرحمة . فإذا تحطمت هذه المعاني وكثر الجليد على أنقاضها كان لابد للطلاق أن ينهى حالة الجمود تلك ويكسر الجليد ويمسح برده . فإذا ما تداعت تلك الأنقاض وحاولت إعادة تركيب ذاتها ، وإذا ما عادت تلك المعاني حية من جديد فأى ضرر يلحق بالزوجين المطلقين أن يعودا ان ظنا أنهما سيحفظان بعضهما في بحبوحة الفيض الذى أرادته الله لهما ؟ فإن بقيا في أعماق الفيض يتسمان للحب والحياة والمودة والحنان فليهنأ ، وان تعثرت خطاهما وانقلبا الى بغض وتنافر جديدين فلينفصلا الى الأبد إلا أن تحدث المعجزة ، فتزوج هى سواه ، ثم تختلف مع زوجها الجديد ويطلقها أو تخلعه أو يُفَرِّقَ بينهما ، ثم يُلقَى في قلب زوجها الأول - مُطْلَقُهَا القديم - حُبُّهَا من جديد وترغب في العودة اليه<sup>(١)</sup> .

## حق المرأة في الطلاق

ومن المفيد أن نبين دور الزوجة في الطلاق ولماذا جعل الله الطلاق بيد الرجل .

خلقت المرأة على طباع وسجايا لا توجد غالبا في الرجل .. فهى سريعة التأثر والغضب لأنفه الأسباب .. تسامر عاطفتها في اتخاذ المواقف ، فتثور وتنفل لأوهى الأمور .. يقول عنها الرسول ﷺ : « تحسن اليها الدهر كله ثم اذا أسأت اليها مرة تقول ما رأيت منك خيرا قط » . وهى أيضا لا تزن الأمور ونتائجها بميزان العقل بقدر ما تزنها بما تدعو اليه العاطفة . وإذا كان الطلاق قد يكون مصلحة وخيرا أحيانا ، فانه قد يكون شرا أحيانا كثيرة ؛ إذ به تهدم الأسرة ويتشتت الأبناء . فلهذا كان أمرا يحتاج الى تريث وتفكير وأناة . وهذه الأمور لا تتفق مع ما هو الشأن في أغلب النساء ، فكان من الحكمة الا تملك المرأة أمر الطلاق حتى لا تتصرف حسب العاطفة وتطلق لأنفه الأسباب .

(١) الزواج الاسلامى أمام التحديات ص ١٢٩ - ١٣٠

أما الرجل فهو في أغلب الأحيان يتميز بالعقل والاتزان والتعقل والتريث في الأمور . فملك الله الرجل الطلاق تحقيقا للاستقرار وتضييقا لوقوعه بقدر الامكان ، وهو عليه تبعات مالية من حلول مؤخر الصداق ووجوب نفقة العدة وغير ذلك مما يجعله يتروى كثيرا ويُحكم التفكير قبل الاقدام على الطلاق .

ومع هذا فقد أعطت الشريعة المرأة حق الالتجاء الى القضاء ليفرق بينها وبين زوجها في الحالات التي لا تستقيم فيها أمور الزوجية ؛ كالتفريق بسبب العيوب والأمراض التي لا يحصل بها مقصود الزواج ، والتفريق قد يكون لاعسار الزوج عن الإنفاق فقد ذهب جمهور الفقهاء الى إعطاء الزوجة الحق بطلب التفريق لاعسار زوجها عن النفقة أو لامتناعه عن الإنفاق ، وقد يكون التفريق للشقاق والضرر بين الزوجين ودليله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۖ ﴾ (١) .

وعلى هذا فإن مهمة الحكمين الإصلاح والتوفيق بين الزوجين . فان تعذر ذلك كان لابد من التفريق ؛ لأن الإبقاء على حياة أصبحت مصدر شقاء وتعب لكل من الزوجين أمر لا يحتمل ولا يطاق . فكما أن العدالة تكون بالإصلاح فقد تكون بالتفريق ؛ لأن امساك الزوج زوجته مع الإضرار بها أمر لا يجوز في الإسلام لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضُرَارًا لَعَلَّوْا ۖ ﴾ (٢) . ومن الضرر : قطع كلامه عنها وتحويل وجهه عنها وضربها ضربا مؤلما . ثم يأتي التفريق لغياب الزوج أو فقده أو سجنه وهو نوع من أنواع الضرر نظرا لما يصيب الزوجة من جراء ذلك من ضرر لحاجتها الى زوجها سواء أكان الغياب بعذر أو بدون عذر لأن المناط هو الضرر .

وحدد الإمام أحمد مدة غياب الزوج بستة أشهر لأنها أقصى مدة يمكن أن تصبر خلالها المرأة . وأيضا للزوجة أن تشترط أن تكون عصمتها في يدها فتطلق نفسها متى أرادت . وللزوج أن يفوض اليها أمر الطلاق حتى بعد الزواج . ودليل ذلك أن نساء النبي ﷺ شكون اليه في يوم من الأيام لقلة النفقة ، فنزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعِكُنَّ وَأَسْرَحِكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسَنَاتِ مَنَاجِدَ أَجْرًا عَظِيمًا ۖ ﴾ (٣) .

(١) سورة النساء / آية ٣٥

(٢) سورة البقرة / آية ٢٣١

(٣) سورة الأحزاب / آية ٢٨ ، ٢٩

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « خَيْرَنَا رسول الله ﷺ فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئا » . فدللت الآية والحديث على أن اختيار الزوجات للدنيا معناه اختيارهن للطلاق .

أما اذا لم تشترط الزوجة أن تكون عصمتها بيدها أثناء الزواج ولم يُملِكها الزوجُ حقَّ التفويض بعد الزواج فان القرآن الكريم أعطاهما الحق في طلب المخالعة عن زوجها ، وعليه أن يجيبها الى ما طلبت . فقد بين الله تعالى في آية واحدة أحكام الطلاق والمخالعة بقوله : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتعدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (١) .

وعلى هذا فالزوجة إذا طلبت الفراق من زوجها مخالعة فيجب عليه أن يلبي طلبها بعد محاولة الإصلاح ما أمكن الى ذلك سبيل . أما النزعة الطارئة في بعض البلاد والتي تنادى بجعل الطلاق أمام القضاء ، فهي نزعة ليست في صالح الرجل والمرأة ولا في مصلحة الأسرة . ويكفيها في بيان ضررها أن نذكر أنها تكشف عن خبايا البيوت لأن الطلاق في أغلب الأحوال يكون لأسباب نفسية وقلبية يصعب الاستدلال عليها بالجس . وقد يلجأ الزوج لأن يلقى لزوجته تهمة أخلاقية حتى يبرر طلاقه إياها أمام القاضي . ثم ماذا يحدث لو قال القاضي للزوج : لا تطلق فقال الزوج : هي طالق ، أيقع أم لا ؟ .

ان الطلاق في الإسلام مع ما وضع الشارع في طريقه من عقبات فهو في الأصل حق خاص بالزوجين لا يجوز للغير أن يتدخل في أمره إلا بناء على طلب أحدهما وفي حالات مخصوصة شرعت لمصلحتهما ومصلحة المجتمع (٢) .

وقد يكون خيرا أن تملك الزوجة أمر الطلاق فتطلق نفسها من أن يكون الطلاق بإذن القاضي أو بقراره ، حيث يتدخل في كل صغيرة وكبيرة فيحجر على إرادة الزوجين في مفارقة بعضهما وتحل إرادة القاضي محل إرادة الزوجين وهذا أمر

(١) سورة البقرة / آية ٢٢٩

(٢) انظر : الطلاق بين الاطلاق والتقييد - سعاد ابراهيم صالح - رسالة ماجستير مقدمة لكلية البنات الاسلامية بجامعة الأزهر - القاهرة ١٩٧٢ م .

يأباه الإسلام لأنه يتنافى مع مصلحة الأسرة . وعلينا في كل حال أن نرجع للأصل وهو كتاب الله ، وسنة رسوله ، وما أجمع عليه فقهاء المسلمين . ان جميع أحكام الطلاق يجب أن تكون متناسقة مع ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية لتشكل وحدة كاملة ، فالأصل في الطلاق الحظر . وقد بين القرآن علاج نشوز أحد الزوجين ، وطرق التحكيم بينهما ، وجعل الطلاق رجعيا ، وفرض العدة لاستئناف الحياة الزوجية ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمر﴾<sup>(١)</sup> . وأحاط هذا كله بالعطف والرعاية بين الزوجين . فلا يمكن أن ينسجم مع هذه المبادئ الصريحة تسهيل وقوع الطلاق بأى لفظ وفى أى وقت وعلى أى شكل بل يجب أن تكون جميع الأحكام منسجمة مع الروح التى دعا إليها القرآن والسنة من جعل الطلاق أبغض الحلال الى الله .

ان هذا التقسيم المتناسق لأحكام الطلاق يجعل فرق الزواج المخرج الوحيد عندما تتعقد الحياة الزوجية ، مع حفظ كرامة الرجل والمرأة فى آن معا . وهذا المخرج ، على دقته ، الحل الوحيد للطوارئ التى تعصف بالأسرة فى يوم من الأيام .. وقد عمدت أكثر التشريعات المدنية فى العالم الى الاهتداء به ، غير أنها لم تقيد بكافة أصوله . ولعل أكبر مثلبة فى ذلك أنها قيدت الطلاق بالمحكمة وبأسباب محدودة ، وبشكل جعل من المحكمة مسرحا لمساجلات ومكاشفات ما أحرانا لو أبقيناها سرا بين الزوجين !!<sup>(٢)</sup> .

ماذا يفعل الزوج أو الزوجة إذا تضرر كل منهما بعشرة الآخر دون أن يستطيع أيهما إقامة البيئة على سوء معاملة الطرف الآخر ووحشيته معه أو مباشرته الزنا مع شخص آخر وهما السببان المحددان للطلاق فى المجتمع الغربى الذى يأخذ بمبدأ الطلاق<sup>(٣)</sup> ؟ .

(١) سورة الطلاق / آية ١

(٢) الزواج الاسلامى أمام التحديات ص ١٣١

(٣) الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر للدكتور محمد البهى ص ٢٦٧ نقلا من كتاب الزواج الاسلامى

أمام التحديات ص ١٣١

وأشبع من ذلك أن المحاكم في بعض البلاد الغربية لا تحكم بالطلاق إلا إذا ثبت زنى الزوج أو الزوجة ، وكثيرا ما يتواطآن فيما بينهما على الرمى بهذه التهمة ليفترقا . وقد يلفقان شهادات ووقائع مفتعلة لاثبات الزنى حتى تحكم المحكمة بالطلاق<sup>(١)</sup> .

ان المجتمعات التي صدرت منها صرخات الهجوم والتجريح للإسلام بسبب إباحته الطلاق هي نفسها المجتمعات التي تعانى الآن من تفسخ العلاقات الزوجية وتفشى المياذل الخلقية بسبب التشدد فى الطلاق والتفريق بين أزواج لا تربطهم روابط الألفة والمحبة ، ولا تقوم الحياة الزوجية على أساس الاحترام المتبادل والتعاطف بين الزوجين . وفى هذه المجتمعات نرى اليوم ونسمع ونقرأ عن محاولات عديدة للتهرب من قيود الطلاق ، ومطالبات فى داخل قلاع الهجوم هذه بإباحة الطلاق كحل إجتماعى ضرورى لمعالجة الخلافات الزوجية التي يستعصى حلها مع وجود الزوجين كل منهما مع الآخر .

ويجب ونحن ننظر للطلاق وغيره من قضايا المجتمع أن نتذكر قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> . ففى هذه الآية الكريمة تكمن فلسفة خلق الكون . فالله سبحانه وتعالى شرع لنا كل ما فيه رحمة لنا . وفى بناء الأسرة جعل الله سبحانه الزواج مودة ورحمة . وجعل الحياة الزوجية قائمة على المودة والرحمة و .. جعل الطلاق - على كرهه وبغضه - رحمة أيضا حيث تستعصى المشكلة على أى حل آخر .



(١) المرأة بين الفقه والقانون ص ١٢٠ نقلا من كتاب الزواج الإسلامى أمام التحديات ص ١٣١ .

(٢) سورة الأنعام / آية ٥٤



# الفصل العاشر

## الخُلْع

﴿ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾

سورة النساء / آية ٤



# الخُلْع

## تعريف الخُلْع لغة

الخُلْع بضم الخاء وسكون اللام ، يقال : خلع امرأته ، وخالعتها مخالعة ، واختلعت هي منه فهي خالعة .. وأصله من خلع الثوب . لأن المرأة تنخلع من لباس زوجها . قال تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (١) .

## تعريفه شرعاً

هو فراق الزوج لإمرأته بِعَوَضٍ يأخذه الزوج من إمرأته أو غيرها ، بألفاظ مخصوصة . وفائدته : تخليصها من الزوج على وجه لا رجعة له عليها إلا برضاها ، وقد استدل على مشروعيته بأدلة من الكتاب والسنة والاجماع .  
أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان . فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افترقت به ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (٣) .

فقوله تعالى : ﴿ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ﴾ (٤) يفيد نهى الأزواج عن أخذ شيء من زوجاتهم مما قدموه لهن على وجه المضاربة . وهذه هي

(١) سورة البقرة / آية ١٨٧ .

(٢) سورة البقرة / آية ٢٢٩ .

(٣) سورة النساء / آية ٤ .

(٤) سورة البقرة / آية ٢٢٩ .

القاعدة . ولذلك رأى بعض الفقهاء أنه لا يصح للرجل أخذ شيء مما أعطاه زوجته إلا إذا كان الفساد والنشوز من جانبها هي .

أما قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ، فَإِنْ خَفِمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴿١﴾ فهو يفيد جواز الخلع في حالة الخوف وفي غيرها ؛ لأنه إذا جاز للمرأة أن تهب مهرها لزوجها من غير أن تحصل منه على شيء في مقابل ما بذل كان ذلك جائزا من باب أولى في الخلع الذي تصير به المرأة مالكة لنفسها .

وقد قسم الفخر الرازي الخوف الذي جُعِلَ شرطا لجواز الخلع وصحته إلى أربعة أقسام (٢) .

- ( ١ ) أن يكون الخوف حاصلًا من قبل الزوجة .
- ( ٢ ) أن يكون حاصلًا من قبل الزوج .
- ( ٣ ) أن يكون حاصلًا لا من قبل الزوج ، ولا من قبل الزوجة .
- ( ٤ ) أن يكون حاصلًا من قبلهما معا .

### القسم الأول :

وهو حصول الخوف من قبل الزوجة ، فأكثر الفقهاء على جواز الخلع ، وعلى أن المال الذي يأخذه الزوج منها حلال لا إثم عليه فيه ؛ لأن الزوجة هي التي كانت سببا في الضرر بإظهار النشوز والبغض للزوج . ففي هذه الحالة جاز للزوج أخذ ما أعطاه لزوجته . ولا إثم على الزوجة أيضا في رد ما أخذت منه ، والدليل على ذلك حديث امرأة ثابت بن قيس ، فقد روى عن ابن عباس قال : « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقالت : « يا رسول الله . اني ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكنني أكره الكفر في الإسلام » . فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ » قالت : « نعم » فقال رسول الله ﷺ : « اقبل الحديقة

(١) سورة البقرة / آية ٢٢٩ .

(٢) تفسير الفخر الرازي ج ٢ ص ٣٧٦

وطلقها تطليقة » ( رواه البخارى <sup>(١)</sup> والنسائى ) . وهذا هو دليل مشروعيته من السنة .

### القسم الثانى :

أن يكون حصول الخوف آتيا من قبل الزوج فقط : بأن يضربها ويؤذيها حتى تلجأ الى الفدية . ففى هذه الحالة يكون المال الذى يأخذه الزوج منها حراما ، بدليل قوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى قوله تعالى : ﴿ تأخذونه بهتانا وإثما مبينا ﴾ <sup>(٤)</sup> . فهذه الآيات صريحة فى النهى عن أخذ ذلك المال وتحريمه على الزوج .

### القسم الثالث :

حصول الخوف ولكن لا من قبل الزوج ولا من قبل الزوجة كأن يحصل من حاكم أو متوسط بينهما . فأكثر الفقهاء على جواز الخلع بسبب هذا الخوف وعلى أن المال المأخوذ من الزوجة حلال لزوجها . وقال قوم إنه حرام .

### القسم الرابع :

إن حصل الخوف من قبلهما معا حرم على الزوج أخذ شيء مما أعطاه زوجته ؛ لأن الآيات التى تقدم ذكرها تدل على حرمة أخذه إذا كان السبب حاصلا من قبل الزوج ، وليس منه ما يفيد أن للمرأة سببا فيه ، ولأن الله تعالى أفرد لهذا القسم آية أخرى : وهى قوله تعالى : ﴿ وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ٢٠٩ .

(٢) سورة البقرة / آية ٢٢٩ .

(٣) سورة النساء / آية ١٩ .

(٤) سورة النساء / آية ٢٠ .

(٥) سورة النساء / آية ٣٥ .

## أسباب الخلع

إذا كرهت المرأة زوجها لخلقه ، أو خلقته ، أى صورته الظاهرة أو الباطنة ، أو كرهته لنقص دينه ، أو لكبره ، أو ضعفه أو نحو ذلك ، وخافت إثماً بترك حقه فيباح لها أن تخلعه على عوض تفتدى به نفسها منه .

**حكم الخلع :**

يختلف حكم الخلع باختلاف سببه المؤدى إليه .

**فيكون جائزاً :**

إذا كرهت المرأة زوجها لسبب من الأسباب التى ذكرناها ؛ فانه لا حرج على الزوج أن يأخذ منها ما أعطاها ، ولا حرج على الزوجة كذلك أن تفتدى نفسها برد ما أخذت منه - وذلك ما فعله النبى ﷺ مع ثابت وامرأته إذ أمرها أن ترد إليه حديقته التى أعطاها لها - إلا أن يكون الزوج له إليها ميل ومحبة فيُسْتَحَبُّ صبرها وعدم افتدائها . قال الإمام أحمد : ينبغى لها ألا تخلع منه وأن تصبر .

**ويكون مكروها :**

إن خالعه مع استقامة الحال وعدم وجود سبب يقتضيه ؛ لأن الله تعالى أجازه فى حالة الخوف من عدم إقامة حدود الله فقله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ يفيد أن الخلع لا يكون حلالاً إلا إذا خاف كل من الزوجين عدم إقامة حدود الله . ومعنى ذلك أن يخاف كل منهما أنه لن يستطيع القيام بحق النكاح لصاحبه حسب ما أوجبه الله تعالى لكرامة يحس بها نحوه ، ولأنه قد ورد النبى عن طلب المرأة الطلاق من غير ما بأس ، وذلك لحديث ثوبان أن النبى ﷺ قال : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسَ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» رواه الخمسة إلا النسائى . ولكن يقع الخلع لمعوم قوله تعالى : ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ .

**ويكون حراماً :**

إِنْ عَصَلَهَا أَى ضَارَّهَا بِالضَرْبِ وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهَا أَوْ مَنَعَهَا حَقَّوْقَهَا مِنَ الْقِسْمِ وَالنَّفَقَةِ لَتَفْتَدَى نَفْسَهَا فَالْخُلْعُ بَاطِلٌ ، والعوض مردود ، والزوجة بحالها لقوله

تعالى : ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لَتَذْهَبُوا بَبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ ﴾ (١) ولأن ما تفتدى به نفسها مع ذلك عوض أكرهت على بذله بغير حق فلم يستحق أخذه منها للنهي عنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا ﴾ . ولكن ان فعل الزوج ذلك - أى الضرب والتضييق ونحوه - لا تفتدى منه فالخلع صحيح لأنه لم يعضلها ليذهب ببعض ما لها ، ولكن عليه إثم الظلم (٢) .

### هل يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً من زوجته أكثر مما أعطاها ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة الى آراء : فقال فريق منهم : لا يجوز للزوج أن يأخذ من زوجته أكثر مما أعطاها ، وهو قول على رضى الله عنه . وقال فريق منهم : لا يجوز له أن يأخذ إلا أقل مما أعطاها حتى يكون له الفضل ، وهو قول سعيد بن المسيب . وقال أكثرهم : يجوز الخلع بالأكثر ، والأقل ، والمساوى .

### الأدلة :

احتج الفريق الأول بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

### أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا ﴾ (٣) ثم قال بعد ذلك : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ (٤) . فوجب أن يكون هذا راجعاً إلى ما آتاها ، وإذا كان كذلك فلا يدخل في الإباحة إلا ما قد أعطاها من المهر .

### وأما السنة :

فما ورد في رواية لحديث ثابت بن قيس : أن ثابتاً طلب من امرأته أن ترد عليه حديثه فقالت : « وأزيده » . فقال النبي ﷺ : « لا ، حديثه ولا تزداد » ( رواه ابن ماجه ) . فلو كان الخلع بالأكثر جائزاً لما منع منه النبي ﷺ .

(١) سورة النساء / آية ١٩

(٢) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٣) و (٤) سورة البقرة / آية ٢٢٩ .

فهو أن الزوج قد استباح بِضْعَهَا ، فلو أخذ منها أزيد مما أعطاهها لكان ذلك اجحافا بجانب المرأة ، وإلحاقا للضرر بها ، وهو غير جائز .

واستدل الفريق الثاني بما ورد من أن عمر رضى الله عنه رفعت إليه امرأة ناشئز أمرها . فأخذها عمر وجبها في بيت الزبل ليلتين ثم قال لها : « كيف حالك ؟ » قالت : « ما بُتْ أطيب من هاتين الليلتين » . فقال عمر لزوجها : « اخلعها ولو بقرطها » .

وأما الجمهور فيرون : أن الخلع عقد معاوضة فوجب ألا يتقيد بمقدار معين . فكما أن للمرأة ألا ترضى عند النكاح إلا بالصدائق الكثير ، فكذلك للزوج ألا يرضى عند المخالعة الا بالبذل الكثير ؛ لا سيما وأن الزوجة هي التي أظهرت الاستخفاف بالزوج حين أظهرت بغضه وأعلنت كراهته .

## هل الخلع فسخ أم طلاق؟

اختلف العلماء في الخلع . فقال فريق : هو فسخ . وذهب فريق إلى أنه طلاق .

### أما الفريق الأول :

فاستدل على القول بأنه فسخ بأن الله تعالى قال : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ <sup>(١)</sup> ثم ذكر الخلع بقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا حَدُودَ اللَّهِ فَلَاحِ جَنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فلو كان الخلع طلاقا لكان بعد الطلقتين ثالثا ، ولكان قوله بعد ذلك ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ ﴾ ذالاً على أن للرجل أربع تطليقات . واستدلوا أيضاً بما رواه الترمذى وأبو داود والدارقطنى عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد الرسول ﷺ فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد

(١) و (٢) سورة البقرة / آية ٢٢٩ .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٣٠ .



بحيضة . فلو كان الخلع طلاقا لاعتدت كما تعتد المطلقة . وقد بين الله عدة المطلقة بقوله : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١) . فلما ثبت أن المختلعة اعتدت بحيضة واحدة ثبت أنها بخلاف المطلقة .

## واحتج الفريق الثاني :

القائل بأن الخلع طلاق - بما ورد عن ابن عباس في حديث امرأة ثابت بن قيس : فقد جاء فيه قول النبي ﷺ لثابت ( اقبل الحديقة وطلقها تطليقة واحدة ) . ومن ثم جعلوا الخلع طلاقا مكملًا للثلاث ، لا يجوز بعده أن ترجع الى زوجها إلا بعد أن تنكح زوجا غيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ . فهو معطوف على قوله : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ . لأن قوله ﴿ أو تسريح بإحسان ﴾ إنما يعنى به أو تطليق بإحسان . فلو كان الخلع معطوفا على التطليقتين لكان لا يجوز الخلع أصلا إلا بعد تطليقتين ، وهذا لا يقوله أحد . ومما يقوى كون الخلع طلاقا لا فسخا جوازه بأكثر من المهر . والفسخ لا يجوز ، فهو كالإقالة في البيع لا يجوز فيه للإنسان أن يسترد أكثر مما دفع .  
وبعد ..

فان الباحث في حكمة مشروعية الخلع يرى أن الخلع شرع لدفع الضرر عن كل من الزوجين . فالزوجة التي تكره البقاء مع زوج ترى في معاشرته ما تخشاه على نفسها من أمور قد تغريها بالمعصية أو تُعَدِّي حدود الله تعالى كان لها أن تفتدى نفسها برد ما أخذت من زوجها ، وتتخلص مما تخشاه منه من ضرر . ومصصلحة الزوج ظاهرة في أن استرداده لما دفعه إليها من مهر فيه عوض له عن فراق زوجة فقد ما كان يرجوه فيها من حسن الصحبة وجميل العشرة ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته ﴾ (٢) .

(١) سورة البقرة / آية ٢٢٨ .

(٢) سورة النساء / آية ١٣٠ .



# الفصل الحادى عشر

## العِدَّة

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾

سورة الطلاق / آية ١



# الْعِدَّة

## تعريف العدة

العدة لغة : بكسر العين مفرد العدد . واصطلاحا : اسم المدة التي تتربص فيها المرأة عن التزوج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها ، إما بالولادة أو بالأقراء ، أو بالشهور .

## أسباب وجوب العدة

من تعريف العدة يتبين ان العدة تترتب على أحد أمرين :

### الأول :

وفاة الزوج عن زوجته ؛ سواء أكانت مدخولا بها أم غير مدخول بها . والدليل على ذلك من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (١) . والدليل من السنة ما روى عن أم عطية أن رسول الله ﷺ قال : لا تُحْجِدُ امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا . ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عَصَبٍ (٢) . ولا تكتحل ولا تنس طيبا إلا إذا طهرت نبذة من قُسْطٍ أو أظفار .

### الثاني :-

حصول فرقة بين الزوجين في حال الحياة ؛ سواء أكانت بطلاق أم بغيره

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٣٤

(٢) العصب ثياب من اليمن فيها بيض وسواد

- كالفسخ - شريطة ان تقع هذه الفرقة بعد الدخول . والدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ (١) . وقوله سبحانه : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٢) .

أما الدليل على اشتراط الدخول فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ (٣) .

## حكمة مشروعية العدة

يبين ابن القيم (٤) حِكْمَ مشروعية العدة بقوله : في شرع العدة حِكْمٌ : منها العلم ببراءة الرحم ، وأن لا يجتمع ماء الواطئين فأكثر في رحم واحد فتختلط الأنساب وتفسد ، وفي ذلك من الفساد ما تمنعه الشريعة والحكمة . ومنها تعظيم خطر العقد ، ورفع قدره ، وإظهار شرفه . ومنها تطويل زمان الرجعة للمطلق ، إذ لعله أن يندم ويفيء فيصادف زمنا يتمكن فيه من الرجعة . ومنها قضاء حق الزوج ، وإظهار تأثير فقده في المنع من التزين والتجمل ، ولذلك شرع الإحداد عليه أكثر من الإحداد على الوالد والولد . ومنها الاحتياط لحق الزوج ، ومصلحة الزوجة ، وحق الولد ، والقيام بحق الله الذي أوجبه ؛ ففي العدة أربعة حقوق . وقد أقام الشارع الموت مقام الدخول في استيفاء المعقود عليه ؛ فإن النكاح مدته العمر ، ولهذا أقيم مقام الدخول في تكميل الصداق . فليس المقصود من العدة مجرد براءة الرحم ، بل ذلك من بعض مقاصدها وحكمها .

## من هي الزوجة التي تلزمها العدة؟

الزوجة التي تلزمها العدة هي المتوفى عنها مطلقا سواء أكانت مدخولا بها أم لا ، أو المفارقة في حال الحياة بشرط أن يكون مدخولا بها . أما الزوجة التي لم يدخل بها الزوج فلا عدة عليها إذا وقعت الفرقة بينها وبينه في حال الحياة عملا بقوله تعالى :

(١) سورة الطلاق / آية ١

(٢) سورة البقرة / آية ٢٢٨

(٣) سورة الأحزاب / آية ٤٩

(٤) إعلام الموقعين ، لابن قيم الجوزية ج ٢ ص ٨٥ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾ (١) ؛ لأن المراد من النكاح في هذه الآية خصوص العقد . والمراد من المسيس هو الدخول على الخلاف فيه .

وإذا كانت العدة تجب على الزوجة المدخول بها المفارقة في حال الحياة بعد حل عقدة زواجها وأنها تتربص ولا تتزوج بغير زوجها حتى تنقضي عدتها بانتهاء ذلك الأجل الذى حدده الشرع لها ، فهي لا تجب على الزوج إذا فارق زوجته بأى سبب كان ؛ فليس عليه أن يتربص أى مدة ويمتنع عن الزواج فيها إلا إذا كانت من يريد الزواج بها ممن يحرم الجمع بينها وبين مطلقتها فإن عليه أن ينتظر حتى تنقضى عدة مطلقتها ، لئلا يكون جامعا بين من يحرم الجمع بينهما شرعا . وكذلك إذا كانت له زوجات أربع وطلق واحدة منهن لا يحل له التزوج قبل انقضاء عدتها لئلا يكون جامعا بين أكثر من أربع .

## أنواع العدة

### النوع الأول: العدة بوضع الحمل

الحامل إما ان تكون مطلقة ، أو متوفى عنها زوجها :

أ ( إذا كانت الحامل مطلقة :

فإنها تعتد بوضع الحمل سواء أكان حيا أم ميتا كاملا أو ناقصا ؛ عملا بقوله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (٢) ، لأن السياق في بيان عدة المطلقات كما هو وارد في سورة الطلاق : ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ (٣) ، ولقول النبي ﷺ فيما رواه أبى بن كعب قال : « قلت يا رسول الله : أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ، للمطلقة ثلاثا وللمتوفى عنها ؟ فقال : هي للمطلقة ثلاثا وللمتوفى عنها » (٤) . ( رواه أحمد والدارقطنى ) .

(١) سورة الأحزاب / آية ٤٩

(٢) سورة الطلاق / آية ٤

(٣) سورة الطلاق / آية ١

(٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٤٤

وقد ذكر ابن قدامة في المغنى <sup>(١)</sup> أنه إذا طلق الرجل زوجته الحامل فقد أجمع أهل العلم على أن هذه المرأة تعتد بوضع الحمل عملا بقوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

ب ( إذا كانت المرأة الحامل مُتَوَفَّى عنها زوجها :

اختلف الفقهاء في عدة هذه المرأة ، هل تكون عدتها بوضع الحمل ؟ أم تكون عدتها بأبعد الأجلين من وضع الحمل ومن المدة التي هي أربعة أشهر وعشر . وسبب الاختلاف هو ما يبدو من تعارض ظاهرى بين قوله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> أن يضعن حملهن ﴿ - فان ظاهرها أن المعتدة الحامل تنتهى عدتها بوضع الحمل حيا كان أو ميتا ، كاملا كان أو ناقصا وسواء أكانت المرأة تعتد عن طلاق أم تعتد عن وفاة ، وبين آية سورة البقرة وهى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، الدالة على ان عدة المتوفى عنها زوجها تكون بأربعة أشهر وعشر سواء أكانت حاملا أم غير حامل . فتكون آية الطلاق متعارضة مع آية البقرة . وذلك أن آية البقرة أعم في المعتدات إذ تشمل الحامل وغير الحامل ، وأخص في سبب العدة وهو الوفاة . وعلى العكس من ذلك آية الطلاق أعم في سبب العدة سواء أكان طلاقا أم موتا ، وأخص في المعتدات فانها خاصة بالحوامل فقط . فكان التعارض بينهما واقعا في القدر الذى اجتمعنا عليه واشتركتا فيه وهو عدة المتوفى عنها الحامل . فأية البقرة تجعل عدتها أربعة أشهر وعشرا ، وآية الطلاق تجعل عدتها مدة الحمل فمتى وضعت حملها فقد انقضت عدتها . ومن أجل هذا التعارض اختلف السلف في عدة المتوفى عنها إذا كانت حاملا .

ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة إلى أن عدتها تنتهى بوضع الحمل ولو كان الزوج على مَفْسِلِهِ .

(١) المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ١١١

(٢) أجل الشيء آخر مدته ، وأجله أيضا مدته كلها . والمراد بالأجل هنا آخر المدة التى تربصها المرأة أى آخر عدتها أن يضعن حملهن .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٣٤



وقال على وابن عباس وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم أن تعند بأبعد الأجلين من وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشر .

وقد استدل كل فريق بما يؤيد ما ذهب اليه :

### أدلة الجمهور القائلين بأن عدتها تنتهى بوضع الحمل :

استدلوا بالسنة الصريحة الصحيحة الواردة فى الصحيحين ، ومنها أن سُبَيْعَةَ الأُسْلَمِيَّة كانت تحت سعد بن خولة وهو من بنى عامر بن لؤى ، وكان ممن شهد بدرا . فتوفى عنها فى حجة الوداع وهى حامل . فلم تُنْشَبْ أن وضعت حملها بعد وفاته . فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب . فدخل عليها ابو السنابل بن بعكك . فقال لها : « ما لى أراك متجملة لعلك تريدان النكاح . والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر » . قالت سُبَيْعَةُ : « فلما قال لى ذلك جمعت على ثيابى حين أمسيت فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فأفتانى بأنى قد حللت حين وضعت حملى . وأمرنى بالتزوج إن بدأ لى » ( أخرجه البخارى ومسلم ) .

وفى الحديث دليل على أن الحامل تنقضى عدتها بوضع الحمل أى وقت كان . فبرى الجمهور أن السنة جاءت مُبَيَّنَّة ، وأن قوله تعالى ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ عام فى المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، وأن عموم الآية مراد وان كان السياق يقتضى أنها خاصة بالمطلقات . فصارت الآية بعد بيان السنة ناصئة على ان عدة المتوفى عنها زوجها الحامل تنتهى بوضع الحمل فقط . وهذه الآية - آية الطلاق - نزلت بعد آية البقرة . كما أخرج أبو داود والنسائى وابن ماجة عن ابن مسعود رضى الله عنه أن آية ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (١) نزلت بعد آية سورة البقرة بعدة أشهر ، فتكون الآية ناسخة لآية البقرة فيما اجتمعتا عليه واشتركتا فيه . فصار المراد من الأزواج فى قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَتوفونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٢) غير الحوامل من المتوفى عنهن .

(١) سورة الطلاق / آية ٤

(٢) سورة البقرة / آية ٢٣٤

أدلة القائلين بأن عدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشر :

احتجوا بأن النصين متعارضان ولا يمكن تخصيص العموم في أحدهما بالآخر لأن ذلك الغاء . ولا يصار الى الإلغاء إلا إذا تعذر الجمع . والجمع هنا ممكن فكان هو المتعين . وبالأعداد أبعد الأجلين يحصل الجمع بين النصين لأن مدة الحمل إن زادت على أربعة أشهر وعشر فقد تربصت أربعة وعشرا مع الزيادة ، وإن قصرت وتربصت أربعة أشهر وعشرا فقد وضعت وتربصت فيحصل العمل بالآيتين .

### الرد عليهم :

ويمكن أن يقال في الرد على هؤلاء : بأن قولكم هذا يفيد الجمع بين المدتين ، ولا يعد جمعا بين النصين وإعمالا لعموم كل منهما في مقتضاه . وذلك أنها إن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشر ثم حكمنا عليها بأنها لا تزال في العدة كان ذلك إهدارا لمقتضى الحصر والتوقيت في قوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (١) ؛ فانه ظاهر في أنه لا عدة عليها بعد وضع الحمل ، وأنها حلال للأزواج متى وضعت حملها كما بينت ذلك السنة الصحيحة . وأصحاب هذا الرأي يجرمونها على الأزواج ويلزمونها القرار في مسكن العدة الى أن تنتهي أربعة أشهر وعشر . فكيف يقال بعد ذلك انهم عملوا بمقتضى الآية ؟ . وكذلك يقال فيمن مضى عليها أربعة أشهر وعشر ولم تضع حملها إذا ألزمتها بوضع الحمل انه اهدار لمقتضى الحصر والتوقيت في قوله تعالى : ﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ (٢) وهو ظاهر . فلم يكن في هذا المذهب جمع بين النصين ؛ بل فيه اهدار لأحد النصين لا محالة .

### الترجيح :

بذلك يظهر جليا أن الرجحان في جانب من يرى أن المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها تنتهي عدتها بوضع حملها كما هو رأى الجمهور ، وأنها بالوضع تحل للأزواج .

(١) سورة الطلاق / آية ٤

(٢) سورة البقرة / آية ٢٣٤

ولا يتوقف حلها على طهرها من النفاس خلافا لبعض العلماء . ومعلوم أنه يحرم أن يُسْتَمْتَعَ بوطء الزوجة قبل انقضاء فترة النفاس فيحل العقد عليها ويحرم وطؤها حتى تطهر من نفاسها .

## النوع الثاني: العدة بالأقراء

تعد المرأة بالأقراء إذا كانت من ذوات الحيض ودخل بها زوجها ولم تكن حاملا ووقعت بينه وبينها فرقة في حال الحياة بطلاق أو غيره بلا خلاف بين أهل العلم في ذلك ، لقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ﴾ (١) . فالعموم الوارد في لفظ ( المطلقات ) ليس مرادا ، بل أخرج منه المرأة التي طلقت قبل الدخول بها ، كما دلت آية الأحزاب على ذلك : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعدونها ﴾ (٢) . كما أخرج منه الحامل بقسميها : المتوفى عنها ، وغير المتوفى عنها ؛ عملا بقوله تعالى ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ وبقيت الآية بعد ذلك لإخراج خاصة بالمطلقات اللاتي من ذوات الأقراء المدخول بهن غير ذوات الحمل .

وقد وقع الخلاف بين الفقهاء في المراد بلفظ ( الأقراء ) الوارد في الآية الكريمة : هل المراد من الأقراء الأطهار ، أم المراد منه الحيضات ؟ .

ومنشأ هذا الخلاف في فهم المراد من لفظ الأقراء وروود لفظ القرء على لسان العرب بمعنى الطهر ، وبمعنى الحيض . فمن يرى من الفقهاء أن القرء هو الطهر قال بأن تعدت المرأة بثلاثة أطهار . ومن يرى منهم أن القرء هو الحيض قال بأن تعدت المرأة بثلاث حيض .

وقد احتج من قال ان الأقراء هي الأطهار بقول الله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن ﴾ (٣) أى في عدتهن كقوله تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم

(١) سورة البقرة/آية ٢٢٨ .

(٢) سورة الأحزاب/آية ٤٩ .

(٣) سورة الطلاق/آية ١ .

القيامة ﴿ (١) أى فى يوم القيامة . وإنما أمر بالطلاق فى الطهر لا فى الحيض . ويدل على ذلك قول النبى ﷺ فى حديث ابن عمر : « مَرَّةٌ فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ، ثم تطهر . فإن شاء طلق ، وإن شاء أمسك . فتلك العدة التى أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء » ( متفق عليه ) .

واحتج من قال ان المراد بالأقراء الحيض بقوله تعالى : ﴿ واللاتى يئسن من الحيض من نساكنكم إن اربتم فعدتن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن ﴾ (٢) فَتَقْلَهُنَّ عند عدم الحيض الى الاعتداد بالأشهر . فدل ذلك على أن الأصل الحيض ، كما قال ﴿ فلم تجدوا ماء فيمموا صعيدا طيبا ﴾ (٣) .

ومهما كان الخلاف بين الفقهاء فى المراد من القرء فوجوب العدة على هذه المرأة التى من ذوات الحيض متفق عليه بين الكل ، وأنه يحرم الطلاق فى الحيض ، وأن الحيضة التى طلق فيها لا تحتسب من عدتها بغير خلاف بين أهل العلم ؛ لأن الله تعالى أمر بثلاثة قروء فتناول ثلاثة كاملة . والتى طلق فيها لم يبق منها ما تم به مع اثنين ثلاثة كاملة فلا يعتد بها ، ولأن الطلاق إنما حرم فى الحيض لما فيه من تطويل العدة عليها فلو احتسبت بتلك الحيضة قرء كان أقصر لعدتها وأنفع لها فلم يكن محرما مع ان الكل متفق على حرمة الطلاق فى حال الحيض . ومن قال إن القرء هو الطهر احتسب لها الطهر الذى طلقها فيه قرءا فلو طلقها وقد بقى من قرئها لحظة حسبها قرءا .

## السنة الثالثة : العدة بالأشهر

العدة بالأشهر قسمان :

### القسم الأول :

تعد المرأة بالأشهر إذا كانت قد دخل بها زوجها ووقعت الفرقة بينه وبينها فى حيال الحياة ولم تكن من ذوات الحيض ولم تكن حاملا فعدتها ثلاثة أشهر . وهذه إما أن تكون آيسة ، وإما ان تكون لم تحض أصلا لصِغَرٍ أو لعدم وقوع الحيض لها .

(١) سورة الأنبياء / آية ٤٧

(٢) سورة الطلاق / آية ٤

(٣) سورة النساء / آية ٤٣

وعدة هاتين قد بينها الله تعالى في سورة الطلاق بقوله جل شأنه : ﴿ وَاللَّائِي يُمْسِنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ ﴾ . فإن معنى الآية الكريمة أن النساء اللاتي طلقن من أزواجهن وكن آيسات من الحيض عدتهن ثلاثة أشهر . وكذلك النساء اللاتي لم يحضن أصلا عدتهن ثلاثة أشهر . ولا خلاف بين الفقهاء في أن المرأة ما دامت ترى الحيض فهي من ذوات الأقرء لا تكون آيسة ولو بلغت مائة سنة . إنما خلافهم فيمن انقطع حيضها متى تكون آيسة وتعدت بالأشهر ؟ أذلك حد معين أم ليس له حد معين ؟ .

**والقائلون بالتحديد مختلفون :** فمنهم من قدر اليأس بالسنين ، فجعل سن اليأس خمسين ، ومنهم من جعله خمسا وخمسين وستا وستين ، أقوال مختلفة أقصاها أنه خمس وثمانون سنة . ومنهم من اعتبره بيأس النساء من عشرين ، وقيل بيأس النساء في بلدها الذي هي فيه فإن المكان إذا كان طيب الهواء والماء كبعض الصحارى يبطئ فيه سن اليأس .

**واحجج القائلون بالتحديد بأن اليأس يعتمد على الظن ، ومهما انقطع دم المرأة فإنها لا تزال ترجو عوده .** ولا يتأكد الظن بعدم عوده إلا إذا بلغت من السن مبلغا لا يحيض مثلها فيه . وأمر العدد يُبنى على الاحتياط وطلب اليقين ما أمكن .

**والقائلون بعدم التحديد يقولون :** اليأس ضد الرجاء . فإذا كانت المرأة قد يئست من الحيض ولم تُرجه فهي آيسة ولو خالفت في ذلك عادة النساء جميعا ولو كان لها أربعون سنة أو أقل . كما انها ما دامت تحيض وترى الدم وترجوه فليست آيسة ولو كان لها سبعون سنة أو أكثر ولو خالفت في ذلك عادة النساء جميعا .

**وثمر الخلاف بين التحديد وعدمه تظهر في المرأة التي طلقت وكانت من ذوات الأقرء ثم ارتفع حيضها بماذا تعتد ؟** فأصحاب التحديد يقولون تنتظر حتى ترى الدم أو تبلغ حد اليأس فتعد بثلاثة أشهر ولو كانت مدة التبرص أكثر من عشر سنين . والذين لا يرون لليأس حدا يقولون تبرص غالب مدة الحمل ، ثم تعد عدة الآيسة ، ثم نخل للأزواج مهما كان سنها . قالوا : وقد صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه انها تبرص تسعة أشهر فإن استبان حملها وإلا اعتدت ثلاثة أشهر .

وهذا القول يراعى مصلحة كل من المرأة والرجل ؛ لأن مصلحة المرأة أن

تنتهى عدتها لتتزوج من غير هذا الرجل خصوصا وقد تيقنت براءة زوجها منه .  
ومصلحة الرجل ان تُرفع عنه نفقة عدة المرأة فرمما كانت له زوجة أخرى أو أقارب  
هم أولى بتلك النفقة .

وما الحكم لو حاضت المرأة بعد انقضاء العدة بالأشهر ؟

الجواب : أن ذلك لا يؤثر لأن حيضها حيثئذ لا يمنع صحة القول بانها اعتدت  
عدتها بالأشهر من اللاتي لم يحضن . ولكن إذا وجبت عليها عدة أخرى في المستقبل  
فإنها تعتد بالأقراء لأنها أصبحت من ذوات الحيض . والمعتبر في عدة الأشهر الأهلة ما  
أمكن .

### القسم الثاني :

تعتد المرأة بالأشهر إذا كانت قد توفى زوجها ولم تكن حاملا فعدتها أربعة  
أشهر وعشر ؛ فقد اتفق أهل العلم على أن عدة الحرة المسلمة غير ذات الحمل من  
وفاة زوجها أربعة أشهر وعشر سواء أكانت مدخولا بها أم غير مدخول بها ، وسواء  
أكانت كبيرة بالغة أم صغيرة لم تبلغ ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ (١) . فظاهر الآية العموم  
في المعتدة ، لا فرق بين أن يكون قد دخل بها الزوج أم لا . وقد أخرج من عمومها  
الحامل فعدتها في حال الوفاة تكون بوضع الحمل ، لقول النبي ﷺ : « لا يحل  
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر  
وعشرا » ( متفق عليه ) . فظاهر الحديث أنه يحرم على الزوجة أن تحد على غير  
زوجها فوق ثلاثة أيام ، أما الزوج فتحد عليه أربعة أشهر وعشرا . والإحداد عليه  
يكون في زمن العدة التي قدرها الشارع في الآية الكريمة .

وقد يقال إن هذه الآية خاصة بالمدخول بها من النساء فقط كما اختصت آية  
المطلقات بالمدخول بهن فقط ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ فقد  
أخرجت غير المدخول بها بآية الأحزاب ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم  
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾ فلتكن هذه  
الآية خاصة بالمدخول بهن فقط .

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٣٤

ويمكن الرد على هذا من وجهين :

الأول : أن النكاح عَقْدُ عَمَرٍ ، فإذا مات الزوج انتهى العقد . والشئ إذا انتهى تقررت أحكامه كَتَقَرَّرِ أحكامُ الصيام بدخوله وأحكام الإجارة بانقضائها . والعدة من أحكام الزاج فتقرر بانتهائه .

والثاني : أن المطلقة إذا أتت بولد يمكن الزوجُ تكذيبها فيه ونفيه باللعان . ولا يتأتى هذا بالنسبة للزوج المتوفى ؛ فقد تَأْتَى بولد فيلحق الميتُ نسبه وليس هناك من ينفيه فاحتفظنا بإيجاب العدة عليها لحفظها وصيانتها .

بالإضافة إلى ذلك فإن الفرقة بالموت لا إساءة فيها من الزوج ، فَأَمِرَتْ بالتفجع عليه وإظهار الحزن بفراقه . ولهذا وجب عليها الحداد وإن لم تكن مدخولا بها .

وقد جاءت مدة العدة على هذا النحو ( أربعة أشهر وعشرا ) على وفق الحكمة والمصلحة إذ لا بد من مدة مضروبة لها . وأولى المدد بذلك هي المدة التي يُعْلَمُ فيها بوجود الولد من عدمه ، فإنه يكون أربعين يوما نطفة ، ثم أربعين علقة ، ثم أربعين مضغة ، فهذه أربعة أشهر . ثم ينفخ الروح في الطور الرابع فقدر بعشرة أيام لتظهر حياته بالحركة إن كان ثمة حمل (١) .



(١) انظر في هذا الباب كلاما من : المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ١١١ وما بعدها ، إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ج ٢ ص ٨٥ وما بعدها ، سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ١٩٩ وما بعدها ، نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢٤٦ وما بعدها .





# خاتمة

## وبعد

فهذا هو نظام الأسرة في الإسلام . وهذه أضواء سلطناها على جوانب مختلفة منه ، قصدنا منها أن نبين ما قد يبدو خافيا على البعض منا وهو في حقيقة الأمر جليٌّ ويُنُّ لكل ذي بصيرة . وما الخفاء أو الغموض إلا لأننا قد أهتمَّنا الحياة الدنيا ، وشغلَّتنا بمقادير متفاوتة عن فهم كتاب الله وسنة رسوله ، واستيعاب ما فيهما من حكم سامية ومقاصد نبيلة .

وعندما نستعرض جوانب نظام الأسرة في الإسلام نرى القرآن الكريم فصل في مواضع وأجمل في مواضع أخرى . وتكفلت السنة النبوية الشريفة بالتفصيل والشرح لما أجمل وبالتطبيق العملي لما فصل . وخصصت أو عمت حسب مقتضى الحال . واجتهد الأئمة من الفقهاء والمفسرين في فهم نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة فاتفقوا وكان اتفاقهم نعمة ، واختلفوا وكان اختلافهم رحمة .

ولن يضير الإسلام أن ترتفع ضده أصوات صليبية الفكر . ولن يضير الإسلام أن ينأى بعض أبنائه عن بعض أحكامه . ولكن المجتمع المسلم في الحق هو الذى يضار من هذا النأى . وعندما نقول ( المجتمع المسلم ) فإننا لا نقصد مجتمعا بذاته وإنما نقصد كل مجتمع مسلم . وفي مواجهة تيارات المادية والإلحاد التى تعصف بالبناء الداخلى للمجتمعات غير المسلمة والتى تهب رياحها على المجتمعات المسلمة من كل اتجاه نجد ألا ملجأ لنا ولا ملاذ إلا في كتاب الله وسنة رسوله وما أجمع عليه علماء المسلمين .

هذا ما قصدنا اليه . نسأل الله سبحانه أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله خالصا من الرياء والنفاق ، وأن ينفع به المسلمين ، وهو نعم المولى ونعم الوكيل .



# فهرسالمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أبغض الحلال : نور الدين عتر ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٣ - أحكام الزواج والطلاق : بدران أبو العينين بدران .
- ٤ - إحياء علوم الدين : الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- ٥ - إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى : القسطلانى .
- ٦ - أعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن القيم : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .
- ٧ - الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية : زكى الدين شعبان .
- ٨ - الأحوال الشخصية : محمد أبو زهرة .
- ٩ - الأحوال الشخصية : محمد حسين الذهبى .
- ١٠ - الأسرة فى الاسلام : مصطفى عبد الواحد ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- ١١ - الأسرة والمجتمع : على عبد الواحد وافى .
- ١٢ - الإسلام والأسرة : محمود بن الشريف ، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة .
- ١٣ - الإسلام والمرأة المعاصرة : البهى الخولى ، دار القلم ، ط ٣ ، الكويت .
- ١٤ - الإشفاق على أحكام الطلاق : محمد زاهد الكوثرى ، مطبعة مجلة الإسلام ، القاهرة .

- ١٥ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ط ١ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ١٦ - التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ : منصور على ناصف ، ط ٤ ، مطبعة عيسى البابى الحلبي ، القاهرة .
- ١٧ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف : المنذرى : الحافظ أبو محمد زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ١٨ - الدين وتنظيم الأسرة : أحمد الشرباصى ، مطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية ، القاهرة .
- ١٩ - الزواج الإسلامى أمام التحديات : محمد على ضناوى ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - المكتب الإسلامى ، بيروت ، لبنان .
- ٢٠ - الصحاح وتاج اللغة : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٢١ - الطلاق بين الإطلاق والتقييد : سعاد ابراهيم صالح ، رسالة تخصص ( ماجستير ) مقدمة الى كلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، ( مطبوعة على الآلة الكاتبة ) ١٩٧٢ م - ١٣٩٢ هـ .
- ٢٢ - الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون : أحمد الغندور ، ط ١ ، دار المعارف القاهرة .
- ٢٣ - الفقرة بين الزوجين وما يتعلق بها من عدة : على حسب الله ، ط ١ ، ١٩٦٨ م دار الفكر العربى ، القاهرة .
- ٢٤ - القاموس المحيط : الفيروز أبادى ، قاضى القضاة مجد الدين محمد بن يعقوب ، أبو طاهر الفيروز ابادى الشيرازى .
- ٢٥ - المرأة فى التصور الإسلامى : عبد المتعال محمد الجبرى ، مكتبة وهبة ، عابدين القاهرة .
- ٢٦ - المرأة كما أرادها الله : محمد متولى الشعراوى ، مكتبة القرآن ، القاهرة .
- ٢٧ - المستدرك على الصحيحين : الحاكم : الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابورى ( وبذيله تلخيص للحافظ الذهبي ) ، مكتب المطبوعات الإسلامية بيروت .

- ٢٨ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ( للرافعى ) : المقرئ : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، ط ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦ م . المطابع الأميرية ببولاق ، القاهرة .
- ٢٩ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة .
- ٣٠ - المغنى والشرح الكبير : ابن قدامة : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، طبعة دار الكتاب العربي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م بيروت . ومخطوط رقم ١٧ فقه حنبلي بدار الكتب المصرية .
- ٣١ - النسائيات من الأحاديث النبوية الشريفة : محمد صالح الفرغورى .
- ٣٢ - أهداف الأسرة في الإسلام ، والتيارات المضادة : حسين محمد يوسف ، دار الاعتصام ، القاهرة .
- ٣٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الكاساني : علاء الدين بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ ، المطبعة الجمالية ١٣٢٨ هـ ، القاهرة .
- ٣٤ - ترتيب القاموس المحيط : الطاهر أحمد الزاوي ، ط ٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- ٣٥ - تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية : عبد الناصر توفيق العطار ، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٣٦ - تفسير الجصاص ( أحكام القرآن ) : الجصاص : أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفى ، المطبعة البهية المصرية ١٣٤٧ هـ ، القاهرة .
- ٣٧ - تفسير الفخر الرازي ( مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير ) : للفخر الرازي ، ط ١ ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م المطبعة البهية المصرية ، القاهرة .
- ٣٨ - تفسير القرآن العظيم : ابن كثير : الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ . طبعة دار الفكر .
- ٣٩ - تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن ) : القرطبي : محمد بن أحمد بن أبي عبد الله الأنصاري القرطبي ، طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- ٤٠ - تفسير المنار ( تفسير القرآن الحكيم ) : الشيخ محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

- ٤١ - تفسير سورة النور : أبو الأعلى المودودي ، طبعة مؤسسة الرسالة .
- ٤٢ - تفسير فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى بصنعاء سنة ١٢٥٠ هـ . مطبعة الحلبي ، القاهرة .
- ٤٣ - حاشية الدسوقي : محمد الدسوقي المالكي ( وهى على الشرح الكبير للدردير المسمى فتح القدير على مختصر خليل ) ، طبع المطبعة الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٠٠ هـ .
- ٤٤ - حجة الله البالغة : الدهلوى : الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الدين بن عبد الرحمن المحدث الدهلوى ، ط ١ ، ١٣٥٥ هـ ، دار التراث .
- ٤٥ - حركة تحديد النسل : أبو الأعلى المودودي ، مؤسسة الرسالة .
- ٤٦ - حقوق النساء فى الإسلام : محمد رشيد رضا ، طبعة المكتب الإسلامى .
- ٤٧ - خطبة النساء فى الشريعة الإسلامية والتشريعات الدينية : عبد الناصر توفيق العطار ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ٤٨ - روائع البيان فى تفسير آيات الأحكام من القرآن : محمد على الصابونى ، طبعة دار القرآن الكريم ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٤٩ - روح الدين الإسلامى : عفيف طيارة .
- ٥٠ - سبل السلام : الصنعانى : محمد بن اسماعيل الكحلانى الصنعانى .
- ٥١ - علاقة الآباء بالأبناء فى الشريعة الإسلامية : سعاد ابراهيم صالح ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، سلسلة الكتاب الجامعى ، إدارة النشر بمؤسسة تهامة ، جدة .
- ٥٢ - عمدة القارى شرح صحيح البخارى : البدر العينى ، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى عام ٨٥٥ هـ . الناشر محمد أمين دمج ، بيروت .
- ٥٣ - فتح القدير ( شرح الهداية للمرغينانى ) : الكمال بن الهمام : كمال الدين محمد السيواسى ثم السكندرى المشهور بابن الهمام المتوفى ٨٦١ هـ . طبعة بولاق بالقاهرة ١٣١٦ هـ - ١٣١٨ هـ .
- ٥٤ - كشف الغمة عن جميع الأمة : الشعرانى .
- ٥٥ - محاضرات فى عقد الزواج وآثاره : محمد أبو زهرة ، ط ١ ، دار الفكر العربى ، القاهرة .

- ٥٦ - مذكرات في الأحوال الشخصية : عبد الحميد الغفارى ، ط ١ ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة .
- ٥٧ - معجم ألفاظ القرآن الكريم : لجنة من كبار علماء الدين واللغة ، طبعة الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة .
- ٥٨ - معجم متن اللغة : أحمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٥٩ - مغنى المحتاج إلى معرفة الفاظ المناهج : محمد الشربيني الخطيب ، طبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٦٠ - مكانت المرأة في الإسلام : محمد عطية الإبراشي ، مطبعة دار الشعب ، القاهرة .
- ٦١ - مكانك تحمدى : أحمد محمد جمال ، ط ٤ ، سلسلة الكتاب العربى السعودى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م إدارة النشر بمؤسسة تهامة ، جدة .
- ٦٢ - منهج السنة في الزواج : محمد الأحمدي أبو النور ، مطبعة دار التراث العربى للطباعة والنشر ، القاهرة .
- ٦٣ - نظام الطلاق في الإسلام : أحمد محمد شاكر ، مطبعة النهضة ، القاهرة .
- ٦٤ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : الشوكاني : محمد بن على بن محمد قاضي قضاة القطر الجمانى ، طبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة .







# فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

الموضوع

٩	.....	مقدمة
١١	.....	الفصل الأول - مقاصد الأسرة في الإسلام :
١٦	.....	ضرورة الأسرة
١٧	.....	مقاصد الأسرة في الإسلام
١٧	.....	١ - تنظيم الطاقة الجنسية
١٨	.....	٢ - الإنجاب
١٩	.....	٣ - المشاركة في أعباء الحياة
٢٠	.....	٤ - تربية الأجيال الجديدة
٢١	.....	حفظ الأنساب
٢٤	.....	الميراث
٢٧	.....	الفصل الثاني - أسس بناء الأسرة :
٢٩	.....	أولا : حسن الاختيار
٣١	.....	ثانيا : المحرمات
٣١	.....	ثالثا : الخطبة
٣٢	.....	رابعا : الرضى
٣٣	.....	خامسا : الإشهاد
٣٤	.....	سادسا : عدم توقيت الزواج
٣٤	.....	سابعا : المهر أو الصداق
٣٥	.....	ثامنا : حرية الاشتراط في عقد الزواج
٣٥	.....	تاسعا : القوامة للرجال
٣٨	.....	عاشرا : تبادل الحقوق والواجبات
٤٢	.....	حادى عشر : حسن المعاملة

٤٥	..... الفصل الثالث - الخطبة :
٤٧	١ - تَخْيِيرُ الزَّوْجَةِ .....
٤٨	٢ - الحقيقة الشرعية للخطبة .....
٤٩	مشروعية الخطبة .....
٥٠	أهداف الخطبة .....
٥١	طرق الخطبة .....
٥١	رؤية المخطوبة والاختلاط بها .....
٥٢	شروط نظر الخاطب إلى المخطوبة .....
٥٣	مواضع النظر إلى المخطوبة .....
٥٧	..... الفصل الرابع - الكفاءة :
٦٠	الكفاءة في اللغة .....
٦١	الكفاءة في اصطلاح الفقهاء .....
٦٣	آراء الفقهاء في اشتراط الكفاءة في عقد الزواج .....
٦٩	الأمر التي تعتبر في الكفاءة .....
٧٥	صاحب الحق في الكفاءة .....
٧٧	الجانب الذي تشترط فيه الكفاءة .....
٧٨	وقت اعتبار الكفاءة .....
٨١	..... الفصل الخامس - المهر :
٨٤	حكم المهر .....
٨٥	حق المرأة في المهر .....
٨٥	مقدار المهر المفروض في الشريعة الإسلامية .....
٨٧	أنواع المهر .....
٨٨	مؤكدات المهر .....
٨٩	سقوط المهر .....
٨٩	بعض قضايا المهر ومشكلاته .....

٩٥	..... الفصل السادس - المحرمات :
٩٨	..... أولا : المحرمات على التأييد
٩٨	..... ١ - المحرمات بسبب القرابة أو النسب
١٠٢	..... ٢ - المحرمات بسبب الرضاعة
١٠٥	..... ٣ - المحرمات بالمصاهرة
١١٠	..... ثانيا : المحرمات تحريما مؤقتا
١١٠	..... ١ - الجمع بين المحارم
١١١	..... ٢ - المطلقة ثلاثا
١١٣	..... ٣ - زواج خامسة وفي عصمته أربع
١١٤	..... ٤ - زواج الأمة وعنده حرة
١١٤	..... ٥ - زوجة الغير ومعتدته
١١٤	..... ٦ - المُلَاعَنَةُ حتى يُكْذَبَ نفسه
١١٥	..... ٧ - من لا تدين بدين سماوى

١١٩	..... الفصل السابع - تعدد الزوجات :
١٢٢	..... أسباب الهجوم
١٢٣	..... تعدد الزوجات فى القرآن الكريم
١٢٥	..... معنى العدل
١٢٨	..... قيود تعدد الزوجات
١٢٨	..... أسباب التعدد

١٣١	..... الفصل الثامن - علاج الخلافات :
١٣٤	..... ضوابط لذرائع الطلاق
١٣٥	..... المرحلة الأولى
١٣٦	..... المرحلة الثانية
١٤٣	..... مرحلة الشقاق بين الزوجين
١٤٧	..... طريق العلاج بعد الحكمين
١٥٠	..... متى نطلق

١٥٧	..... الفصل التاسع - الطلاق :
١٦١	..... قيود مزدوجة
١٦١	..... من ناحية شخص المطلق
١٦١	..... من ناحية اللفظ
١٦١	..... من ناحية القصد
١٦٢	..... من ناحية العدد
١٦٤	..... حق المرأة في الطلاق
١٦٩	..... الفصل العاشر - الخلع :
١٧١	..... تعريف الخلع لغة
١٧١	..... تعريفه شرعا
١٧٤	..... أسباب الخلع
١٧٤	..... حكم الخلع
١٧٥	..... هل يجوز للزوج أن يأخذ شيئا من زوجته أكثر مما أعطاها ؟
١٧٦	..... هل الخلع فسخ أم طلاق
١٧٩	..... الفصل الحادى عشر - العدة :
١٨١	..... تعريف العدة
١٨١	..... أسباب وجوب العدة
١٨٢	..... حكمة مشروعية العدة
١٨٢	..... من هى الزوجة التى تلزمها العدة
١٨٣	..... أنواع العدة
١٨٣	..... النوع الأول : العدة بوضع الحمل
١٨٧	..... النوع الثانى : العدة بالأقراء
١٨٨	..... النوع الثالث : العدة بالأشهر
١٩٣	..... خاتمة
١٩٥	..... فهرس المراجع
٢٠١	..... فهرس الموضوعات



## هَذَا الْكِتَابُ

● يَجِدُ الْقَارِئُ نَبْذَةً عَنِ الْمُؤَلِّفَةِ وَنَتَاجِهَا  
الْعِلْمِيِّ فِي كِتَابِهَا، عَلاَقَةً الْأَبَاءِ بِالْأَبْنَاءِ  
فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّادِرَةِ فِي هَذِهِ  
السَّلْسَلَةِ بِرَقْم ٧.

● أَمَّا الْكِتَابُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِنَا فَتَنَاولَ  
فِيهِ الْمُؤَلِّفَةُ نَظْرَةَ الْإِسْلَامِ لِلزَّوْجِ فِي  
إِطَارِ شَامِلٍ يَتِمَثَّلُ فِي حِكْمَةِ خَلْقِ  
الكَوْنِ وَمَرْكَزِ الْإِنْسَانِ فِيهِ.

● وَعَلَى مَدَى أَحَدِ عَشَرَ فَصْلاً  
لَتُحَدِّثُ الْمُؤَلِّفَةُ عَنْ أَهْدَافِ الْأُسْرَةِ  
فِي الْإِسْلَامِ، وَأُسُسِ بَنَائِهَا وَضَوَائِطِ  
نَجَاحِهَا، وَعَوَامِلِ اسْتِمْرَارِهَا.

